

مجلة المعجمية - تونس

ع 11

1995

في سبيل «معجمية لسانية»

بقلم : إبراهيم بن مراد

تفتتح «مجلة المعجمية» بهذا العدد الجديد العقد الثاني من وجودها. وأهم ما يميز مرحلتها الجديدة هذه هو تخصيصها حيزاً من صفحاتها لنشر ما يرد عليها من نصوص بغير العربية، وخاصة بالفرنسية والانجليزية. فليست هي بمقتصرة إذن على الاهتمام بالمعجمية العربية وقضاياها، بل هي توسّع من مجالات اهتمامها لتشمل قضايا المعجمية العامة، رغبة منها في أن تفيد المعجمية العربية من المعجمية العامة، وتنزّل المنزلة التي ينبغي أن تكون لها في اللسانيات الحديثة، ويكون لها - كالمعجمية الفرنسية أو المعجمية الانجليزية مثلاً - دورها فيها : عطاء وأخذ، إفادة واستفادة، وبتاح لها - بذلك - أن توصف كما توصف معجميات اللغات الحية، ويكون لها بالنظريات اللسانية الحديثة اتصال متين، وتسهم - بما يتوقّر في العربية من قياسية - في الإجابة عن أسئلة معقدة مازالت مطروحة.

والبحوث المنشورة بغير العربية في هذا العدد أربعة : اثنان بالفرنسية واثنان بالانجليزية. وأول الباحثين الفرنسيين لمحرر هذه السطور، وعنوانه «آراء الفارابي المعجمية في كتابه إحصاء العلوم»، وفيه تحليل لنظرية أبي نصر الفارابي المعجمية كما تظهر في الباب الأول - «في علم اللسان» - من كتابه «إحصاء العلوم». فلقد قسم علم اللسان إلى سبعة أقسام جمل أولها وثالثها خاصّين بالمعجم، وثانيها ورابعها خاصّين بالنحو. فإنّ الأوّل في «علم الألفاظ المفردة الدالة»، وقد تحدّث فيه عن المفردات من حيث جمعها - بالرواية - وعن دلالتها؛ والثالث في «قوانين الألفاظ المفردة»، وقد تحدّث فيه عن دور الأصوات والبنية الصرفية في تكوين المفردة. وأمّا القسمان الثاني والرابع فقد تحدّث فيهما عن المفردة وهي في التركيب النحوي. وهو إذن قد فصل بين المفردات وهي وحدات معجمية مستقلة عن التركيب، ذات مكوّن

دالي شكلي تؤلفه الأصوات والبنية الصرفية، ومكوّن مدلولي تؤلفه الدلالة المعجمية، والمفردات من حيث هي مكونات تركيبية، أي عناصر نحوية. وإذن فإن أبا نصر الفارابي قد فصل بين علم المعجم وعلم النحو، وعدّ الأصوات والبنية الصرفية والدلالة من مكونات النظرية المعجمية.

والببحث الفرنسي الثاني لعبد الرزاق بنور، وعنوانه «التأليفية واستقلال مستويات التحليل اللساني»، وقد اهتم فيه بتحليل النظرية التأليفية في علم الدلالة وبنقدها. فإن من أهم النظريات الدلالية المغلبة في اللسانيات الحديثة - وخاصة في اللسانيات التوليدية - النظرية التي تربط معنى الجزء بالكل الذي ينتمي إليه؛ فالدلالة إذن تكون دلالة سياق أو تأليف ولا تكون دلالة أفراد معجمية مستقلة. وقد حلل صاحب البحث النظرية ثم ناقشها بمرضاها على أصولها الفلسفية ثم نقدها ميّنا مواطن الضعف فيها، وانتهى إلى أن اللغة الطبيعية لا تفرّ المبدأ التألفي إقرارا مطلقا وأن هذا للمبدأ لا يطبق إلا في مجالات مخصوصة، ولذلك فإنه غير قابل للتعميم.

وأما البحثان المحرّران باللغة الانكليزية فللسانين من المدرسة اللغوية الروسية. فإن أولهما - وعنوانه «في مبحث المعجمية التطبيقية» - لإيغور برخانوف (Igor Burckhanov)، وهو أستاذ في جامعة التربة برجيشوف (بولونيا)، وقد تحدّث في بحث عن المعجمية التطبيقية - أو القاموسية - ووضعها في الدرس اللساني الحديث. وقد عرض آراء كثيرة ربيّن ما بينها من اختلاف. فإن منها ما يعتبر المعجمية التطبيقية مجرد صناعة، ومنها ما يربطها باللسانيات ويعدها فرعا منها، ومنها ما يراها علما متأسسا على قسم عملي تطبيقي وقسم نظري. وقد ناقش صاحب البحث تلك الآراء وانتهى إلى أن المعجمية التطبيقية مبحث معقد متعدد المظاهر، وأن المصطلح ذو ثلاثة مفاهيم أساسية، فهو دالّ على (1) علم تأليف المعجم المدوّن أو القاموس؛ و(2) إجراءات الإنتاج المعجمي؛ و(3) الإنتاج المعجمي الحاصل، وهي المعاجم المدونة المتداولة.

وأما ثاني الباحثين - وعنوانه «القدرة اللغوية والترجمة» - فلناديا ريباتسيفا (Nadezhda Riabtseva)، وهي باحثة في الأكاديمية الروسية للعلوم بموسكو. وقد انطلقت في بحثها من نموذج اللساني الروسي إيغور ملنشوك (Igor Melchuck) المعروف بـ «المعنى - النص» (Meaning - Text)؛ وهو نموذج في الترجمة وعلاقتها بالمعجم، فإن القدرة اللغوية لتحدّث بلغة طبيعية ما هي مزيج من مقدرتين متكاملتين متلازمين، هما «الفهم غير الفاعل» للكلام في مقابل «التوليد النشط» أو الفاعل،

وتتمثل المقدرة الثانية في استطاعة المتكلم التعبير عن المعنى الواحد والقصد الواحد بطرق مختلفة مترادفة، واستطاعته الجمع بين المفردات في اللفة الواحدة في مقالات الخطاب. أما المترجم - باعتباره «متكلماً محترفاً» فينبغي له في نطاق هذا النموذج لكي يمتد عن المعنى الواحد بطرق مختلفة أو مترادفة أن يختار التعبير «المترادف» في اللفة المورد، الأقرب إلى النص الأصلي في اللفة المصدر. وهو محتاج من أجل ذلك إلى معاجم تمدّه بعلومات كافية عن «تجمّعات المفردات»، في اللفة الواحدة. وقد بينت صاحبة البحث عدم قدرة المعاجم التقليدية على مدّ المترجم بذلك النوع من المعلومات، وقدمت تصوراً موسّعاً لنمط جديد من المعاجم المدوّنة سمّته «النمط الجديد النشط».

ويلاحظ إذن أن من البحوث الأربعة ما يعالج مسائل معجمية نظرية، ومنها ما يعالج مسائل تطبيقية. وهي - بما أثارته من تساؤلات وما قدمته من رؤى جديدة - تتفق مع البحوث الثلاثة المقدّمة باللغة العربية في الهدف: وهو وضع الأسس النظرية والتطبيقية المتينة لعلم المعجم. ويجد القارئ في البحث الثاني - وهو من تحرير كاتب هذه السطور - نقاشاً موسّعاً لعلاقة المعجم بالنحو في اللسانيات الحديثة، وخاصة في اللسانيات التوليدية، وتصوراً نظرياً جديداً لأسس علم المعجم المعرفية. ويقدم البحث الأول - وهو لمحمد رشاد الحمزاوي - والثالث - وهو لهلال بن حسين - صوراً من المعالجة المعجمية في المعجم للدون العربي الحديث. وقد اهتمّ البحثان بالمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، لكن أوكهما قد اتخذته منطلقاً لتعميق النظر في مسألة مهمة جداً بالنسبة إلى المعجمية النظرية والمعجمية التطبيقية على السواء، هي مسألة «النصّ المعجمي»، وخاصة من خلال المعالجة المعجمية للمفردات الأعجمية المقترضة والمفردات المولدة؛ وأما الثاني فقد اتخذ المعجم الوسيط منطلقاً للبحث في مناهج المحدثين في معالجة المقترضات المعجمية.

وتأمل جمعية المعجمية بعد هذا أن يكون هذا العدد من «مجلة المعجمية» دليلاً آخر على إسهامها الجاد في وضع أسس «المعجمية اللسانية» التي لم تحظ بعد بين المحدثين بما حظيت به «المعجمية الصناعية» من الاهتمام.

إبراهيم بن سواد

مدير مجلة المعجمية

ورئيس جمعية المعجمية العربية بتونس

النص المعجمي في المولدات والأعجميات حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً

بقلم : محمد رشاد الحمزاوي

1 - المدخل :

- لقد زودتنا المعجمية الحديثة (1) بتصورات ومفاهيم كثيرة ومتنوعة (2) لم تخرق إلا قليلاً جدار النظرة المعجمية الوصفية التاريخية العربية المستبدة بهذا الموضوع (3) والمركزة بالتحصرص على صناعة المعجم، متجاهلة المقاربات المعجمية الدولية وما وفرت للدارسين من رؤى تؤسس للمعجمية علماً مستقلاً ومجمعاً بحراً تصب فيه كل العلوم اللسانية من صوتية ونحوية ودلالية وأسلوبية وما وراءها من قراءات بنيوية ووظيفية وتوليدية... الخ والملاحظ في هذا الشأن أن أزمة المعجم العربي التي برزت في عصر النهضة والتي أشار إليها الكثيرون ومنهم على سبيل الذكر - أحمد فارس الشدياق (4) وأوغيسيت فيشر (5) ومصطفى الشهابي (6) ومجمع اللغة العربية (7)، تكفي لأن تحتم (1) ونعني بها ما يدعى بالفرنسية والانكليزية Lexicology - Lexicologie وهي تختلف عن صناعة المعجم Lexicography - Lexicographie.
- (2) محمد رشاد الحمزاوي : من قضايا المعجم العربي "قديماً وحديثاً" - بيروت 1986 حيث تعرض لأهم المفاهيم الحديثة.
- (3) حسين نصار : المعجم العربي نشأته وتطوره - القاهرة 1988 حيث يعرض لمناهج المعجمية الوصفية التاريخية.
- (4) أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس - مطبعة الجوائب 1299 هـ. وقد أخذ أغلب آرائه من إضاءة الراموس وإضافة الناموس لأبي عبد الله بن الطيب القاسي الشركي، نشر دار فضالة بالمحمدية - المغرب.
- (5) أوغيسيت فيشر : المعجم اللغوي التاريخي (نموذج) القاهرة 1967 يعرض فيه بالخصوص للنظريات المعجمية المقارنة والتاريخية.
- (6) مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث دمشق 1965 - انظر بالخصوص ص 34 وما بعدها.
- (7) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت 1988، ص 491-536.

ضرورة التأسيس تأسيساً جديداً للعلم في مستوى التنظير والتطبيق بالاعتماد على الدراسات الدولية الرائدة وبالخصوص على المحاولات التي بذلها لسانيون عرب معاصرون ومنهم تمام حسان (8) وإبراهيم بن مراد (9) وعبد القادر الفاسي الفهري (10) ، ومحمد رشاد الحمزاوي (11) وعلى القاسمي (12) . الخ . فالذهنية العربية المعجمية ما زالت مشدودة في مستوى التطبيق بالخصوص إلى المعجم التراثي ومقاييسه وبالتالي ظلت تواجه قضايا معجمية حديثة (13) في نطاق نموذج قديم مثلها مثل الطيب المعاصر الذي يصر على معالجة أسقام زمانه بالاعتماد على معارف زمان مضى وعلومه ! إن المعجم العربي المعاصر سواء العام منه أو المتخصص ، وسواء الأحادي اللغة منه أو المتعدد اللغات لم يضاف من حيث رصيده وبنيته شيئاً يعتبر لسابقه التراثي . فلم يعتبر رأي من قال : لو كان الكلام يعاد لنفد ، ولم يستفد من مقاييس المعجمية الدولية التي حققت نقلة نوعية ، كادت أن تكون ثورية في مستوى صناعة المعجم باعتباره وسيلة معرفية وتربوية وثقافية وحضارية تؤدي وظيفة أساسية . فأثرت تراثها بإثر جيد وشرفته بالامتداد والتواصل .

2 - القضية :

إن غايتنا من كل ما سبق أن نعلم عينة معجمية تشهد على ما أشرنا إليه وذلك من خلال قضية من أهم قضايا المعجمية الحديثة ، ونعني بها قضية النص المعجمي . فهي لم تطرح قديماً (14) ولا حديثاً (15) بما فيه الكفاية ، على مالها اليوم من مقاييس ومعايير ستعرض

(8) تمام حسان : مناهج البحث في اللغة - القاهرة 1960 .

(9) إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية - بيروت 1985 .

(10) عبد القادر الفاسي الفهري : المعجم العربي : نماذج تحليلية - الدار البيضاء 1986 . وفيه يدرس المعجمية العربية من منظور توليدي .

(11) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي ، إشكالات ومقاربات - تونس 1991 .

(12) على القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم - الرياض 1411 هـ .

(13) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي السابق ص 297-308 حيث يعرض لمناسبات التعويض ومناسبات السياق في المعجم العربي المعاصر ، وقد نظمنا مدخل " يد " تنظيمياً يربط بين ثابته ومتحولها في المعاجم .

(14) تعرض للقضية اجمالاً ابن فارس في المقاييس وابن سيده في المحكم دون التأسيس والتطبيق لها بوضوح .

(15) يمكن أن نجد لها آثاراً في مقدمة أقرب الموارد لسعيد الشرتوني .

للبعض منها، لأن النص المعجمي يستحق أن يبرز في حد ذاته مفهوما جديدا أساسيا باعتبار أنه يختلف عن غيره شكلا ومضمونا، ويحتاج إلى أن يقرأ قراءة فنية ومتنوعة لها أسبابها ومبرراتها اللسانية. ولقد رأينا أن ينظر إليه من زاويتين متلازميتين إحداهما نظرية والأخرى تطبيقية انطلاقا من مداخل حرف التاء في المعجم الوسيط.

ولقد حصرنا دراسة النص المعجمي في حقل المولدات والأعجميات من حرف التاء المذكور لأنه يطرح قضية الحواريين الثقافات وما تستوجبه، من خلال المعجم، من أخذ وعطاء يدلان على قدر اللغتين أو اللغات المتعاملة ومكانتها وعلى مستوى منزلتها من الريادة والتبعية. واخترنا تلك المولدات والأعجميات من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية لأنه يمثل محاولة علمية جماعية عربية طمحت إلى وضع معجم عربي عام مخصص للمثقفين المعاصرين بدعو إلى معادلة صعبة مفادها المحافظة على سلامة اللغة وجعلها رافية بحاجات العصر، وذلك من أجل غاية أصعب تلخيص في الإحاطة حسبما أمكن بالخطاب العربي ماضيا وحاضرا، في استقراره وفي استنفاذه (16) اللذين لم يكتب لمعجم عربي سابق أن وفق بينهما بما يتفق ومعايير المعجمية الدولية الحديثة. فكيف منوفق إلى تبليغ هذه المجموعة من المعطيات المتشابكة المتسبة إلى المعجمية كما تصورهما اليوم؟ المهم ليس أن نحيط بها بل أن نرى لم وكيف طرحت؟ وكيف يجب أن تطرح؟ وما هي المقاييس والمفاهيم التي يجب أن تعتمد لبناء النص المعجمي المنشود ومنه التأسيس لذهنية معجمية عربية مشتركة حديثة؟

3 - المعالجة :

3 - 1 المفروض في كل نص أن يكون له عنوان أو ما شابهه. وعنوان النص المعجمي يتكون من "مادته" حسب تعبير القدماء ومن "مدخله" حسب المحدثين. وبالتالي تكون المداخل المعبرة عن المولدات والأعجميات المعنية بدارستنا، عناوين متنوعة تتبعها نصوصها المعبر عنها قديما "بالشرح" أو التفسير والمشار إليها اليوم بـ"النص" أو

(16) المفروض في المعجم التوفيق مثل المعجم الوسيط أن يربط صلة الرحم بين الثابت والتحول من اللغة وهما المعبر عنهما في اللسانيات النثرية بالسكونية والدبكونية. والتوفيق بينهما صعب المنال على من لا يني بشروطهما.

"التعريف"، وهو تعريفات. ولقد أفادنا إحصاؤنا للعناوين - المداخل في حرف التاء - أنها قد بلغت 60 عنوانا مدخلا من مجموع 540 مدخلا تقريبا من مداخل الحرف المدروس. فتكون نسبة المولدات والأعجميات في الوسيط كما يلي :

$$\% 11,11 = \frac{100 \times 60}{540}$$

2 - 3 ولقد وردت هذه النسبة المهمة من المولدات والأعجميات المداخل حسب أنواع كثيرة نصت عليها مقدمة الوسيط (17) وطبق لها في منتهى بالإشارة إليها برموز. فمن ذلك :

(1) "مو" : للمولد وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية (18) ومثاله :

التخنة : السبورة - ومقعد خشبي يجلس عليه التلاميذ (مو).

(2) "مع" : وهو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب " - وهو المعروف بالمعرب. ومثاله :
- النير : الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف خشب السقف.
(مع).

(3) "د" : وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير. ويسمى الدخيل ومثاله :

- تلفزيون : جهاز نقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية (د).
(4) "محدثة" : وهو اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة ومثاله :
- التَحْرُبة : طبقة التراب التي تكون تحت التراب أي تحت ما يتناوله المحراث من التربة الزراعية. (محدثة).

(5) "مج" : وهو اللفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية فهو «مجمعي». ومثاله :

(17) الرموز وتعريفاتها واردة في مقدمة الطبعة الأولى للمعجم الوسيط.

(18) الأمثلة المضروبة للمولدات والأعجميات مأخوذة من حرف التاء المدروس، من المعجم الوسيط.

- التيار : حركة سطحية في ماء المحيط تتأثر باتجاهات الرياح وتنقل المياه الدافئة إلى المناطق الباردة وبالعكس (ميج).

(6) تركية (19) ومثاله :

- التكية : رباط الصوفية (تركية).

(7) "د. مع"، ومثاله :

- الترزي : الخياط (دخيل معرب من درزي بالفارسية).

(8) فارسي، ومثاله التّد : نقرة موسيقية (فارسية).

3 - 3 إن الرموز المعروضة وما وراءها، مفاتيح نوحى بمفاهيم مخنّاة ومقصودة شرعها واضعو المعجم لسد فراغات الرصيد المعجمي قديماً وحديثاً وللإيفاء بحاجات عصور مختلفة.

وهي تمثل تصورات لأنواع المولدات والأعجميات حسب ثلاثة اعتبارات، فيها نظر، منها الزمني القديم والحديث (المولدة، المحدث، المجمعبة) والمتألف وصيغ العربية (المعرب) والمتسلط عليها (الدخيل) فضلاً عن العرقي (تركية، فارسية). والملاحظ أنها عناوين ومداخل أنت في شكل ألفاظ مفردة تدعى اليوم "مُعْجِمَاتٌ بسيطة" ج "معجمات" (20). وهي غالبية في المعجم. ومن المفروض أن تكون اختياراتها ورموزها خاضعة لمقاييس مبررة. فهل ونى الوسيط بذلك ؟ لا بالطبع لأن المعجم الوسيط قد ادعى أنه معجم تواصل تعهد بربط صلة الرحم بين الماضي والحاضر وبين الثابت والمتحول. فهو "يمت إلى الماضي بصلة وثيقة ويعبر عن الحاضر أصدق تعبير" (21) في مستوى رصيده العام. ورأينا أن هذا الرأي قابل للنقاش نظراً لما سيستجبه المفهوم اللسانيان المعجميان الثابت (السنكروني) والمتحول (الديكورني) من شروط ووجوه، لم يأت لها ذكر في مقدمة الوسيط، ولا في متنه بالخصوص. فعلى أي أسس اختار مداخل دون أخرى سواء في المستوى القديم أو الحديث من حقل المولدات والأعجميات ؟

(19) لم نرد في مقدمة الوسيط وذكرت في المتن.

(20) المعجمة هي الوحدة المعجمية الدنيا التي تعتمد عليها المداخل. ويعبر عنها في الغرب بـ

Lexie

(21) إبراهيم مذكور : تصدير الطبعة الأولى من المعجم الوسيط.

لا شك في أن نسبة 11,11٪ من المولدات والأعجميات تفيد أن "باب الاجتهاد مفتوح في اللغة كما هو مفتوح في الفقه والتشريع" (22). إلا أن مفهوم الإحصاء الذي اعتمدناه هنا - وهو ضروري بالنسبة إلى المعجم عموماً وإلى المعجم التروفيقي خاصة - لم يخطر على بال أصحاب الوسيط لتقديم الاجتهاد المعني كما وكيفا، فيكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أن الوسيط قد اعتمد على معايير ومقاييس لا تدعم النص المعجمي في مستوى مداخله واختيارها لأنها جاءت مبنية على تناقضات لا تسلم من التلويح أحياناً. فمن ذلك:

1 - مفهوم "المولد" في القديم والحديث قضية اعتبارية، فضلاً عن أن مجمع اللغة العربية قد تجاوز معركة الفصح والمولد (23) بدعونه إلى المبدأ الذي يقول "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (24)، مما لم يطبق في المعجم الوسيط في حرف التاء، لأنه لا يفرق بين المولد القديم والمولد الحديث، كما أنه يدرج في مفهوم المولد المعرب القديم الذي يصبح مولداً جديداً في العصور الحديثة. وذلك ما يشهد به مدخل "التخت":

* التخت : وعاء تصان فيه الثياب ج تخوت (مع) و-مكان مرتفع للجلوس أو النوم و-جوقة الموسيقين والمغنين (مو)، و-من الزهرة : ما يحمل أوراقها (مو).

والملاحظ أن معناه الأخير يتسبب حسب منطق الوسيط للمحدثة أو للمجمعي.

2- مفهوم "المجمعي" لا يستقيم على معيار واضح. فيمكن أن يكون مولداً كما يمكن أن يكون معرباً ومجمعيًا. ويشهد بذلك :

* التبغ : نبات من الفصيلة الباذنجانية يستعمل تدخيناً ومعوطاً ومضغاً ومنه نزع يزرع للزينة (مع).

* تراخوما : (الرمم الحبيبي) : مرض معد يصيب الملتحمة والقرنية يميزه التهاب واحمرار الجريبات والسبل (مع).

(22) المصدر نفسه.

(23) أحمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه - مجلة مجمع القاهرة 110/8-112 حيث اقنع المجمع بضرورة تجاوز هذه المعركة.

(24) محمد رشاد الحمزاوي : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 183 وما بعدها - والقول لأبي همام المازني برواية ابن جني.

والملاحظ أن تراخوما تتسبب لعوبا إلى الدخيل بقطع لنظر من أن المجمع واضحها.

-3- مفهوم " الدخيل " يختلط بالمعرب . ويشهد بذلك .

* التراس : مرلاج من حديد يغلق به الباب من الداخل ج ترايس (د).

وهو يتسبب حسب رأينا إلى المعرب لأن مفردة على وزن تفعال ح تفاعيل . والمعرب أساسا ما اتفق مع أورن العربية وتألف .

-4- المفاهيم السابقة وكذلك رموزها لم تذكر ، أمم مداخل هي في الحقيقة غير عربية قد أغفل الوسيط أمرها فمن ذلك : التريق ، التمود ، تموز ، تنور ، اتورة ، الترجمان . . الخ . وهي كثيرة لا تستقر على حال من الاضطراب .

والمطلوب أن تركز العناوين المداخل على ثلاثية نوعية :

(1) العربي الفصح (2) المعرب (3) الدخيل

مع وصف كل واحد منها بتقديم (ق) ومحدث (مع) ومجمعي (مع) لأن (1) و (2) و (3) مواصفات لغوية ثابتة و (ق) و (مع) و (مع) مواصفات زمنية متحركة . وبالتالي نربط ولوشكيا بين الثابت والمتحول في انتظار تحقيق ذلك في معجم أكثر نظاما ودقة ، مع الإشارة إلى أن المداخل العناوين السائلة في المعاجم العامة هي المعجمات البسيطة التي تنفسها في المعاجم المتخصصة مداخل أخرى تدعى المعجمات المركبة والمعجمات المعقدة ، وهي كثيرة في المعاجم التكنولوجية والفنية ونطرح قضية تنظيمها في النص المعجمي . ومنه على سبيل المثال : نظام إذاعي متعدد الإرسال بتقسيم التردد (25) . وهذا المدخل يكون نسقا (26) قائم الذات لا يمكن فصل مكوناته عن بعضها وإلا انعدم معناه . وهذه قضية ذكرت للتشبيه وأمرها غير ملح في بحثنا هذا . (انظر العناصر المكونة للمدخل أو العنوان المعجمي بالشجر الملحق بهذا البحث)

نستخلص من كل ما سبق أن مفهوم المدخل أو عنوان في النص المعجمي يطرح قضايا كثيرة ومتشعبة ويحتاج إلى مقاييس ومعيير جديدة متنسقة لم تخطر على بال واضعي المعجم الوسيط

(25) وهو ترجمة لـ FREQUENCY division Multiplex broadcasting System/ Système de

Radiofusion par Multiplexage à répartition en fréquence

(26) ونعني به (SYNTAGME) في المصطلح اللساني الحديث

ولنأت إلى النص المعجمي المحض. وهو ما سماه لفدعاء "الشرح" أو التفسير ونسبه اليوم "التعريف" وهو نوع من التعليق على المدخل، تلتفي فيه أنواع من المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والبلاغية، والأسلوبية في شكل نصوص متتابعة ومتناقصة فيها من الشر، والشعر، والأمثال والحكم، وهو ما يجعل من النص المعجمي نصوصاً بل تناصّات مخففة أو متوسطة، أو مكثفة (27)، وكانت ومزالت موضوع معارك طاحنة، تشهد عليها استدراكات المعاجم بعضها على بعض. ولقد تحابّحت المعاجم العربية لقديمة والحديثة في مستوى المعلومات والرصيد الذي حوته، وعلى ترتيبه، دون أن تطرح بوضوح نوعية النصوص أو التعريفات التي تؤيدها، لأنها لم تكن واعية بأهميتها، بالرغم من أنها اعتمدت البعض منها وحلّطت بينها إلى حد الفوضى. وذلك ما لم يسلم منه المعجم الوسيط الذي يعتمد تعريفات مخففة إلى حد الجفاف المعنوي.

إن المعجمية الحديثة تفيدنا أن النص المعجمي يستوجب ثمنية تعريفات أو نصوص، تنفرغ عنها تعريفات ونصوص أخرى (28) ولقد جاءت مذكورة في المشجر الملحق بهذا البحث (29)، مع تفصيل في التعريف الدلالي نموذجاً عن قضايها. وهي تعد من الأولويات الضرورية لكل مدخل معجمي حتى تتناسق مداخله جميعها، شاهدة بذلك على منهج موحد في وضع المعجم من حيث محتواه وبنائه، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. فالتعريف الدلالي يمكن أن يعتمد التعريف المنطقي الذي يعرف المدخل بالمنطق الذي يبرز طبيعة الشيء ووظيفته، ويمكن في حالة ثالثة أن يعتمد التعريف البنيوي الذي يقوم على المعارضة والمقابلة. وهكذا حالة رابعة وهي تمثل التعريف التوليدي الذي يركز على الصوت واسحر والدلالة لوضع النص المعجمي. فم هي أنواع النصوص التي اعتمدها المعجم الوسيط في المولدات والأعصيات المدروسة؟ نلاحظ أنه استعمل التعريف:

(1) بالترادف ومثاله :

* ترجم الكلام : بينه ووضيحه.

(27) محمد رشاد خمراوي . المعجم العربي المذكور سابقاً ص 97 وما بعدها انظر طريقة ابن

مطور في تحرير مادة اللسان. مدخل عرب نموذجاً

(28) المصدر نفسه ص 127 وما بعدها حيث نعرض لتطبيق لاهم التعريفات والنصوص المذكورة

(29) مشجر الملحق يقدم نظره شاملة عن النص المعجمي مدخلا ومحتوى وترتيباً

(2) بالإحالة. ومثاله :

* تراحيديا (انظر مأساة من أسمى) (د).

(3) بالترادف والصوت. ومثاله :

* انترْمُسُ : زجاجة عازلة تحفظ على لسائل حرارته أو برودته (د).

والملاحظ أن أغلب "النصوص - التعريفات" الواردة في المولدات والأعجميات هي من قبيل التعريف المنطقي رقم (4) في اشعْر لأن جذرها ليس عربيا، فلا يمكن أن نشق منه فعلا حدثا يساعد على اعتماد الترادف لمقابلته. المهم في هذه لأمشة أنها تبين أن المعجم الوسيط يعالج حقول المولدات والأعجميات بنصوص تختلف من حالة إلى أخرى (30)، مما يوحي بغياب نظرة منهجية موحدة أو نظرية لغوية حديثة معينة. ولقد جاءت أغلب النصوص خالية من تعريفات أساسية لا بد منها مثل التعريف الصوتي، لاسيما وأنا ننقل دخیلات تستوجب نقلها صوتيا حسب نطقها لأصلي أو ما يخالفه. وذلك شأن التعريف الصرفي والنحوي وقد ذكر في حالات قليلة حداً من متن المعجم الوسيط، مثلاً الترباس ج ترابيس وتخت ج تخوت. وتبدو هذه لنصوص تلغرافية محتصرة إلى حد الجفاف لا تعبّر عن هوية الكلمة المدخل و ما وراءها من خلفيات ثقافية وحضارية تمكن المستقبل من التحور مع هذه المولدات والأعجميات التي تنشأ أسلوبا جديدا في رصيده اللغوي الأصيل، يعتبره بعضهم "نشويشا" أو "عدولا" إبداعيا تقنيا وحضاريا ضروريا يشري عالمه وواقعه مثلما أثرى الجواليقي رصيده العربي بالمعرب وما شابهه (31).

ولا بد لك في نطاق هذه القصايا التي يشرها لنص المعجمي أن نختم ملاحظتنا بالتنبيه إلى ظاهرة أخرى تعد من عنصره الأساسية إذ يتصل فيها مفهوم "العنوان -

(30) جاء في المعجم الوسيط تعريف بالصورة في مدخل "التخ" حيث أورد النص بصورة لتلك الشئ. وللصورة فضاها معجمية كثيرة. انظر مؤلما لسابق. المعجم العربي إشكالات ومقاربات

ص 245

(31) أبو منصور الجواليقي "المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" وقد أزرته مؤلفات عدة منها المزهري للسيوطي وما أورده من الفاظ إسلامية وغيرها. فمعدل المعرب عن الألفاظ الجاهلية إلى الإسلاميه وعن العربية إلى الأعجمية

المدخل بالنصر التعريف " اتصالاً عضوياً، ونعي بها قصبة ترتيب المداخل في المعجم، ويأتي ذلك الترتيب حارجياً (32) فيكون حسب مخارج الحروف وبآخر الكلمة أو بأولها أو حسب الموضوع ويكون داخلياً وذلك ما يهمل، فيكون بالاشتراك أو بالتجنيس والاشتراك يرتب النص المعجمي باعتماد مدخل تشعه مدلولات كثيرة. أم التجنيس فإنه يخصص مدخلا مستقلاً لكل معنى وذلك أقرب إلى روح اللغة في ثباتها وتحولها. فكيف تصرف المعجم الوسيط في هذا الميدان في مدخل "التخت" مثلاً؟

اعتمد الترتيب بالاشتراك كما يلي :

التخت : وعاء تصان فيه الثياب ج تحوت (مع) ر - مكان مرتفع للجلوس أو للنوم، و - جوقة الموسيقيين والمغنين (مو) و - من الزهرة، ما يحمل أوراقها (مر).
فلقد أدرج تحت مدخل واحد (التخت) دلالات كثيرة لا تربط بينها صلة معنوية وأساسه الاقتصاد في الورق. أما التجنيس فهو يرتبه كما يلي

- التخت [1] وعاء تصان فيه الثياب ج تحوت (مع).
- التخت [2] : مكان مرتفع للجلوس أو للنوم.
- التخت [3] : جوقة الموسيقيين والمغنين (مو)
- التخت [4] : من الزهرة ما يحمل أوراقها (مر).

والتجنيس ذو غاية تربوية ويمثل عمية لغوية منهجية صعبة لأنها تستوجب ترتيب المعاني المختلفة حسب تاريخها وذلك ما توفره المعاجم العربية ويستحيل إلى الآن على المعاجم العربية، وإن كان لا بد منه صرفياً وتربوياً وحضارياً ولقد اعتمد الوسيط ترتيب التجنيس ظاهرياً في كثير من المولدات والأعجميات لأنها كلمات جديدة ليس لها مشتركات، وقد أقمحت في اللغة لأول مرة.

ولا شك في أن المعجم الوسيط يمثل مشروعا معجمياً يستحق الاعتبار لأنه اعتمد رؤى إصلاحية تتعلق بأوضاع اللغة ورصيدها المعجمي المتحرك والمتطور، إلا أن نزعته التوفيقية كثيراً ما غلبت الرؤى انثراثية ومناهجها الفنية على ما وفرته اللسانيات للمعجمية

(32) نظم الخليل مداحل " العين" حسب مخارج الحروف، ورتب الجوهرية مداخله حسب آخر حرف منها في الصحاح، والمعشري حسب أول حرف في أساس البلاغة، وابن سده حسب الموضوع في المحصن

الحديث (33) من إمكانات فادرة على أن تثرى المعجم العربي ورصيده. وذلك ما سعينا إلى أن نشير إليه حتى نقرّب انذهبية المعجمية العربية لمعصرة من مفاهيم معجمية أساسية ومن أهمها مفهوم النص المعجمي الذي طبقناه له من خلال عينات من المعجم الوسيط لغنة اعتمده وسيلة تثرى المعجم العربي ورصيده الثابت والمتحول

محمد رشاد الحمزاوي

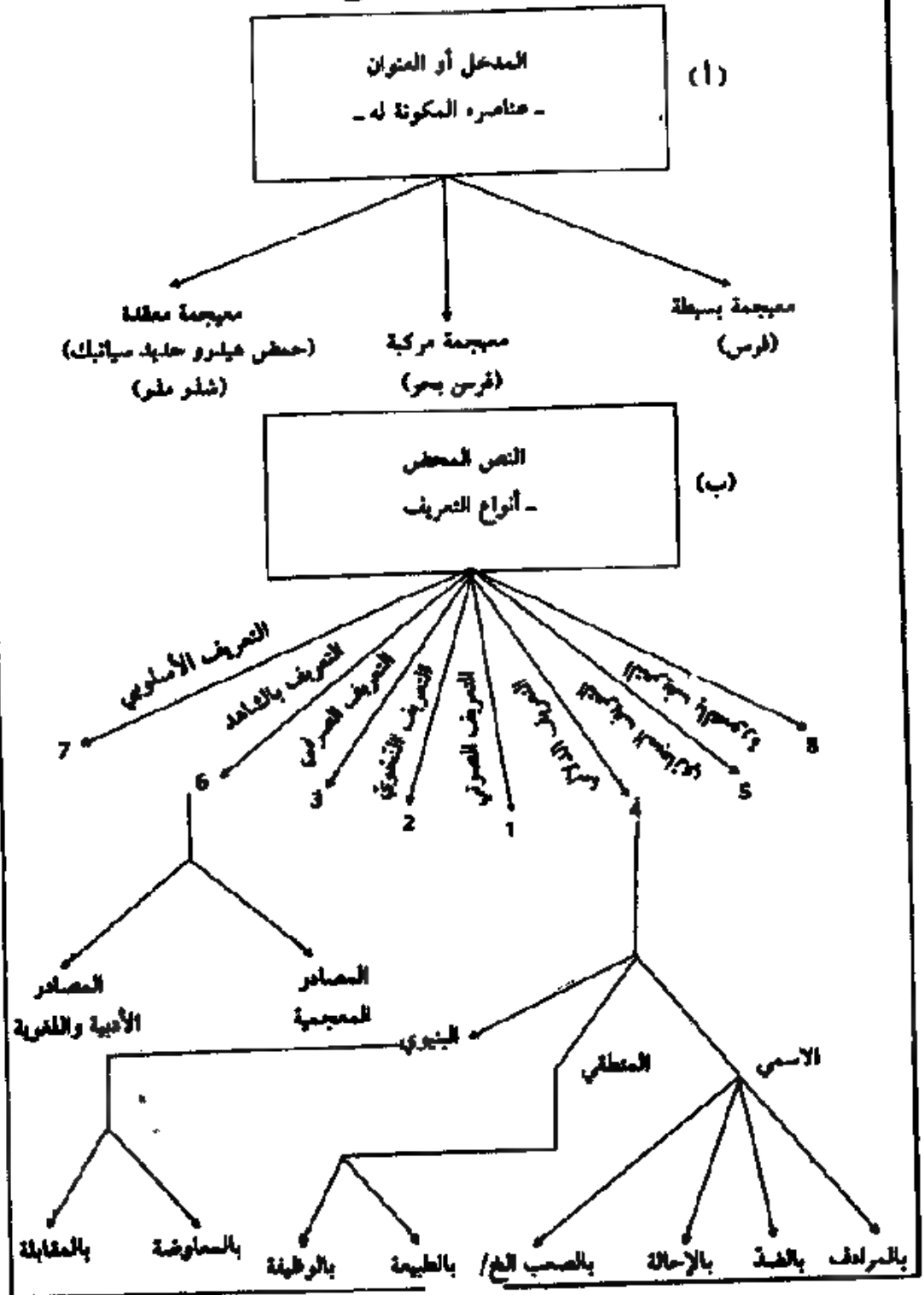
كلية لأدب

جامعة السلطان قابوس - عمان

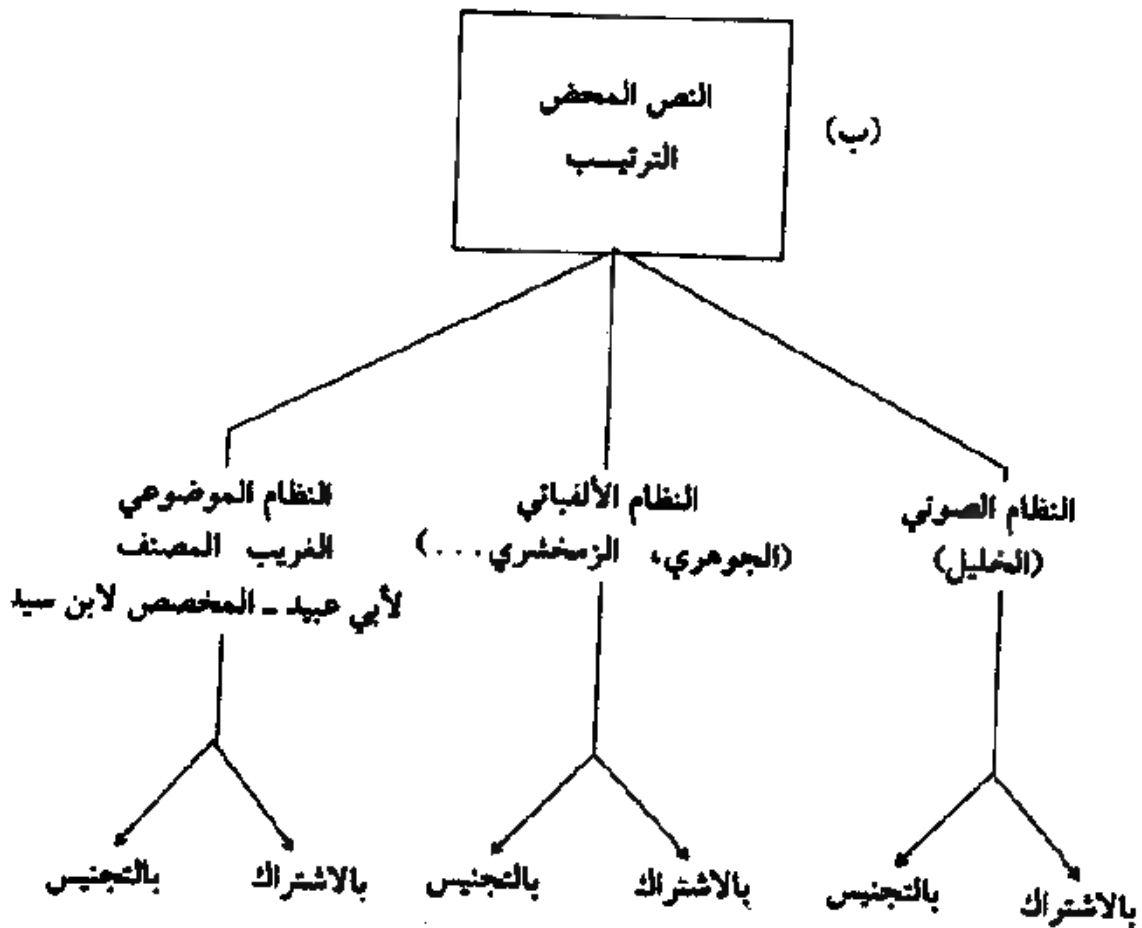
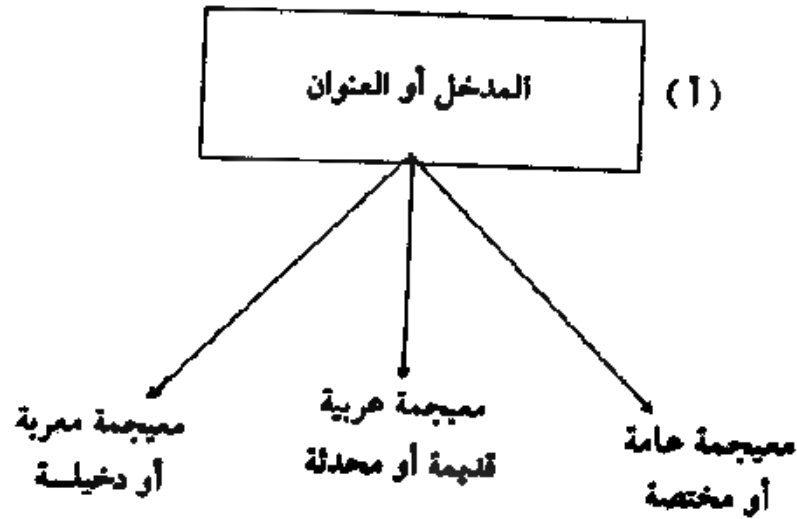
(33) يفروض أن يكون وضع المعجم في المستقبل من اختصاص المحققين لتخصصين، من المطربين ولتطبيقين ولا بأس أن ساعدهم في ذلك، لأدباء وأهل لاحتصاص من ميدان أخرى

ملحق : شجرة النص المعجمي :

1 - النص المعجمي في مستوى الجمع (المحتوى)



2 - النص المعجمي من حيث الوضع (الترتيب)



المعجم والمعرفة*

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - تمهيد :

انتهينا في الفصل السابق إلى أن علم اللغة قائم على ثنائية بكونها علم المعجم باعتباره «علم المفردات»، وعلم النحو باعتباره «علم لتركيب». وقد خالفنا بهذا المفهوم الذي أعصياه للنحو مفهوم آخر قد أخذ في الظهور مع «النظرية التوليدية النموذجية» في أواسط السنوات الستين - بظهور كتاب «مظاهر النظرية التركيبية» لثومسكي - ثم توسع وازداد تمكنا مع «النظرية التوليدية النموذجية الموسعة» فـ «النظرية التوليدية النموذجية الموسعة المعدلة». وهذا المفهوم يتلخص في أن «النحو هو نظرية اللغة المتمثلة التصورية اللغوية»⁽¹⁾ وهذا المفهوم أحص من مفهوم «النحو العالمي» (Universal Grammar) الذي يرادف

* هذا نص ثالث من كتاب لنا تحت الطبع عنوانه «مقدمة لنظرية المعجم» وقد سبق أن نشرنا منه في العدد 10-9 (1993 - 1994) من «مجلة المعجمة» (ص ص 29 - 81) الفصلين الأول والثاني. وقد تحدثنا في الفصل الأول عن نظرية المعجم في اللسانيات الحديثة وناقشنا آراء جماعة من اللسانيين المحدثين رأينا فيها ما يعطل قيام نظرية في المعجم قوية مستقلة. رحلت في الفصل لتأني المكونات لمثيرة لنظرية المعجم، وأما هذا الفصل الثالث فقد عرضنا فيه الأسس المعرفية التي يقوم عليها علم المعجم. وقد ناقشنا أثناء العرض الأسس المعرفية التي تجمع المعجم «دلالة» نسحو ويب حطها

(1) "the linguist's theory of the I-language" - سطر Chomsky Linguistics and the Adjacent

Fields, p 9 و "I" في مصطلح "I-language" رمز لـ "Internalized" أي «متمثل» (في

السمع)، و "Intentional" أي «تصوري»، ينظر المرجع نفسه، ص 9 وينظر حول هذا المفهوم

أنظر المرجع نفسه، ص ص 12 - 14 ؛ وكذلك Chomsky Knowledge of Language, pp

R Carston Idem The Minimalist Program, p 6, 15-17, 21 24, 36-40. وينظر أيضا

Language and cognition, pp 38-40

«النظرية اللسانية» (Linguistic theory) ويطلق على «الحالة البدئية للملكة اللغوية، وهي مكون من مكونات الدماغ، وجزء من انبئة البيولوجية الثابتة»⁽²⁾. ومفهوم «النحو» إذن جامع هنا للمنهج التوليدي باعتباره نظاما معريا، ولنظرية هذا النظام اللغوية

وإذن فإن هناك «نحوا عالميا» هو «نظرية لسانية» عامة، و«نحوا» هو «نظرية لغوية» متأسسة على ما يسمى «لغة متمثلة تصورية»، وهي «اللغة في مفهومها العادي الشائع، مجردة من العناصر الاجتماعية والسياسية وغيرها من العناصر التي تؤثر في الاستعمال اللغوي»⁽³⁾. وهذا المفهوم «العادي الشائع» للغة هو الذي يجمع بين «التركيب» و«المعجم» بصورة التي بينها من قبل⁽⁴⁾، ليس باعتبارهما مكونين من مكونات النحو فقط، بل باعتبار تبعية المعجم للتركيب، نظرا إلى أن الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، وإلى أن إنجاز «التكلم المثالي» للغة عاكس لقدرته على تركيب الجمل وفهمها وفهم قواعد تركيبها وإدراك صوابيتها، وليس عاكس لقدرته على «توليد المفردات». وقد حاولنا في الفصل السابق - بتحديدنا لما سميناه «المكونات المباشرة لنظرية المعجم» - أن نفصل المعجم عن النحو، وأن نثبت التقسيم الثنائي لعلم اللغة، معتمدين مقارنة لغوية صرفا، ونريد في هذا الفصل أن نرجع إلى قضية «التكرين الثنائي» والفصل بين المكونين لنعالجها، معتمدين مقارنة «لغوية معرفية» تنطلق من المعطيات الاختبارية التي توفرها لنا الأعمال المنجزة في نطاق «اللسانيات النفسية» (Psycholinguistics) و«اللسانيات العصبية» (Neurolinguistics).

2 - في الثنائية والفصل بين مكونيها :

مهما تكن النتائج التي ينهي إليها التحليل «الفلسفي» المحض والتدليل على صحة «الافتراضات الماقبلية» مهمة فإن النتائج التي تنهي إليها المعطيات الاختبارية تبقى في نظرنا أهم، ذلك لأن توقع الخطأ في الأولى أكبر من توقعه في الثانية وقد يحدث الخطأ المتوقع في الأولى حدوثا يضطر صاحب النظرية إلى المراجعات والتعديلات المتلاحقة في

(2) N Chomsky Linguistics and Adjacent Fields, p 9

(3) المرجع نفسه، ص 9

(4) سطر «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 54 58.

السنوات المتقاربة حتى تنقلب «النظرية» إلى «نظرية أخرى» أو إلى «لانظرية» لأن «النظرية الأخرى» ذاتها قد تكون قائمة على الخطأ.

وقد رأينا إذن أن نطلق من المعطيات الاختبارية التي تتيحها لنا اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية، وخاصة المعطيات المستخلصة من النظر في «بنية اللغة الذهنية» عند «الحبساء» (Aphasiques) من المرضى، وعند الأطفال في مراحل اكتسابهم للغة.

1-2. فإذا نظرنا في التجارب التي ما انفكت تُجرى منذ أواخر القرن الماضي على ذوي الحبسة (Aphasie) - وهم «الحبساء» - وحدناها متفقة في الدلالة على قيام النظام اللغوي على محورين : هما محور المعجم ومحور النحو. وهذان المحوران هما اللذان أظهرهما البحث في ما يعرف بـ «حبسة بروكا» (Aphasie de Broca) و «حبسة فرنيك» (Aphasie de Wernicke). و بروكا (ت 1888) و فرنيك (ت 1905) قد درسا حالات مختلفة من الحبسة، وكانت نتائج أبحاثهما منطلقات للبحث في الحبستين الحاملتين لاسميهما. وأهم ما انتهى إليه البحث فيهما نتيجتان تبدوان متضادتين، لكنهما متكاملتان : فإن ما يفقد في إحدهما يبقى قويا في الثانية (5).

ذلك أن «حبسة بروكا» - وتسمى أيضا «الحبسة النحوية» (Agrammatisme) نصيب «القدرة التوليدية» (Capacité générative) وتتمثل في العجز عن إنتاج اللغة وتلفيها في مستوى العلاقات النصية (6). فإن المريض يقوم «بإنتاج المفردات الجمل (Mots- phrases) التي تتابع - وكانت متوالية (Série) من تسميات - دون إيراد جمل تامة، والربط الوحيد بينها تكونه علاقة كل مفردة بما يراد قوله (. . .) . هي مُسلسلة (Succession) غير مبنية، فيها أسماء مجردة من أداتي التعريف والتكثير، وأفعال مصدرية؛ وليس فيها من مقولة الأدوات شيء (أدوات العطف، والجُرْ، والأفعال الناقصة)، وترتيب المفردات فيها ليس ترتيبها في التركيب النحوي [العادي]، بل هو ترتيب يبدو موافقا لشيء يشبه أهمية الأفكار المعبر عنها عند المتكلم» (7). ويلاحظ إذن أن الحبس فاقدا للقدرة على تحليل النصّ

O Sabouraud Le langage et ses maux, p 264. (5)

(6) نفسه، ص 264.

(7) نفسه، ص 205

إلى وحدات، وعلى تجميع الوحدات في مقال والتأليف بينها في نص، لكنه محتفظ بقدرته على التمييز بين المعانم (Sèmes) (8)، وإذن فإنّ عجزه عجز تركيبي نحوي، وليس عجزاً دلالياً معجمياً.

وأم «حبسة فرنك» فنصيب ما سمّاه سبورو (Sabouraud) «القدرة النصيبية» (Capacité taxinomique) التي تحصل في مستوى العلاقات المعجمية (9) وتمثل في العجز عن إدراك «الهويات» (Identités) المعجمية ولتمييز بين المعانم. فإنّ «كلّ الأسماء والأفعال والصفات تصبح [في استعمال الحيس] مشوشة، تقريبية، تتردد أثناء الحديث في سياقات مختلفة متعلقة بمواضيع مختلفة. وهذه المفردات المميزة [في الاستعمال] إنما تشغل حيزاً في الكلام شعلاً دالاً على لامسالة ظاهرة بدّ تعنيه عندنا» (10). ويلاحظ إذن أنّ الحيس ليس فاقداً للقدرة على تجميع الوحدات في مقال والتأليف بينها في نص بل هو فاقداً للقدرة على التمييز بين المفردات من حيث هي «أفراد معجمية» لها «هوياتها» أو «ماهياتها». أي من حيث هي دوال ترتبط بها مداليل لا يمكن بدون إدراكها والتمييز بينها استعمال الدوال في مواضعها. وإذن فإنّ عجز الحيس هذا عجز دلالي معجمي، وليس عجزاً تركيبياً نحوياً.

2-2. وهذا التكوين الثنائي الذي تظهره في نظام اللغة النماذج المدروسة من حبستي بروكا وفرنك، قد أظهرته أيضاً دراسة حالات أخرى كثيرة من العجز اللغوي، ومن الحالات المهمة التي درست في اللسانيات النفسية لأمركية المعاصرة حالة الصبية «حني» (Genie) التي عزلت (isolated) من سنّ إثنين وعشرين شهراً إلى أن قاربت سنّ الرابعة عشرة؛ وقد خُصّت هذه «الطفلة المتوحشة الجديدة» (Modern-day wild child) بجملة من الدراسات الفردية والجماعية وقد بينت سوران كرتيس (Susan Curtiss) التي

(8) نفسه، ص 275.

(9) نفسه، ص ص 264 - 265.

(10) نفسه، ص 91؛ ويظر أيضاً حول التعارض بين «العجز النحوي» و«العجز المعجمي» في الحبستين S. Anderson Morphological theory p 171, S. B. umstein Neurolinguistics an overview of language brain relations in aphasia, pp 213-214, 223-224, T. Shallice From Neuropsychology to Mental Structure, pp 175-182, S. Pinker The Language Instinct, pp. 307-313.

«هتّمت بحالة «جني» اهتماما كبيرا (11)، أنّ هذه «الصيغة المتوحشة لم تكن البتّة قادرة - بعد خروجها إلى المجتمع - على أن تتجاوز القدرة (التركيبية والتصريفية البدائية) (12)، لكنّها استطاعت أن تكتسب بسرعة (قدرة دلالية متطورة نسبيا)، مشتملة على المفردات الدالة على الألوان، والأعداد، والأشكال، والأحجام، وأصناف المفردات المحتوية (Supraordinate) والاماسية (Basic) والمنضوية (Subordinate)، والتمييز بين الأشياء المستعماء المفردات الإيمائية (Visual terms) والمفردات الوضيفية، وقدرة فعلية على الحديث عن أشخاص غائبين وعن أشياء غير موجودة [أمامها]، ونذكر أحدث ستفع . . . إلخ. وفي حديثها (تسلسل من الرحدات المعجمية لتامة، ذات المعاني الجزلة الواضحة في لغالب. لكن حديثها ذو بنية نحوية (Grammatical structure) ضعيفة) (13). وقد رأت كرتيس أنّ هذه الحالة - وحالات أخرى من العجز اللغوي قد نظرت فيها - «دنة على الانفصال بين (القدرات التصريفية والتركيبية) و(المفردات المعجمية والدلالية العلاقة)» (14)

وهذا الذي انتهت إليه كرتيس قد نهت إليه باحثة أمريكية أخرى في اللسانيات النفسية، هي فكتوريا فرمكين (Victoria Fromkin)، وقد عنت هي أيضا بدراسة حالات من العجز اللغوي، ومنه حالة «جني». وإنّ «جني» هذه «قد اكتسبت، بعد خروجها إلى المجتمع، عددا كبيرا من المفردات اكتسابا سريعا. لكنّها لم تتجاوز في مستوى التركيب

(11) حصتها بكتاب من "Genie: A Psycholinguistic study of a modern day "wild child"

Dissociations between lan- Academic Press, New York, 1977

guage and cognition Cases and implications», in *Journal of Autism and Developmental*

Linguistics and Cognitive Disorders 11/1 (1981), pp 15-30

Science أهم أفكار كرتيس في بحثها الثاني أي "Dissociations" وقد أعمدنا في هذه المقرة

ما أورده تشومسكي من آرائها في الشاهد الذي سنعه مه (ينظر التعيّن 13 و 14) وما

وضعناه بين قوسين في ما يقده قد ورد في بحث تشومسكي مسوبا إلى كرتيس

(12) أي ما تعلمته في ستيها «الأولين من عمره»، هل أن تعزل

(13) Chomsky Linguistics and Cognitive Science, p 27

(14) يرجع عنه ، ص 27

البقايا التي اكتسبتها في ستيبها الأولين من عمرها. وقد ظلت تعابيرها لاحنة (Ungrammatical)، خالية من اللواحق التصريفية (Morphological endings) والإجراءات التركيبية⁽¹⁵⁾. وقد استنتجت فرمكين من هذه الحالة ما استنتجته كرتيس من قبل، وهو دلالتها على الانفصال بين المعجم والنحو: «وهذا التضارب بين قائمتي المفردات (Word lists) (16) والقواعد النحوية يدلّ على الفرق والتمايز بين القدرات المعرفية، ويدعم القول بأنّ اللغة نظام مستقلّ (Autonomous)، قائم هو نفسه على مكونات منفصل بعضها عن بعض»⁽¹⁷⁾. على أنّ هذه «المكونات» التي أشارت إليها لا تخرج عن «المكوّن المعجمي» الذي عتبه بـ «قائمة المفردات» - والمفردة عندها مؤلفة من العنصر الفونولوجي إذا كانت مسموعة، أو العنصر الإملائي إذا كانت مكتوبة، ولعنصر الدلالي (18) - والمكوّن النحوي الذي عتبه بـ «القواعد النحوية».

2 - 3. وما استنتجناه من النظر في حالات «العجز اللغوي» حول ثنائية التكوين في النظام اللغوي والفصل بين المكونين - المعجم والنحو - يمكن أن يستتج أيضا من النظر في اكتساب الأطفال لغة فإنّ المعطيات الاختبارية المتحصّلة من تجارب المختصين في الاكتساب اللغوي عند الأطفال تدلّ على أنّ «المعجم» و«النحو» لا يظهران عند الصغار في وقت واحد، بل هما «قدرتان» منفصلتان تلحق إحداهما الأخرى في الظهور. فإنّ ظهور الكلام الفعلي عند الأطفال يكون باستعمال المفردات، وهذا الاستعمال الأول يكون بين الشهر الحادي عشر والشهر الرابع عشر⁽¹⁹⁾، ثم يتدرّج رصيدُ الطفل المعجمي في التوسّع

V. Fromkin . Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, (15)

p 97

(16) أي «أربعة» المفردات التي تكوّن المعجم.

V. Fromkin . Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, (17)

pp 97 - 98

(18) المرجع نفسه، ص ص 93-94 وينظر أيضا Emmorey (K.) and Fromkin (V) The mental

lexicon, pp 125-141 ويصيف صاحبا البحث هـ «العنصر الصرفي».

(19) يطر Boysson - Bardies (B de) Comment la parole vient aux enfants, p. 159

(20) حتى يحدث في ستة الثانية ما يسمى «الانفجار المعجمي» (21) ؛ أما أجمل فلا تظهر في كلام الطفل في الوقت الذي تظهر فيه المفردات والوقت الذي تتوسع فيه بالتدريج، بل تظهر في ما بين الشهر العشرين والشهر الرابع والعشرين، إذ يتج الطفل في الغالب جمه الأولى في حدود شهره العشرين (22)، وحمله الأولى تكون عادة بسيطة، مكونة من مفردتين. ثم تتطور - بتطور الرصيد المعجمي - لتصبح في نهاية سنته الثانية وبداية ستة الثالثة أكثر بنية وتعقيدا (23). وهذا الانتقال من مرحلة إلى أخرى - من الرصيد المحدود إلى الرصيد الموسع إلى «التفجر المعجمي»، فإلى استعمال الجمل المبينة المعقدة - إنم يحصل بظهور الأسماء أولا، ثم بظهور الصيغ غير الاسمية، أي الأنعال والصفات (24). وهذه «لصيغ غير الاسمية تنمو بانتظام عندما يتقل رصيد المفردات من مائة إلى ست مائة مفردة. واللغة [ذاتها] تتقل آنشد بالتدريج من وظيفة الإحالة (Référence) إلى وظيفة الإسناد (Prédication)، فإلى النحو» (25).

2-4. نستنتج من الفقرات الثلاث المتقدمة إذن أن نظام اللغة كما تظهره دراسة حالات العجز اللغوي ودراسة اكتساب الأطفال للغة نظام قائم على أسن كبيرين منفصلين ينقسم كل منهما إلى مكودت فرعية. الأول هو المعجم وقوامه لمفردات، ومكونات

(20) المرجع نفسه، ص ص 159 - 164

(21) المرجع نفسه، ص ص 218 - 222 ؛ وينظر : C. Hagège, L'enfant aux deux langues, pp.

48 - 49

(22) Boysson - Bardies, Comment la parole vient aux enfants, pp. 226-227, ؛ وينظر أيضا

C. Hagège, L'enfant aux deux langues, p. 63

بواسن. فهو عنده «في الفترة التي تمتد حب الأشخاص من الشهر الرابع والعشرين إلى الشهر

الثلاثين». وأجمل التي يتجها الأطفال في هذه المرحلة ليس جملا تامة بل هي «مفردات جمل»

(Mots - phrases)، ويلاحظ أن حديثه ه عام وليس خاصا باكتساب اللغة الثانية (L2)،

موضوع كتابه

Boysson - Bardies, Comment la parole vient aux enfants, pp. 238-239 (23)

(24) المرجع نفسه، ص ص 170 - 171 ؛ وينظر أيضا : H. Benedict, Early lexical development

Comprehension and production, pp. 183-200, Nelson (K) et al Nouns in early lexicon

Evidence, explanations and implications, pp. 61-84

Boysson - Bardies, Comment la parole vient enfants, p. 172 (25)

لمفردات هي مكوناته الفرعية، والثاني هو لنحو، وقوامه الجمل، ومكونات نظرية الجملة
لنحوية هي مكوناته الفرعية

وهذان الأسان كما تظهرهما المعطيات الاختبارية التي قدمنا دوا حاصبتين مختلفتين
اختلافا أساسيا ؛ وهذه الاختلاف هو الذي يمسّر انفصالهما عند ذوي العجز اللغوي وعند
لأطفال في مراحل اكتسابهم للغة. فقد رأيت أنّ حالات العجز اللغوي تظهر فقدان القدرة
المعجمية لدى مرضى يقون محافظين على القدرة النحوية، وفقدان القدرة النحوية لدى
مرضى يقون محافظين على القدرة المعجمية. لكننا رأينا أيضا أنّ من فقد القدرتين بسبب
إفراده عن الناس بعد مرحلة الاكتساب الأولى قد استطاع أن يستعيد قدرته المعجمية
بالتدريج، دون أن يستطيع استعادة قدرته النحوية. وهذه الحالة الدالة على طفو المعجم
ورسوب النحو - لأنّ اكتسابه من الأوّل كان ضعيفا - قد أبدتها ظاهرة اكتساب الأطفال
لغة. فإنّ المعجم يظهر عندهم سابقا للنحو، ومستقلا عنه. بل إنّ للمعجم أثرا يبيّن في
ظهور النحو في كلامهم، وليس للنحو أثر في ظهور المعجم.

فإنّ ظهور المعجم لدى الطفل يُهيئ له مراحل ثلاث يتمكّن خلالها من تمثّل
لمفردات صوتيا ثمّ صريحا ثمّ دلاليا : (1) فإنّ «اللغة في مرحلة أولى تعالج صوتيا أكثر ممّا
تعالج لسانيا» (26)، لأنّ المفردات التي تقع في سمع الطفل تكون مجرد تاليفات صوتية أو
هي مجرد «صور صامتة» ؛ (2) ثمّ في مرحلة ثانية تصبح التاليفات الصوتية صيفا ذات
معان، «فإنّ تعرّف المفردات الأولى وإنتاجها يدلّان - في مرحلة ثانية - على شعور الطفل
بأنّ للصيغ التي يسمّعها معاني. وبذلك يكون قد ربط بين الصيغ وأحداث أو أشياء، وفهم
مقاصد الناس المحيطين به عندما يستعملون المفردات للإحالة إلى أشياء أو إلى أوضاع،
ولنقل معنى أو معلومة ما» (27). وإذن فإنّ التاليفات الصوتية الصرّف تصبح في هذه
المرحلة صيغا مبنية لها دلالاتها، وتلك الدلالات تكتشف من تتّبع مقاصد الناس المحيطين
الإحالية، وفهمها ؛ (3) ثمّ تأتي «مرحلة ثالثة بعد بضعة أشهر من المرحلة الثانية يناسب فيها
تكثر المفردات السّريع واكتشاف لطفل أنّ المفردات لا تعبّر عن المفاهيم فحسب، بل إنّها
ذات قابلية لأنّ تكتسب اطلاقا من كلّ المفاهيم التي هي عنده. فإنّ هناك مفردة لكلّ شيء

(26) المرجع السابق، ص 152

(27) المرجع نفسه، ص 152

يستطيع الطفل استخلاصه بالإدراك، باعتباره شيئاً محسوساً أو حدثاً وعندئذ فإن الصيغ المسموعة تظهر وكأنها نظام جديد تجري عبره معالجة الوقع⁽²⁸⁾ وعندئذ يكشف الطفل أن المفردات أدلة ترجع إلى الواقع وتحيل إلى مقولات الأشياء والأحداث في الواقع المحيط. لذي تطورت قدرته على مفقوئته (Catégorisation). فإذا تمّ به ذلك استطاع التأليف بين المفردات تأليفاً واعياً باستعمال الجمل المبنية المعقّدة، وبذلك تظهر قدرته النحوية، بعد تمكن قدرته المعجمية.

3 - في سبق المعجم للنحو :

قد تدن التدليل في الجزء الثاني من هذا الفصل على ثائية المكونين في النظام اللغوي، وللفصل بين الأسين المكونين، إلى إظهار مسألة أخرى أساسية بالنسبة إلى نظرية المعجم، هي مسألة موقع المعجم بالنسبة إلى النحو في النظام اللغوي : هل يسبق المعجم النحو ويتقدم عليه ؟ وهل تتقدم الوحدة المعجمية، أي المفردة، على الوحدة النحوية، أي الجملة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء من هذا الفصل.

3 - 1 . قد انتهينا في الجزء السابق من هذا الفصل إلى إقرار أثر المعجم المبين في ظهور النحو عند الطفل . فإن ظهور القدرة النحوية عنده مرتبط بتطور قدرته المعجمية، أي إن قدرته على توليد الجمل النحوية المبنية المعقّدة مرتبطة بتساع رصيده من المفردات وهذا الرصيد يتوسّع بحسب تطور قدرته على مقوكة (Catégorisation) الأشياء والأحداث في الوقع المحيط، وتمثل الأدلة اللغوية المرجعة ليها⁽²⁹⁾.

ويدعم هذا المذهب أيضاً ما رأيناه حول أسوع لمفردات لتي تكون رصيد لطفل المعجمي حتى نهاية ستة لثانية فإنّ الأسماء تسبق في استعماله عناصر المقولات الأخرى، أي الأفعوالصفات والظروف والأدوات وهذه المقولات لاتنمو بانتظام إلا إذا انتقل رصيد الطفل المعجمي من مائة إلى ست مائة مفردة وهذا الرصيد المرسّع

(28) المرجع نفسه، ص 152

(29) بطر حاصه P Nation Vocabulary size, growth, and use. pp 115-134, Boysson - Bar-

dies Comment la parole vient aux enfants, pp 170-172, C Hagège L'enfant aux deux langues, pp 63-64

يشتمل بدون شك على مختلف المقولات المعجمية، لكن الغلبة فيه تكون للأسماء، ثم تليها الأفعال والصفات والظروف ثم الأدوات. عني أن مقولة الاسم ذاتها تغلب منها الأسماء الدالة على معيّنات (30)، أما الأسماء الدالة على مجردات أو على معان فلا تختلف من حيث الظهور والمترلة في الرصيد عن الأفعال والصفات والظروف والأدوات. فإن ظهور هذه المقولات وتدرجها نحو الكثرة في استعمال الطفل مرتبطان بتطور قدرته على التجريد والتمثل، أي على الانتقال من الحسي إلى المجرد. ونمو هذه القدرة فيه يمكنه من أن يستعمل الأسماء الدالة على المجردات، والأفعال، والصفات، والظروف، في الجمل. لكن هذه الجمل تبقى بسيطة ما لم تظهر مقولة الأداة، لأنه لا يستطيع تركيب الجمل المعقدة إلا بها.

وبلاحظت قدّمنا أثر «الحسية» و «التجريد» في تكون المعجم عند الطفل، وأثرهما في علاقة المعجم بالنحو فإن المعجم مشتمل على الحسي وعلى المجرد. وتمثل الحسيّ فيه المفردات المحيلة إلى ما يوجد خارج اللغة من مراجع يمكن تعيينها، مثلها «طاولة» و«قلم» و «كرسي» ؛ وتمثل المجرد في المفردات المحيلة إلى ما يوجد خارج اللغة أيضاً، من مفاهيم ومعان مجردة، مثل : «حرية» و «عدل» و«سلام». وهذه خاصية أساسية في المعجم يختلف بها اختلاف جوهرياً عن النحو. فإن المفردات في المعجم كما رأينا أدلة لغوية لها مداليل تخيل إلى مراجع من خارج اللغة. وترتبط بين المداليل والمراجع علاقات تكون إما مباشرة، إذا كانت المراجع معيّنات حسية، وإما غير مباشرة، إذا كانت المراجع مجردة (31).

(30) هذا أمر أكدته حلّ الدراسات المعجزة في اكتساب أصل اللغة فقد تبين أن الأطفال كما ذكرنا - يكتسبون الأسماء قبل الأفعال، وأسماء الأشياء قبل أسماء الأحداث، وأسماء الأشياء الصغيرة المتحركة في واقعهم قبل أسماء الأشياء الكبيرة الحاملة (البطة قبل الأريكة)، والمفردات الأساسية (Basic) مثل «بطة» قبل المفردات المحتوية (مثل حيوان) والمفردات المنضوية (مثل إوزة بركة) - ينظر Gleitman (L.R) et al Where learning begins . initial representations to lan guage learning, p. 172 وفيه إحالات كثيرة.

(31) قد أثبتت البحوث المعجزة في المسائل النفسية واللغويات أهمية «الحسية» و «التجريد» في تصوّر بنية المعجم الذهني وفي تصنيف المعجم إلى «طبقات» و«مكونات» مرعية، حسب مستوي الحسي والمجرد من المفردات. فقد دلت دراسة حالات كثيرة من المرضى على أن

أما لنحو فذو خاصية أخرى مختلفة عما رأينا فإن المفردات فيه تصبح «ذرات تركيبية» محصية تشغل محلات إعرابية وتُعطي وظائف في الجمل، وتؤدي معاني نحوية خالصة مثل الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية والشرطية. كما أن الجمل ذاتها التي تتكوّن منها قد تُعامل مع منتهى تشغل - في النص - محلات وتعطي وظائف وتؤدي معاني نحوية وإذن فإن فوam النحو الجملة، وهي لا تتأسس على علاقات بين أدلة من اللغة ومداليل محيلة إلى مراجع من خارج اللغة، بل على علاقات بين الأدلة ذاتها باعتبارها ذرات تركيبية موحدة داخل نظام اللغة، ولا دخل في هذا لصف من العلاقات للحسّي، لأنها جميعها محرّكة، من عمل للذهن، وهذا الاختلاف بين حاصيتي المعجم والنحو هو مشأ سبق المعجم للنحو، وأثر المعجم في تكون النحو فإن المفردات المكوّنة للجمل لا يمكن بها أن تصبح ذرات تركيبية ذات محلات ووظائف نحوية إلا بعد أن تظهر في المعجم ويتمثل المتكلم كينانته لمعدّة والعلاقات المباشرة أو غير مباشرة القائمة بينها وبين المراجع التي تحيل إليها.

2-3. ومبدأ السق الذي أقرره - مثل مبدأ الفصل بين المعجم والنحو - يتعرض والمبادئ العامة التي تأسست عليها نظرية النحو التوليدي. وهذا لتعارض فيما

= محافظتهم على معجمهم الذهني الحسّي أقوى من محافظتهم على معجمهم الذهني المجرد. وأن منهم من يجد صعوبة كبيرة في قراءة المفردات المجردة أو في تكرارها، بينما هم يهروون ويكرّرون المقردات الحية دون أن يبدلوا جهداً وهذا ما جعل بعض الباحثين يذهب إلى تعيين موضعين في الدماغ محتملين لمعجم ذهني لأسماء الأشياء ومعجم ذهني للأفعال لدالة على أحدث - ينظر خاصة Cardbat (D et al Les troubles du sens des mots, pp. 799-802) وشبه بهذا أيضا مذهب من يرى أن بنية المعجم الذهني «سبيه فالييه» (Modular structure) وأن المعجم ذاته «عناصرية» (Componential) تمثل عناصره في مكونات فرعية يشتمل عليها هي المكوّن الصوتي (مغولر حي أو الإملائي) والمكوّن النصفي والمكوّن الدلالي وهذه المكونات تندرج بحسب صفتها الحسّي والمجرد، وقد اغتصرت الأصوات أكثر حسية لأنها هي المكوّنة للعصر المادي الفعلي في المعركة لأبها محسّ بالسمع ينظر خاصة V Fromkin Language and Brain Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, pp. 88-98, Emmoncy and Fromkin The mental lexicon pp. 124-144 وتنظر مناقشة مهمة للقضية في الفصل الثاني عشر من كتاب شاليس T Shallice From Neuropsychology to Mental Structure pp. 269

نرى ضروري لإقامة نظرية لمعجم مستقلة، لأن هذا الاستقلال غير ممكن ضمن النظرية التوليدية. فإن من أهم خاصيات اللغة فيها شكلها المقس الذي يقوم على المكون التركيبي (Composante syntaxique) باعتباره العنصر المركزي في اللغة.

وبذلك طعى مفهوم «التركيب» على النحو: فإن المتكلم يولد عددا لا متناهي من الجمل، لكنه لا يولد المفردات. بل إن توليد المفردات ليس بذي أهمية بالنسبة إلى النظرية التوليدية لأن الرصيد الذي يتصرف فيه المتكلم «المثالي» المستعمل للغة رصيد «حاصل» بالفعل وليس «حادث» بالتوليد⁽³²⁾. وإذن فإن الخاصية التي تميز نظام اللغة هي «الخاصية التركيبية» وقد نتج عن هذا ربط المعجم بالحو وعده جزءا منه، واعتبار الجملة مقدّمة على المفردة، واعتبار «الفعل» مقدّم على بقية المقولات المعجمية لأنّه «رأس» الجملة، لصلته باحدث، والفاعل، والمفعول. فهو إذن عماد التركيب.

وتماشيا مع هذه «الخاصية التركيبية» المعلقة على النحو، وتأكيدها لها، أخصصت دلالة المفردات للنظرية السياقية (Théorie contextuelle) - وهي «النظرية التأليفية» (Théorie compositionnelle) أيضا - وأخيت مفردات من قابليتها لأن تستقل بدلالات ذاتية خارج السياق. على أن صلة السياق بالجملة قد أدت إلى اعتبار المعاني الحاصلة من المفردات وهي في السافات «معاني نحوية»، وأصبح علم الدلالة ذاته مكونا من مكونات النحو. بل هو في النظرية التوليدية - بداية من مرحلتها «النموزجية» (Standard Theory) - فرع من فروع التركيب فهذا ما عبّر عنه - مثلا - تشومسكي وكانز فقد ذهب الأول إلى أن له «فرصة ثابتة» هي أن المكون الدلالي في النحو التوليدي هو مكون تأويلي محض، مثل المكون الفيزيولوجي. ونبعا لهذا فإن أي معلومة تستخدم في التأويل الدلالي ينبغي أن

(32) تشمل كل لغة مسجزة على «طواريء خارجية» من المقترصات والمولدات التي يحدثها لأشخاص، و«لغايا تاريخية» في اللغة، وما شابهها. وليس لهذه الطواريء دخل في نظرية «النحو العامي» - ينظر N. Chomsky Théorie du Gouvernement et du Langage, p. 27. ونحو معلم أيب أن «المعجمة» (Lexicalization) بمفهوم «تكوين الكلمة» (Word formation) معجما لم تعي تشومسكي في أي من مراحل نظريته عانة حقيقية

تقدم ضمن المكوّن التركيبي في النحو لتوليدي⁽³³⁾. وقد عبّر تشومسكي عن هذه الفرضية بتوسّع في موضع آخر، فاعتبر «أنّ نحو لغة ما هو نظام من القواعد التي تحدّد مروحة بين اصوات والمعنى. وهذا النحو يتكوّن من مكوّن تركيبي، ومكوّن دلالي، ومكوّن فنولوجي والمكوّن التركيبي يحدّد صنفًا غير محدّد من لموضيع (Objets) المجرّدة (ع، س)، حيث تكون (ع) «بنية عميقة» و (س) «بنية سطحية». والبنية لعميقة تحتوي على كلّ معسومة ملائمة للتأويل الصوتي. والمكوّن الدلالي والصوتي مكوّنان تأويليان خالصان، فالأوّل يعطي تأويلات دلالية للبنى العميقة، والثاني يعطي تأويلات صوتية للبنى السطحية. وإذن فإنّ النحو باعتباره كلًّا، يربط بين التأويلات الدلالية ولتأويلات الصوتية. وهذا الرّبط يكون بواسطة قواعد المكوّن التركيبي التي تحدّد ابنى العميقة والبنى السطحية وهي متزاوجة»⁽³⁴⁾.

وهذا المذهب نفسه تقريب نحده عند جرلد كاتز (Jerold J. Katz) الذي كان له أثر مهمّ في تعديل النظرية التوليدية القديمة بإدخال المكوّن الدلالي في نظام النحو : الافتراض الذي نبني عليه نموذج للمكوّن التركيبي هو التالي . الطريقة التي يؤوّل بها المتكلم كلّ جملة من الجمل اللامتناهية في كثرتها طريقة تأليفية : فإنّ دلالة كلّ مقول مؤلف تركيبيا من جملة تُستفد ممّا يحصل من دلالات العناصر المؤلفة لذلك المقال⁽³⁵⁾، وهو لذلك يرى أنّ التحليل التركيبي (Syntaxique) لعناصر (...) ينتهي بالمفردات التي تصبح - تبعاً لذلك - ذرّات انتظام التركيبي. وينبغي إذن أن تبدأ القواعد الدلالية بدلالات (Significations) هذه العناصر لتستخلص دلالات العناصر الأخرى في التّأليف (Composition). وهذا يعني أنّ للمكوّن الدلالي مكوّنين فرعيين : معجما مدونا (Dictionnaire) يقدم تمثيلا للغة، ونظما من قواعد إسقاط (Règles de projection) يوفر

N Chomsky Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 109 (33)

N Chomsky La Nature Formelle du Langage, p. 138 (34) وملاحظ أنّ نظرية تشومسكي

الدلالية لم تتصور بعد هذا كثيرا ولم تحرج بالدلالة عن دورها لتأويي ضمن التركيب ينظر له .

Chomsky Current Issues in Linguistic Theory, pp 51-55 ويظهر أنه أيضا The Minimalist

Program, p. 22, 23, 24, 30, 169

Katz La philosophie du langage, p. 31 (35)

الآلية التنسيقية (Combinatoire) التي تعكس السُميل الدلالي لكل العناصر فوق لقطعية (Supra-segmentaux) في الجملة، انطلاقاً من التمثيلات التي يعطيها المعجم المدوّن لدلالات معرّجات الجملة. ونسمّي «تأويلات دلالية» النتيجة الحاصلة من تطبيق المعجم المدوّن وقواعد الإسقاط على الجملة، أي إنتاج مكوّن هذه الجملة التركيبي» (36).

وإذا أخصّصت المفردة هذا الإخضاع المطلق للسياق وللتركيب التحوي، لم يبق لها من دور غير الانتظام في الجملة باعتبارها كما قال كاتز - ذرة من «درّات النظام التركيبي» 3-3. ولهذا التصور القائم على تعميم الخاصية التركيبية على النحو وجعل الخاصية التأليفية جزءاً منها ما يبرزه معرفياً في الأدبيات لتوليدية. ذلك أنّ من أهمّ المسائل التي عنت النظرية التوليدية بالإجابة عنها ثلاثاً متّصلة بـ «المعرفة اللغوية»، وهي :

(1) ما هي طبيعة معرفة اللغة ؟

(2) كيف تكسب هذه المعرفة ؟

(3) كيف تستعمل هذه المعرفة ؟ (37)

والإجابة عن هذه المسائل الثلاث كانت من منطلق فلسفيّ محض لأنها ربطت بما سمّاه تشومسكي «مشكل أفلاطون» (Plato's Problem) (38)، أي أنّه ربط «قضية المعرفة اللغوية» بقضية المعرفة عند أفلاطون (39). وقد أرجع إلى بصرّ بعينه من نصوص أفلاطون هو «مينون» (Menon)، وإلى مسألة بعينها من مسائل «مينون» هي «معرفة أحد العبيد

(36) لمراجع نفسه ص 132 و ينظر أيضا M Enç The syntax- semantics interface, pp. 239-254

W Ladusaw Semantic theory, pp 89-112 على أنّ اللسانيات الحديثة لم تقدم من يرى أنّ

«تركيب لس له من قيمة للدلالة، إلا أن يكون توطئة لها» - ينظر Montague Formal philosophy p 223

(37) ينظر N Chomsky Linguistics and Adjacent Fields, pp 6-7، ويظر له أيضا : Knowledge

of Language pp 2 14، ويظر له كذلك On the Nature, Use and Acquisition of Lan-

guage, pp 638 642 على أنّ صوغه للمسائل هنا يختلف عن صوغها في المرجعين السابقين،

ههي ها (1) ماهي معرفة اللغة ؟ (2) كيف تكسب اللغة ؟ (3) كيف تستعمل اللغة ؟

(38) ينظر Chomsky Knowledge of Language, pp 51 - 56 , Idem On the Nature, Use and

Acquisition of Language, pp. 631 633, Idem Linguistics and Adjacent Fields, pp 15 21,

Idem Linguistics and Cognitive Science, pp. 29-42

(39) تنظر المراجع السابقة، ويصاب إليها N Chomsky Aspects de la Théorie Syntaxique,

p 42, Idem La Linguistique Cartésienne, p 99

الأشكال الهندسية دون أن يتعلمها» فقد كان لينون عبد استطاع سقراط أن يستمرجه بالمحاورة إلى الإجابة لمحاكمة عن أسئلة في «تضخيف» (Duplication) المربع، دون أن يكون قد لقّن من قبل معرفة ذلك. ومذهب أفلاطون في هذا معروف مشهور: ففته يربط هذه المعرفة بخلود النفس فلا بد أن تكون معرفة العبد بالمسألة الهندسية كمة في نفسه، رب أنه لم يُقنّ من قبل فلا بد أن تكون نفسه قد اكتسبتها في حياة سابقة حياته الرأهنة. والنفس إنما تتذكر في هذه الحياة الراهنة ما كانت تعلمته في الحياة السابقة، ودور الحواس هو إعانتها على التذكر. وهذا يعني أن لمعرفة فطرية في الإنسان. وهذه النظرية هي الأسس النظري المعرفي الذي قدم عليه تشومسكي «معرفة لغوية»: «لقد كنت إجابة أفلاطون عن المشكلة التي طرحها: أننا نتذكر المعرفة التي كانت لنا في وجود سابق. على أن لا نميل في أيامنا هذه إلى قبول هذا الطرح قبولاً حرفياً ومع ذلك فإننا مستعدون بكل صدق للاعتراف بأنه أكثر إقناعاً وعقلانية من الإجابات التي قُدمت أثناء غلبة المذاهب الفكرية في لقرون الأخيرة، ومنها المذهب التجريبي (Empiricist tradition) الانجليزي الأمريكي الذي اكتفى بإغفل هذه المشاكل فم يواجهها. وعلينا، إذا أردنا أن نصبح إجابة أفلاطون معقولة، أن نتصور آلية تتذكر بها معرفتنا التي كانت لنا في وجود سابق. وإذا كنا غير مستعدين لقبول النفس الخالدة آلية، عينا أن نذهب مع لايبنتز (Leibniz) في دعوته أن إجابة أفلاطون مستقيمة، لكن ينبغي - حسب عبارته - «تقويتها من خطط الوجود السابق». وهذا يعني في الاصطلاح الحديث أن علينا أن نعيد صياغة «لتذكر الأفلاطوني» بعبارات أخرى، أي باعتباره الهبة الوراثة التي تحد الحالة البدئية للملكة اللغوية، بالضبط كما نحدد لنا نمو أذرع فيا وليس أجنحة» (40).

وقد ألبست «المعرفة الأفلاطونية» إذن لباساً جديداً، فتزكّت تنزيلاً فلسفياً وتنزيلاً عميقاً. فقد نزكّت تنزيلاً فلسفياً بأن ربطت بنظرية المعرفة عند لعلاسة العقلانيين

(40) N Chomsky On the Nature, Use and Acquisition of Language, p 633 «يظهر له أيضاً Linguistics and Adjacent Fields, p 15 وقد أضاف إلى التحريية هت «السكوكية»، وقد وصف مرحلة التي سادت فيها تحريية ولسوكية في الفكر الانجليزي الأمريكي بـ «العصور الخالكة» (the Dark Ages)

الأوروبيين من القرن السابع عشر، وخاصة عند ديكارت (Descartes) ولايبنتز (Leibniz)، ثم عند همبولت (Humboldt)، ولا فرق بين نظرية هؤلاء - وخاصة ديكارت ولايبنتز - ونظرية أفلاطون في مسألة «حالة النفس السابقة» (41)

وأما تنزيل المعرفة الأفلاطونية» تنزيلا علما فبربطها بعلمين يتداخلان كثيرا، هما علم النفس وعلم البيولوجيا. وقد عتمد فيها على علم النفس بأن بحث في الآفات (Lesions) التي تصيب الدماغ البشري بالمنطق التي توضح فيها قدرات الإنسان اللغوية فيه (42) واعتمد فيها على البيولوجيا بأن بحث في علاقة اكتساب اللغة واستعمالها بالعوامل الوراثية (43)

ومن أهم الافتراضات التي أدى إليها التنزيل الفلسفي والتنزيل العلمي لـ «مشكل أفلاطون»، وانتقاد إليها البحث في «المعرفة للغة»، ثلاثة :

- (1) افتراض أن اللغة فطرية ؛
- (2) افتراض أن اللغة «عضو» (Organ) ؛
- (3) افتراض أن اللغة «هبة بيولوجية» قد خُصّ بها النوع الشري (44).

(41) بطر حاصه . La Chomsky Aspects de la Théorie Syntaxique pp 69-76, Idem Linguistique Cartésienne, pp 95-111, Idem On the Nature, Use and Acquisition of Language, pp 629-635, Idem Linguistics and Adjacent Fields, pp 7-18
 مباحث موسوع للمذهبن التجريبي والعقلاني قسي J Katz La philosophie du langage, pp 201-223 وهو أيضا افلاطوني المذهب وينظر حول نظرية المعرفة عند افلاطون كما تظهر في «ميون» G Fine Inquiry in the Meno, وخاصة من ص 213 - 215، وص ص 224-226

(42) بطر S. Blumstein Psycholinguistics - an overview, pp 1-37, M. Tanenhaus Neurolinguistics - an overview of language brain relation in aphasia, pp 210-235
 مراجع هذا البحث الثاني حاصه، لكن يضاف إليها O. Sabouraud Le langage et ses maux، وتنظر فيه قائمة مراجعه، ص ص 525-543، وهي مهمة جدا

(43) ينظر حاصه . D. Caplan The biological basis for language pp 237-255، وفيه عرض معدي جيد لمختلف النظريات في المسألة

(44) بطر عرض معدي جيد لهذه الافتراضات الثلاثة في : J.-C. Milner Introduction à une Science du Langage, pp 200-240

وهذه الافتراضات الثلاثة تتكامل . فإنّ ما يدعم كون اللغة عضواً هو كونها
فطرية، وما يدعم كونها فطرية كونها «هبة» خصوصية في لنوع البشري . ومفاد
الافتراضات الثلاثة مجتمعة :

(1) أنّ اللغة كمنة في الإنسان ؛

(2) أنّ هناك عوامس ورائمة محض تحدّد موضع معالجة «المكونات الفرعية» لنظام
اللغة، داخل منطقة بعينها في لدماغ البشري، بعيداً عن تأثير العوامل الخارجية (45) ؛
(3) أنّ اللغة تنمو أثناء مراحل اكتسابها نمواً فطرياً طبيعياً، وليست التجربة في
الواقع المحيط، والتعليم، إلّا عامدين مساعدين على ذلك النمو.

على أنّ من أهمّ ما تدلّ عليه النتائج التي أنهى إليها البحث في «المعرفة اللغوية» هو
كون «الملكلة اللغوية» في النوع البشري كلّها ملكة واحدة، ولذلك فإنّ اللغات البشرية
المستعملة، مهما اختلفت، تجمع بينها خصائص شكية ودلالية مشتركة بينها، هي
«كليات» (Un,versaux) تشترك فيها وتفرض عيها قيود تقلص من افروق بينها . كما أنّ
للغات البشرية خاصيات عامة توحد بينها، ويحدّد من خلالها «النحو التوليدي» ومن
أهمّ تلك الخاصيات شكل اللغة المقنّن الذي يقوم على المكوّن التركيبي باعتباره المكوّن
الأساسي المركزي . وأمّا المكوّنان الصوتي والدلالي - والدلالة التأليفية جزء من التركيب -
فتأويلتان . وأمّا المكوّن المعجمي الذي ألحق بالنموذج فقد بقي دالاً على «محموع
الاستعمالات الخاصة» التي يشتمل عليها «المعجم المدوّن» .

وبدن فإنّ الخاصية العامة المشتركة بين اللغات هي مظهرها الشكلي . وهذا المظهر
يختصّ به النحو، لأنّ المفردات فيه ذرّات تركيبية تتعلق فيما بينها تعالفاً داخلياً في بني
مفتّنة، عميقة وسطحية . فالنحو أفدر إذن على التعبير عن خصائص «الملكلة اللغوية»
المشتركة . وأمّا المعجم فإنّ اشتماله على الاستعمالات الخاصة يجعل الشككنة فيه صعبة،
لأنّ المفردات فيه لا تتعلق فيما بينها تعالفاً داخلياً بل إنّ التعلق يكون بينها -باعتبارها أدلّة-
وبين لمراجع عبر اللغوية، بواسطة المداليل . وإذا طببت فيه الشككنة وحب إحضاره

(45) ينظر D Caplan The biological basis for language, pp. 249-251

للنحو، وإدماحه فيه، وتحليل نيته ومكوناتها بالاعتماد على النظرية النحوية، وخاصة على المكوّن التركيبي فيها (46).

3-4 . لكنّ تصوّر العلاقة بين المعجم والنحو -ممثلاً في التركيب على أساس سبق النحو للمعجم وتبعية هذا لذلك، قد بدأ ينخلخل، نتيجة عوامل كثيرة، من أهمّها الثلاثة التالية

(1) المعطيات الاختبارية التي أقرّها البحث في لسانيات النسبية واللسانيات العصبية، وفي اكتساب الأطفال للغة. وهي معطيات تؤكّد -كما بيّنا في الفقرات السابقة من هذا الفصل - انفصال المعجم عن النحو وسبق المعجم للنحو في الاكتساب

(2) توسّع مجال البحث في «المعجّمة» (Lexicalization) في مفهومها المعجمي الصرّف، أي باعتبارها «توليد معجمياً» (Néologie lexicale) متأسساً على نظرية «تكوّن المفردات» (Word formation) بحسب قواعد صورية ودلالية، فليس «التولّد» مقصوراً على الجمل -مكونات النحو- بل هو خاصة في المفردات -مكونات المعجم- أيضاً (47).

(3) ظهور «المعجمية المختصة» أي علم المصطلح، وخاصة فرعها النظري الذي يقوم على البحث في المصطلحات - أي الوحدات المعجمية المختصة - من حيث مكوناتها ومهامها ومناهج توليدها. وهذا المبحث إذن جزء من علم المعجم، ليست

(46) ينظر مثلاً J Grüber Lexica Structures in Syntax and Semantics, pp 9-210, 258-274
ع الفاسي لمهري المعجم العربي، ص ص 23-60، وفيه الكتاب تحليل «معجمي» لنماذج اعتماداً على ما نعتبره «مقولات نحوية»؛ A. Andrews Lexical Structure, pp 60-86. وتندرج ضمن هذا الاتجاه أيضاً نظرية «لحن المعجم الوظيفي» (Lexical Functional Grammar) - ينظر ملخص لهذه النظرية ومكوناتها في: C Neidle Lexical Functional Grammar, pp 2153-2147

(47) ينظر عرض ملخص لنظرية «المعجّمة» في اللسانيات الحديثة في Lipka Lexicalization and Institutionalization pp 2164-2167 وينظر حول نظرية تكوّن المفردات وحبيصة اسولّد في المعجم Guibert La créativité lexicale, pp 105-278, M Aronoff Word Formation in Generative Grammar, pp 46-86 S Anderson Morphological theory, pp 184-188 Idem A Morphous Morphology, pp 180-197 مسائل في المعجم، ص ص 39-43، 45-50

مكوناته ألفاظ اللغة العامة، بل المصطلحات وهذا الصنف من المفردات لا يولد توييدا عفريا مثل تولد ألفاظ اللغة العامة، بل يولد توليدا مقصودا يقوم به الأفراد والمؤسسات بحسب قواعد وقوانين دقيقة (48). فهذا الصنف إذن حادث في اللغة، بينما الصنف الأول حاصل فيه. وحدوثه يدخل اضطرارا على مفهوم «اللغة الطبيعية» التي تعتمد في بنيتها العامة على «ألفاظ اللغة العامة»، ولدت كان- مثل المقترضات المعجمية - ولا يرال مقصى غير معترف به في النظرية التوليدية التشومسكية.

فهل تستطيع النظرية التوليدية التشومسكية استيعاب هذه القضية لنظرية وإدماجها فيها، مثلما أتمحت من قبل نظرية «لدالة التوليدية» مثلاً؟ يبدو ذلك صعباً لأنه يقتضي التخلي عن بعض المبادئ الأساسية التي أدت إلى تعلب الخاصية التركيبية على لضم اللعوي. وهو يعني الإقرار

(1) بمبدأ الفصل بين المعجم والتركيب ؛

(2) بمبدأ سبق المعجم للتركيب ؛

(3) بمبدأ التولد في المعجم خاصية أساسية لا تقل أهمية بالسببة إلى النظام عن

التولد في النحو ؛

(4) بمبدأ «المعجم المكتسب» الذي يصعب لافتراض الفطري - وهو أس نظري

مهم في بناء النحو التوليدي - ضعاها كيرا.

ولقد حاولت انظرية التوليدية التشومسكية ضمن اهتمامها بقضية «المعرفة اللغوية» أن توجد «حابة معرفية» عن مسألة «الفصل بين المعجم والتركيب» وما يترتب عليه من فصل بين المفردة والجمة. وعن مسألة «سبق المعجم للتركيب» وما يترتب عليه من سبق للمفردة للجمة.

فقد ناقش تشومسكي سوزان كرتيس (S. Curtiss) في رأيها الذي عرصناه في

(48) ينظر لوي غيلبرت (L. Guilbert) في المرجع المذكور في التعليق السابق ؛ وينظر الحمرأوي أعلاه

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ص 295-346 و 403-490 ؛ Feber Terminology Manual،

pp 114-188 ، الحمرأوي المنهجية العامة لترجمة لمصطلحات وتوحيد وتنظيمها، ص ص 63

(6) س مراد مسائل في معجم، ص ص 30 و 44 و 45 و 77

(2-2) حول «الانفصال بين القدرات التصريفية والتركيبية وانقذرت المعجمية والدلالية» - أي الانفصال بين المعجم والنحو- بعد دراستها لحالات من العجز اللغوي أهمها حالة (جنبي)، «القصبة المتوحشة». وقد اعترض عليها محتجاً بوجود «حالات أخرى مختلفة [من العجز اللغوي] لأطفال ومراهقين قد أظهرت نمطاً من الكلام دالاً في جوانب مه على ثراء وصحة في استعمال الأجهزة الصوتية. لكنه دال في جوانب أخرى على أنه «مضطرب دلاليًا، وأنه في غير موضعه» أو هو «بسيطة- غير مفيد» وهذه الحالات الأخيرة لا تدلّ بوضوح على الانفصال بين التركيب والمعجم. وينبغي أن تُؤوّل على أنها حالات من «العجز التواصلية» (Pragmatic deficit) الذي يبقى معه التركيب والمعجم معاً سليمين» (49).

وقد علّل اعتراضه هذا تعليلاً «معرفياً» يبدو في نظري غريباً. فقد أدرج المعجم في ما يسميه «اللغة اللبّية» (Core Language) (50) -وهي اللغة «الطبيعية الخالصة» ومكوّنها المركزي «لتركيب»- بعد أن كان حتى سنة 1986 على الأقلّ يخرجه منها ويصله بـ «اللغة الأطرافية» أو «لغة الأطراف» (Periphery of Language) التي تشتمل على «الشواذ المميزة» (Marked exceptions). مثل الأفعال الشاذة والعبارات الاصطلاحية (51)، وكان حتى سنة 1986 أيضاً يعتبر «أنّ ما نعرفه بالفطرة هي مبادئ النظم الفرعية المتنوعة لحاة [الملكة اللغوية] البدئية، وطريقة لتفاعل بينها، والنطاقات (Parameters) المرتبطة بها. وما نتعلّمه هي قيم (Values) النطاقات وعناصر أطراف اللغة (مضاف إليها المعجم، الذي تطبق عليه اعتبارات مشابهة)» (52) فاللغة اللبّية إذن حسب هذا التحديد تعرف بالفطرة. وأمّا «أطراف اللغة» ومعها المعجم فتتعلّم تعلّماً. وقد تطوّر هذا الموقف سنة 1991 تطوّراً جذرياً فأدرج المعجم في اللغة اللبّية، ونُسب هو والتركيب إلى «مشكل أفلاطون» (53)، أي إنّهُ عدّه هو أيضاً ممّ عرفه بالفطرة

Chomsky Linguistics and Cognitive Science, p 28 (49)

(50) المرجع نفسه، ص 42

Chomsky Knowledge of Language, pp 149-150. (51)

(52) نفسه، ص 150 ويظهر حول الفرق بين اللغة اللبّية ولغة الأطراف المرجع نفسه، ص 147

و 221

Chomsky Linguistics and Cognitive Science, p 28 (53)

وكون المعجم والتركيب يعرفان معا باللفظة يعني أن مفردات المعجم لا تُكتسب اكتساباً بعد الولادة من خلال التجربة وحسب مراحل متدرّجة في لتطور، بل هي مثل مكوّنات لتركيب سابقة لتجربة. وإذن فإنّ المعجم والتركيب معا فطريان في الطفل، غير منفصلين في ذهنه، لأنهما حاصلان له قبل لتجربة. «إنّ الدرس الاختياري للمعجم يُعنى بمسائل كانت محلّ تفكير ومناقشات فلسفية كثيرة. إنّ «مشكل أفلاطون» يبرز في دراسة المعجم بشكل حدّ جلدًا. والنتائج التي ينتهي إليها منها إنّما تكون كالتالي: إنّ نموّ المعجم [في الأطفال] ينبغي أن يكون فطريّ الاتجاه نحو التوسّع الكبير، فإنّ الأطفال يكسبون لمفردات بكميات عجيبة تتجاوز الاثني عشرة مفردة في اليوم الواحد في الفترات البقية من نموّ اللغة» (54). يصادف إلى ذلك أنّهم «يتلقون المعرفة بهذه المفردات على أساس عروض (Presentations) قليلة، بل هي قد لا تعرض عليهم إلا مرة واحدة، وفي ظروف غامضة تماما. وفضلا عن ذلك فإنّ هذه المعرفة محزاة. والأطفال يتبعون في الجوهر نهجا واحدا. فهم يضعون المداخل المعجمية في نفس «التركيب الجملية» (Nexus) المعينة، المعبرة عن العلاقات المحورية (Thematic relations) وغيرها من العلاقات، ويسندون إليها خصائص الظاهرة التي تختصّ بها. وباستثناء المعجزات، فإنّ ما ذكرناه يعني أنّ المفاهيم ينبغي أن تكون حاصلة قبل التجربة (...). وينبغي أن يكون الأطفال حاصلين على العلامات (Labels) الدالة على المفاهيم التي هي فيهم [بلفظة] - وهذا رأي كان جرّي فودور (J Fodor) قدّمه ودافع عنه بقوة - وأن يكونوا بشكل أو بآخر قد وهبوا القدرة على تعيين استعمال تلك المفاهيم في حياتهم اليومية» (55).

ورأي فودور الذي أشار إليه تشومسكي - وهو يؤيدّه تأييدا طاهرا - هو أنّ المداخل المعجمية «معطاة» (given) في جوهرها قبل التجربة» (56). وقد أضاف تشومسكي إلى ذلك أنّها تعطى «موضوعة ضمن تأليف ثابت من الخصائص الدلالية» (57) وإذن فإنّ

(54) المرجع نفسه، ص 29

(55) المرجع نفسه، ص 29

(56) المرجع نفسه، ص 32

(57) المرجع نفسه، ص 32

المفردات وما يرتبط بها من المفاهيم وما يتّصل بها من الخصائص الدلالية «فطرية» كلّها في الإنسان، «معطاة» له قبل التجربة، أي قبل أن يولد. ولا فرق في ذلك بين «الألفاظ» - أي الوحدات المعجمية العامة - وهي حاصّة، و«المصطلحات» - أي الوحدات المعجمية المخصّصة - وهي حادثة، مولّدة توليدا اصطناعيا. ولا فرق أيضا بين ما هو حاصل موجود من المفاهيم والمصطلحات، وما لا يزال منها في طيات المستقبل، فإنّها جميعا «فطرية» في «الملكة اللغوية». وهذا المذهب يُسمّى من منافسة تشومسكي لوقف هيلاري بتنام (Putnam) المعارض على «الافتراض الفطري» (Innateness Hypothesis) (58).

فقد اعترض بتنام على أن تكون المفردات ودلالاتها معطاة قبل التجربة، واحتجّ لذلك بالمصطلحات العلمية والفنية ومفاهيمها. «فإنّ نعطى كما يقتضي تصوّر فودور بلافتراض الفطري - مخزونا فطريا من المفاهيم يشتمل على «carburetor» [مفحّم سيارة] و«bureaucrat» [بيروقراطي] و«quantum potential» [كمّاتٌ كامنة] (59). . إلخ، يعني أنّ التطور يمكن أن يسبق كلّ توقعات المستقبل حول المحيط الفيزيائي والمحيط الثقافي، وهذا بالطبع لا يحدث، ولا يمكن أن يحدث». وهو يرى أيضا أنّ المفاهيم والمصطلحات المولّدة للتعبير عنها غالبا ما تنشأ عن النظريات

وقد انتقد تشومسكي اعتراض بتنام هذا ورأى أنّ فيه «نقائص كثيرة» منها أنّه «لا يقترح بديلا» وأنّه «ليس من الواضح أن تكون النظريات محدّدة للمعجم بأيّ شكل من التحديد يشبه ما يدور في ذهن بتنام» فقد اعترض إذذ على صلة تولّد المفهوم والمصطلح المعبر عنه بتولّد النظرية. وهذا في الحقيقة «بديل» مهمّ قدّمه بتنام لتكون المعجم المخصّص

(58) ينظر له مثلا كتابه «Representation and Reality» الصادر سنة 1988، وقد أورد تشومسكي

من هذا الكتاب فغراب في بحثه «Linguistics and Cognitive Science» وردّ عليها. من ص

34، 32 وهذا الردّ هو الذي نعتمد في تحليلنا والملاحظ أنّ بتنام من أشدّ المعارضين على

«الافتراض الفطري»، وله حضور بارز في كتابات فودور وتشومسكي للردّ عليه واستفاده - ينظر

لفودور مثلا Fodor Banish DisContent, pp.422-438, Idem Psychosemantics pp 27-53

64-66, 89-95

(59) «نظرية الكمّات» - (Théorie des Quanta) نظريه حسابية ظهرت في علم الطاقة ثمّ ملّقت في

علم الضوء وعلم الفيزياء النووية

على الأقل فإن لتولد الوحدات المعجمية المخصصة - أي المصطلحات - صلة وثيقة بتكون المفاهيم، لتصلة بدورها بتكون النظريات التي تندرج فيها. فإن المفهوم لا يتخذ حيزه في الزمن ولا يتمش إلا إذا انتهى إلى نظرية عميقة تحلله، وتكونه إذن مرتبط بتكون النظرية التي يندرج فيها. وكذلك اصطلاحات فإنها لا تتولد قبل تولد المفاهيم لأن المصطلح في العلم ينشأ عن المفهوم، فإن المطلق في المعجمية المختصة يكون من المفهوم إلى المصطلح، بخلاف المعجمية العامة التي يكون المصطلح فيها من انبسط إلى الدلالة المعجمية.

وقد تأول تشومسكي المسألة تأولا يتمشى والافتراض الفطري ويؤيد رأي فودور في أن لمردات «معرفة» قبل التجربة. وقد ميز بين أمرين اعتبر ثنبيهما إجابة مقنعة عن المسألة : «الأول اعتبار الملكة اللغوية مكون متميزا [من مكونات] الدماغ، وهي ذات حالة بدئية محددة (a genetically - determined initial state S_0)، ومشملة على «موارد» (Resources) مخصصة لايجاد المفاهيم القابلة للاقتتران بالبند المعجمية أثناء تجربة الإنسان العادية [في الحياة]. [والثاني] هو أن لدمغ موارد أخرى، وحالة بدئية أكثر عموما (more general initial state S_M)، ذات قدرات أخرى على تكوين المفاهيم أثناء وضع النظرية في العلوم المتقدمة (Advanced sciences) مثلا، والمفاهيم التي لا تندرج في مجال حالة البدئية الأولى (S_0)، ينبغي أن تكون قابلة لتكوين حسب الآليات التي تفرها الحالة البدئية العامة (S_M)» (60)

وإذن فإن «الحالة البدئية العامة» حسب هذا التصور التشومسكي - تمكن الإنسان من تكوين مفاهيم أثناء وضع النظريات في العلوم المتقدمة. وهذه المفاهيم قابلة للاقتتران بالمصطلحات أثناء لتعبير عن تلك النظريات. مثلما أن الحالة البدئية الأولى تمكنه من إيجاد «مفاهيم العامة» القابلة للاقتتران بالوحدات المعجمية العامة أثناء تجربته العادية في الحياة. وتلك المصطلحات مثل هذه الوحدات المعجمية العامة معرفة قبل التجربة، بل هي سابقة لقيام الحالتين البدئيتين بعملهما في تكوين المفاهيم¹

وهذا كله يبطل في نظر تشومسكي وفودور ومن نحا نحوهما القول بانفصال المعجم عن النحو وبسبق الأول للثاني ؛ فالمكون إذن - المعجم والنحو - منسرجان في

الملكة اللغوية من حيث هي مكون متميز من مكونات الدماغ، ذات حالة بدئية أو حالتين 1- محددة وراثيا.

ولا نحفي أننا قرأنا ثم أعدنا أكثر من مرة قراءه ما ذكرنا من فقرات دالة على ربط المعجم العام والمختص بما سمي «مشكل أفلاطون»، وعدّ المفردات العامة والمخصصة- فطرية في الانسان، وحولنا إيجاد تأويل آخر غير الذي قدّمنا. فإن فيها في الحقيقة مذهب غريبا يذكرون بمذهب «التوقيف اللغوي»، وهو مذهب كان أصحابه يرون أن اللغة «إلهام من الله ورحي»- لأنه «علم آدم الأسماء كلها» فألهمها- وليست هي «اصطلاحا وتواضعا» (61). وليس من فرق في نظرنا بين مذهب شيوخنا القدامى ومذهب «الشيخين» تشومسكي وفودور إلا في المصدر: فإن مصدر التوقيف عند علمائنا ديني إلهي، ومصدره عند العالمين الأمريكيين وراثي. على أن النتيجة واحدة: فإن اللغة- بمعجمها ونحوها- ليست تواضعا واصطلاحا بين أفراد الجماعة اللغوية التي تستعملها، بل هي «معطاة» لهم قبل التجربة.

وهذا «المذهب التوقيفي» الحديد يتنزل في الحقيقة ضمن الافتراضات التي ذكرناها في (3-3) حول «المعرفة اللغوية»، فقد رأينا أن التنزيل الفلسفي والتنزيل العلمي لما سمّاه تشومسكي «مشكل أفلاطون» قد أنهيا إلى ثلاثة افتراضات حول «المعرفة اللغوية» هي:

(1) أن اللغة فطرية؛

(2) أن اللغة «عضو»؛

(3) أن اللغة «هبة بيولوجية» قد حصّ بها النوع الشري.

وقد حاول باحثون كثيرون خلال السنوات الثلاثين الماضية إثبات صحة هذه الافتراضات اعتمادا على المعطيات الاختبارية التي يتيحها علم النفس العصبي (Neuropsychology) وعلم الأحياء أو البيولوجيا. وقد وضعت نظريات كثيرة على أسس بيولوجية، وعلى أسس عصبية سريرية في وظائف الدماغ لغوية، وقدّمت آراء

(61) ينظر مثلا: بن فارس: الصحاح، ص ص 31-34؛ وينظر حول آراء القدامى في مسألتي التوقيف والاصطلاح في اللغة السبوطي الزهر، 8/1 - 30؛ وينظر أيضا المسدي التمكيز المساسي في الحضارة العربية، ص ص 67-71.

متعددة حول الأسس العصبية (Neural basis) والأسس الوراثية (Genetic basis) لتلك الوظائف وقد كُتب الكثير عن دور النصف الأيسر من كرة لدمع (Left hemisphere) في نشاط اللغوي، وعن دور القشرة لبريسلفاينة (Pensylvian Cortex) في القيام بالوظائف اللغوية (62)؛ عني أن ما قيل عن الأسس النفسية لعصبية وعن الأسس لبيولوجية وراثية لم يتجاوز بعد مرحلة لاحتمال والترجيح، ولم تدعنه بعد معطيات تجريبية تبرهن على صحته وثبتت وجوه اليقين فيه (63).

بل يبدو أيضا أن المحاولات الجدية لموضعة (Localization) الأنشطة اللغوية في الدماغ -مثل «التعبير» و«الفهم» و«التكرار»- والوظائف اللسانية الخاصة مثل المعجم المجزأ بدوره إلى مكونات فرعية، والصرف، والتركيب «محاولات مبثوس منها لأنها مصطنعة فليس من الجائر أن نطع عني «بطاقات» الدماغ نمدج، لذلك الاصطناعي، كما لا يجوز أن نشبه تكوين الدماغ ونشاطه بتكوين الحاسوب التقليدي ونشاطه» (64)، يضاف إلى ذلك أن ما قيل عن دور جينات (Genes) في تحديد الوظائف اللغوية، وخاصة عن فطرية «تدوين» مبادئ النحو العالمي المجردة فيها، وتخزين المعجم، وتسجيل قواعد توليد الجممل وتصنيف المقررات، قون لم تثبت المعطيات الاختبارية (65).

وإذن فربما لا نميل إلى «المذهب التوقيفي» الجديد لأننا لا نميل إلى القول بلافتراض الفطري في اللغة كما لا نميل إلى القول بأن اللغة عضو. وعدم ميلك هذا يبرره أن ما قيل عن الأسس النفسية العصبية والأسس البيولوجية الوراثية وعن دورها في نشاط الدماغ

(62) ينظر عرض لأهم القصاا المتصلة بتلك لأسس في Tannenhaus Psycholinguistics an overview, pp 1 37 , Garrett Processes in language production, pp 69-96 Flores d'Arcaus Language perception, pp 97-123 , Caplan The biological basis for language, pp 237 255

(63) ينظر حول «سببية» النتائج المتشهى ليهب ومواطن الضعف فيها . Milner Introduction à une Science du Langage, pp 196-262 , Caplan The biological basis for language, pp 242-252

(64) ينظر p 331 Sabouraud Le langage et ses maux ، وينظر فيه أيضا ص 12، 310، 340.

(65) مرجع نفسه، ص ص 11-12، وص ص 340 341

اللغوي لا يتجاوز الافتراض والاحتمال، وهما في نظرها غير كافيين للقول بصحة نظرية ما (66).

ومذهب إليه هو أن اللغة تسق وجود الفرد المستعمل لها، لكنها لا تسبقه لأنها فخرية في نوعه البشري، منزلة في دماغه أو مدونة في جيناته، بل لأنها موجودة قبله في الجماعة اللغوية التي بحرّ بينها بالولادة، وقلرات الفرد المعجمية والنحوية إنما تتحقق بين بقية أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، وهو -مثل بقية الأفراد- يتقيد في استعماله اللغة بما استقرّ من قوانين وقواعد تحدّد استعمالها باعتبارها لغة مشتركة (67).

وهذا يعني أن اللغة بين أفراد الجماعة اللغوية اواحدة بعدا موضوعيا محضاً تحدده المفردات ودلالاتها المتواضع عليها، والقواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تُستفاد من الجمل، وبعدا ذاتيا شخصيا يحدده اختيار المتكلم لأنواع الجمل والسياقات الالاحائية التي يريد التعبير عنها بها، وأنواع التثميم (Intonation) التي يحملها إيّاها. على أن تتحقّق البعد الذاتي رهين بتحقيق البعد الموضوعي لأنّ تأليف الجمل غير ممكن ما لم توجد المفردات بمعانيها المتفق عليها وإذن فإنّ تعامل الفرد مع اللغة في جرهره تعامل موضوعي، واستعماله لها في معظمه استعمال موضوعي لاذاتي (Impersonnel). فهو يستطيع أن يؤلف الجمل لكنّه لا يستطيع أن يؤلف المعنى لأن المعنى حاصل قبل تأليف الجملة باعتباره مستفاد من المفردات أو من التعابير الاصطلاحية الموحدة قبل تأليف الجملة، ومن نمطية

(66) قد أكّد منار (Milner Introduction à une Science du Langage, pp 235-236) أن القول بنظرية اللغة قول فلسفي استدلائي محض، لا تثبته التجربة ولا يقرّه الاحتسار العلمي. ويشير أيضا إلى أن منطق النظرية - وهو «مشكل أفلاطون» منطق فلسفي أبض وليس علميا اختصاريا على أن تأرل نظرية أفلاطون هي «التدكّر» لم يسلم من الخطأ لأن أفلاطون في «ميون» لم يهتم باللعنة بل اهتم بالأشكال والأحجام الهندسية فهو إدد قد عي بالصور وسمّ بسم بالنسميات أو بالتعبير. والاهتمام بالأشكال تماشى ونظرية في «المثل» ورى أن من المسالعة الحديث عن «لسانيات أفلاطونية» (Platonistic linguistics) - ينظر (Chomsky Linguistics and Cognitive Science, p 30)، أو عن «لغات أفلاطونية» (Platonistic Languages) (ينظر Chomsky Knowledge of Language p 33-49).

(67) ينظر Sabouraud Le langage et ses maux pp 333-334, V Descombes Les Institutions du sens, pp 332-333.

التأليف التي تحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية، بل إن تأثير هذه النمطية في المعنى ذاك على أن حرية الفرد في تأليف الجمل محدودة أيضا.

وغلبة الموضوعي واللاذاتي على الذاتي في استعمال اللغة نتيجة عن ارتباط اللغة بـ «التواضع الجماعي»، وهذا التواضع هو الذي يحدد خصائص معجمها ونحوها. ومن الأدلة على هذا التواضع تغير المعاني ذاتها في لغة الجماعة اللغوية الواحدة، عبر عصور استعمالها، فإن من المعاني ما يتغير من عصر لآخر نتيجة تغير المفردات التي يلى بعضها فيسقط من الاستعمال ويولد غيرها ويتخذ حيّزه في مقالات الخطاب. بل إن نمطية التركيب يلحقها التطور والتغير على ما نبهنا إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

وتغير المعاني بتغير المفردات وتغير نمطية التركيب يحدثه تغير أوضاع الجماعة اللغوية خلال تجربتها في الحياة وهذا الذي نذهب إليه لا يتفق والنظرية الفطرية لأن الفطري كما رأيت «معطى قبل التجربة»، حاصل في الدماغ قبل الولادة، بينما التواضع عليه حصل بالتجربة، مكتسب بالتعلم.

ونستنتج مما تقدم أن ليس هناك ما يدل على أن نمو المعجم - وكذلك نمو النحو- في الطفل مرتبط بمشكل أفلاطون، وأنه «فطري الاتجاه». فإن النموذج الفطري ليس إلا افتراضا فلسفيا استدلاليا لم يثبت الدرس الاختباري لاكتساب اللغة واستعمالها. وليس هناك أيضا ما يدحض الافتراض الاكسابي الذي يعتمد التجربة أساسا في تحصيل اللغة، بل إن هناك ما يدعمه فإن الدرس الاختباري يقر بأن «للأطفال معارف طبيعية ومعارف مكتسبة عن «تجزئة» (Découpage) العالم وأنهم يكوّنون المقولات انطلاقا مما هو واقعي قبل أن يعرفوا العلامات (Signaux) اللغوية التي تطابقها» (68).

فإن لهم إذن «القدرة الفطرية على «تجزئة» لعالم إلى مقولات من الأشياء ومقولات من الأحداث. وهم ينتظرون أن توجد في اللغة المفردات التي تطلق على مقولات الأشياء وعلى مقولات الأحداث وإذن فإن التفاعل مع المحيط ضروري يستطيع الطفل إطلاق الأسماء على المقولات الطبيعية وعلى المقولات المكتسبة» (69). وهذا كله يدعم مذهب في

Boysson-Bardies Comment la parole vient aux enfants, p. 151 (68)

(69) المرجع نفسه، ص 151.

هذا القسم من الفصل إلى سبق المعجم للنحو .

4 - في سبق المفردة للجملة :

قد ناقشنا في القسم المتقدم من هذا الفصل علاقة المعجم بالنحو من حيث سبق الأول -معرفيا- للثاني . على أن لهذه المسألة صفة بمسألة أخرى نريد مناقشتها في هذا القسم الرابع ، هي صلة المفردة بالجملة ، أو صلة المفردة بالتركيب عامة . وتبدو مناقشة هذه المسألة ثانوية لأن سبق المعجم للنحو يؤدي منطقياً إلى سبق المفردة للجملة ، فإذا كان المعجم سابقاً للنحو كانت مكوناته - وهي المفردات - سابقة لمكونات التركيب النحوي ، وهي الجمل ، لأن المفردات هي قوام التركيب وهذا يعني أن القضية في شكلها الصحيح ينبغي أن تصاغ كما يلي : «إن التركيب لا يتحقق إلا إذا وجدت المفردات» . لكن هذه الصياغة نجد معارضة لا يستهان بها ، منطقياً تصور القضية بصياغة أخرى نقيضة للأولى ، هي «إن المفردات لا توجد إلا إذا تحقق التركيب» ، باعتبار سبق الجملة للمفردة ، وتقدم مفهوم الجملة في اللغة على مفهوم المفردة (70) .

1-4 . وللقضية -بوجهيها المتناقضين- صلة بنظريتين لهما آثار عميقة في التفكير الفلسفي الحديث ، هما .

(1) النظرية الذرية (Atomisme) ؛

(2) النظرية الهولية (Holisme) أو اللأذرية (Anatomisme) .

ومجال النظريتين الأصلي هو «الذهني» (Le Mental) . فإن علماء النفس اللترائيين (Atomistes) يحللون «الذهني» تحليلاً ذرياً ، أي إنهم يقومون بإحصاء تصورات الشخص وأفكاره وآرائه ورغباته وموقفه باعتبارها «وحدات» يمكن تحديدها بالافراد (71) . ويخالفهم في ذلك الهولانيون (Holistes) الذين يرفضون فكرة أن نستطيع بناء حياتنا الذهنية على ذرات نفسية (Atomes psychiques) مثل «الأفكار التمثيلية» (Idées représentatives) التي تُعد في علم النفس و«وحدات تمثيل» مستقلة بذاتها عن غيرها من

(70) هي نظرية مغلفة في التحو النيوبي مثلا ، فإن العلاقة بين المفردة والجملة به علاقة تنعية الأولى لثانيه ، لأن مفهوم الجملة سابق لمفهوم امردة ينظر L.Tesnière Eléments de syntaxe

structurale, p 25

(71) ينظر : Descombes Les Institutions du sens, p. 86

الأفكار، قابلة للإحصاء (72)

وهذا التصور الهولي لنية «الذهني» مستمد من مفهوم لهولية الفلسفي العام فإن الهولية متأسسة على تصور تقديم «الكل» على أجزائه : فليس الكل ناتجا عن وجود أجزائه وكأنه نتيجة «جمعية» (Résultat collectif) لها، بل هو كائن قبل أن تكون الأجزاء، موجود قبل أن توجد (73).

وانطلاقا من مبدأ تقديم الكل على الأجزاء المكونة له استخلص ديكمب (Descombes) ما سماه «هولية بيوية» (Holisme structural) : «وهي نظرية متأسسة على دراسة الطريقة التي تظهر به الأشياء، في أي مجال من المجالات، مكونة لنظام. وهذا يعني أن الكل (tout) (...) يوجد متقنم على الأجزاء. ويمكن القول -بتعبير آخر- إن الأجزاء المكونة للكل ليست قابلة للتحديد إلا داخل الكل، بشكل يقتضي - إذا أردنا وصف الأجزاء- أن ننطلق من الكل (أو من العلاقة بين الأجزاء) وليس من العناصر منفصلة. فالهولية البنيوية تدعونا إذن إلى القيام بالتحليل البيوي بحسب المنهج الهولي : أي بالبحث عن العلاقات التي يتأسس عليها النظام» (74).

وقد أولع الأمريكيون خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بهذا المنهج «الهولي» في التحليل، وطبقوه على اللغة خاصة، ومن أهم المباحث التي طُبّق فيها، مبحث الدلالة، حتى ظهر عندهم ما سمي بـ«الهولية الدلالية» (Semantic holism) و«الهولية المعنوية» (Meaning holism). على أن الفكر الفلسفي اللغوي الأمريكي الحديث لا يقدم لنا نظرية واحدة متكاملة، بل نظريات متقوصة يمكن عدّها مشاريع نظريات لأن المؤلف الواحد قد يتخذ اليوم نظرية ثم سرعان ما يتخلى عنها لاتباع نظرية جديدة. فإنّ الغالب على الفكر الأمريكي التغير السريع والتبدل في الرأي بدلا مذهباً أحيانا. وقد لحّص تشومسكي

(72) المرجع نفسه، ص 96 و 97.

(73) المرجع نفسه، ص 242. وهذا يتماشى والنظرية الهولية الأصلية في علم البيولوجيا. فإنّ قوامها أن جسم الإنسان كلّ لا يتجزأ نظر إلى ما بين مختلف أجزائه - أي أعضائه - من ترابط ومن علاقات تعلون وظيفية، وليس هو مجرد تجميع لأجزائه المؤلفة له. ينظر ديكمب (Descombes) في المرجع السابق، ص 95، وينظر فيه حول الهولية الذهنية ص ص 95-97.

(74) Descombes Les Institutions du sens, p 156

هذه الظاهرة تلخيصاً جيداً في قوله عن «النحو لتوليدي»: «إن المحال يتغير بسرعة بتأثير ما يجد من المعطيات الاختبارية والأفكار النظرية. وما يبدو اليوم معقولاً قد يتخذ غداً شكلاً آخر» (75).

وهذه الظاهرة «التبديلية» هي التي نفسّر ظهور «هوليات دلالية» أو «هوليات معنوية». وقد قدّم لنا فودور (Fodor) ولبور (Lepore) في كتاب لهما مشترك (76)، ستّ نظريات هولية مختلفة في المعنى (77)، ويمكن أن نضيف إلى النظريات الستّ نظرية المؤلفين -وقد بيّناها في المقدمة- ونظرية فودور بمفرده (78) ولا نعتنا من هذه النظريات القضايا العامة المتصلة بالفلسفة مثل الإدراك والتصور والقصد والإسقاطات القصديّة، بل يعيننا منها ما اتصل باللغة اتصالاً حقيقياً وخاصة ما اتصل بالمفردة في علاقتها بالجملة وبالتركيب وبالمرجع الذي تحيل إليه. وخلاصة التفكير اللغوي الهولي في «المعنى» وفي «الدلالة» كما قدّمها فودور ولبور في مقدّمة كتابهما هي «أنّ المعنى شيء ما يكون لللفظ داخل الجمل، وهو أيضاً شيء ما يكون للجمل داخل لغة ما مثلما أنّ القلب لا يكون لنا إلا إذا كان جزءاً في نظام متكامل من الأعضاء، ولا تكون وزارة المالية وزارة للمالية إلا إذا كانت جزءاً في نظام متكامل من المؤسسات، ولا يكون الرّمز رمزاً إلا إذا كان جزءاً في نظام متكامل من الأدلّة» (79). وقد دعم هذا الرأي ثلاثة آراء متصلة بالمسألة.

Chomsky The Minimalist Program, p. 10 (75)

J. Fodor and E. Lepore. Holism. A Shopers guide (76) وقد صدر سنة 1992.

(77) هي (1) نظرية كواين (W v O Quine) في «الهولية الإثباتية» (Confirmation Holism)، (ص 58-37)، (2) نظرية ديفيدسن (D Davidson) في «هولية الأول حساسم» (Radical Interpretation)، (ص 59 - 104)، (3) نظرية لويس (D Lewis) في «سبق الاعتقاد» (The Primacy of Belief)، (ص 105-135)، (4) نظرية دنيت (D C. Dennett) في «معيارية الإسقاط القصدي» (The Normativity of Intentional Ascription)، (ص 137-161)، (5) نظرية بلوك (N Block) في «الدور المفهومي في الدلالة» (Conceptual Role Semantics)، (ص 163-186)، (6) نظرية شرنشاند (P Charchland) في «دلالة حالة المحل» (State Space Semantics)، (ص 187-206)

(78) ينظر له كتابه J. Fodor Psychosemantics The Problem of Meaning in the Philosophy of Mind, pp 54-95

ولقّة فصول الكتاب صلة وثيقة بالسؤال أيضاً

Fodor and Lepore Holism, p.29 (79)

(1) رأي فريغ (Frege) الذي يربط معنى المفردة بالسياق في الجملة، إذ «لا يكون للمفردة معنى إلا في سياق حمّة ما» ؛

(2) رأي وتغنشتاين (Wittgenstein) الذي يربط معنى الجملة باللغة، فإذ «فهما جملة ما يعني فهما للغة» ؛

(3) رأي ديفيس (Davidson) الذي جمع بين رأيي فريغ وتغنشتاين في قوله : «لا يكون للحملة (وإذ للمفردة) معنى إلا في سياق اللغة» (80).

وأهم ما تؤكده هذه لأراء هو تبعية المفردة المطلقة للغة ثم لسياق دخل اللغة. فاللغة مجموعة من الرموز والأدلة، «والمعنى الذي يكون للرمز [أو للكليل] إنما يحدده لدور الذي له في اللغة. والخصيصة التي تجعل من لرمز رمزا خصيصة لازمية (Anatomic)» (81). وخصيصة الرمز للأدوية تبطل علاقته بالأشياء في العالم. خارج للغة. لأن خصائص الرمز الدلالية التي تحددها علاقاته بالأشياء خارج للغة خصائص ذرية. وهذا الدور المعطى للدليل اللغوي داخل اللغة والتأني لما له من صلات بالمراجع خارج اللغة سواء في واقع المتكلم الواقعي المدرك بالحس، أو في واقعه الحقيقي المدرك بالذهن. يؤكد النظرية التأليفية (Théorie compositionnelle) السياقية فالعنى ذو خاصية جمعية (Caractère collectif) وليس ذا حصة عنصرية بسيطة (Caractère élémentaire). وهذا دل على أن الخصائص المسندة إلى (أ) متعلقة بالخصائص المسندة إلى (ب) لأنهما عضوان في (ح)، أي في «جمع» (Collectif)، باعتبار (أ) و (ب) دليلين لغويين، و(ج) حملة أو نص أو لغة. ولا يمكن أن تكون الخصائص المسندة إلى (أ) متعلقة بالخصائص المسندة إلى (ب) باعتبار (ش) «شيء» من خارج للغة- لأن (ش) ليس عضوا في (ح)، وفقد (أ) للعلاقة ب(ش) ينفي عنه خاصية اكتساب «محتوى دلالي» يستقل به عن

(80) المرجع نفسه، ص 9 وتظهر الشواهد المذكورة في . G. Frege Les Fondements de l'arithmétique, p 122 L. Wittgenstein Philosophical Investigations, parag

199, D Davidson Inquiries into Truth and Interpretation, p. 22.

(81) Fodor and Lepore . Holism, p 7 - وينظر في لكتاب نفسه أيضا ص 32. وينظر مجمل آر،

مولفان محللة ومناقشة من وجهة نظر فلسفية في Descombes Les Institutions du sens, pp

أعضاء (ج) أو أجزائه، أي ينفي عن المفردة خاصية التَّوَحُّد في اللغة فهي حَزءٌ من نظم يمثل «كلاً»، وعلاقتها بالكلّ علاقة تبعية مطلقة، وانضواء تام.

2-4. ونريد أن نبدأ مناقشة هذه المسألة بالرجوع بها إلى أصولها المذهبية الفلسفية القديمة. فهي تنزّل في سياق المناقشات الفلسفية حول ما يعرف بـ«الكليات» (Les Universaux). و«الكلي» حسب المفهوم الفلسفي هو ما كان بطبيعته محمولا على الكثرة أو هو ما حملته كثرة حملا طبيعيا (82)، مثل «الطائفة» و«الجنس» و«النوع». وقد ظهر الخلاف حول «الكليات» منذ تناول فلاسفة القرون الوسطى - العرب ثم الأوروبيون - دلالات «مقولات» أرسطو بالشرح والتأويل انطلاقا مما ورد في كتاب آخر له - هو كتاب «في العبارة» - في «القول والفكر والشيء» فقد ورد في بداية فصله الأوّل «إنّ ما يخرج بالصوت دالّ على الآثار التي في النفس وما يكتب دالّ على ما يخرج بالصوت». وكما أنّ الكتاب ليس هو واحدا بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم. إلّا أنّ الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالّ عليها أولا - وهي آثار النفس - واحدة بعينها للجميع، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها. وهي المعاني، توجد أيضا واحدة للجميع» (83). وقد انقسمت المذاهب في تأويل «المقولات» - باعتبارها «كليات» - إلى ثلاثة، فهي:

(1) إمّا «Phônai» (Sons vocaliques)، أي «أصوات»؛

(2) وإمّا «Onta» (Étants, Êtres)، أي «أشياء» أو «موجودات حسية»؛

(3) وإمّا «Noêmata» (Objets de la pensée)، أي «تصورات ذهنية» (84).

ثمّ خلفت هذه التأويلات تأويلات أكثر دقّة، فأصبحت الأصوات «أسماء» أو ألفاظا (Mots/noms)، وأصبحت الموجودات الحسية «أشياء» (Choses)، وأصبحت التّصورات الذهنية «مفاهيم» (Concepts). ثمّ تولدت عن هذه التأويلات ثلاثة مذاهب فكرية مازالت ذات أثر عميقة في التفكير الفلسفي الحديث، هي:

(1) «الاسمية» (Nominalisme)؛ باعتبار «الكليات» أسماء وألفاظا.

(82) بظر De Libera La Querelle des Universaux, p 29

(83) أرسطو «في العبارة»، ص 99

(84) ينظر حول هذه المذاهب De Libera La Querelle des Universaux. pp 48-49

(2) «الواقعية» (Réalisme)، باعتبار «الكليات» كائنات موجودة في الواقع

المحسوس؛

(3) «المفهومية» (Conceptualisme)، باعتبار «الكليات» مفاهيم ذهنية مجردة.
على أن المذهبين الأول والثاني -أي «الاسمية» و«الواقعية»- كانا المذهبين الغالبين على التعبير الفلسفي حتى أواسط هذا القرن الميلادي. وأمّا المذهب الثالث فقد كان أتبع المذهبين الأول والثاني يأخذون منه ما يرضي نزعات كل فريق. وتعبنا من المذهبين هنا نظرتهما إلى «الدلالة الإحالية» (Sémantique référentielle) فإنّ المقولات والكليات عند الاسمين مجرد ألفاظ وأسماء، وهي أسماء لا تحيل إلى أشياء في الواقع بل تحيل إلى مفاهيم أو مقولات في ذهن، وأمّا الواقعيون فيرون في لكليات أشياء أو موجودات حسيّة واقعية مستقلة عن المفاهيم لذهنية، والناس هم الذين يطلقون عليها الأسماء فيدلّون بها عليها، ولذلك تكون للأسماء في اللغة وظيفة إحالية.
وانطلاقاً من التّحديد الذي قدمنا نلاحظ :

(1) ارتباط «الاسمية» بالنّظرية اللّاذنية. فإنّ الكليات فيها ألفاظ، والألفاظ أدلة تربط بينها علاقات داخلية بواسطة المفاهيم داخل نظام الألفاظ ذاتها، أي داخل اللغة. على أنّ اللغة ذاتها «لغة ذهنية».

(2) ارتباط «الواقعية» بالنّظرية اللّغوية. فإنّ الكليات فيها «أفراد» واقعية، باعتبار أن لا فرق بين الفرد والكلي لأنّ الفرد حامل لخصائص الكلّي، وترتبط هذه الأفراد بـ «لغة» بعلاقات إحالية توجد بين الأدلة اللغوية والأشياء التي تُحيل إليها، أي الأفراد.
ولا شك أنّ في كلا المذهبين مطاعن. فمنّ من الخطأ مثلاً إسقاط العلاقة بين المفردات والأشياء إسقاطاً تاماً، وحصر الدّلالة المرجعية في العلاقات بين الأدلة والمفاهيم، كما أنّ من الخطأ إبطال العلاقات بين الأدلة اللغوية ذاتها باعتبارها مجرد رموز -أو العلاقات بين الأدلة والمفاهيم إبطالا كلياً.

3-4 . فإنّ الكليات يمكن أن تعتبر مفردات -أي ألفاظاً- مقترنة بمفاهيم لأنّ من خصائص الكلّي أن يُحمل على الكثرة -بمثلة في مجموعة الأفراد- ولا يتحقّق الحمل على الكثرة إلا في الألفاظ والمفاهيم أمّا الأشياء فلا يتحقّق فيها ذلك لأنّ من أهمّ

خصائصها الإفراد، فإنَّ الشيء لا يكون شيئاً إلا إذا كان هو ذاته وليس غيره، مستقلاً بخصائصه التي تميزه عن غيره من الأشياء، فهو إذن فرد، ولا يُحمل الفرد على الكثرة. وعلاقة الفرد بالكلّي لا تختلف عن علاقة الفرد بالجنس أو بالطائفة أو بالمقولة. وهي في جوهرها علاقة مقولية تمرّ بحلقات إمّا من أعلى الهرمية إلى أسفلها-أي من المقولة إلى الفرد- فتدرّج الخصائص التمييزية تدرّجاً تنازلياً متكاثراً، وإمّا من أسفل الهرمية إلى أعلاها - أي من الفرد إلى المقولة- فتدرّج الخصائص التمييزية تدرّجاً تصاعدياً متناقصاً، باعتبار الفرد - وهو «وحدة مقولية» أو «قطّغريم» (Catégorème) - أجمع لخصائص المقولة

فإنَّ للفرد -أو «الفطغريم» - قابلية حمل الاسم الذي يُستدلّ به عليه ويختصّ به دون غيره من الأفراد التي تُغطّي أسماء أخرى أو ترمز بسمات خاصة بها تحلّ محلّ الأسماء، كما أنّه قابل للإحصاء العددي. فإنَّ من الممكن أن نقول (85) إنّ الفرد (أ) من النوع (د) من الجنس (ح) من المقولة (م) يحمل الاسم (ب). والعلاقة بين (أ) و (ب) علاقة إحصائية مرجعية لأنَّ (ب) يُعيّن (أ)

لكنّا كلّما تدرّجنا نحو الكلّي قلّت إمكانات التسمية التعيينية وصعّبت إمكانات الإحصاء العددي لأنَّ الأفراد أقلّ من الضروب، إذ الضرب أكبر من الفرد، والضروب أقلّ من الأنواع إذ النوع أكبر من الضرب، والأنواع أقلّ من الأجناس إذ الجنس أكبر من النوع، والأجناس أقلّ من الطوائف إذ الطائفة أكبر من الجنس، كما أنّ الطوائف أقلّ من المقولات لأنَّ المقولة أكبر من الطائفة. وكلّ حلقة من هذه الحلقات مشتملة على ما تحتها. وإذن فإنّنا كلّما ارتقينا نحو الكلّي تخلّينا عن الأسماء المعينة واستعملنا أسماء الأجناس (Superordonnés) أو الأسماء لمحتوية (Hyperonymes). فإنَّ الاسم الذي تحمله المقولة (م) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها طوائفها، والاسم الذي تحمله الطائفة (ط) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها أنواعها، والاسم الذي يحمله النوع (ن) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها ضروبه، والاسم الذي يحمله

(85) أسمائه بحلقات التصنيف تدرّج من لموله إلى الفرد مروراً بالطائفة والنوع والعصيلة والجنس والنوع والضرب. وقد تشتمل كلّ حلقة على حلقة أصغر منها وقد اقتصرنا في هذا المقام من التحليل على بعض الحلقات لأنّنا بصدد التمثيل لا غير

الضرب (ض) اسم محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها أفرادها. على أن اسم الفرد (ف) منضو (Hyponyme) تحت أسماء (ض) و(ن) و(ج) و(ط) و(م)، كما أن اسم الضرب (ض) منضو تحت أسماء (ن) و(ج) و(ط) و(م) ... إلخ. والعلاقة بين المحتوي والمنضوي الذي يقع تحته هي علاقة كلي جزئي، أو كلّ بجزء، لأنّ التدرّج يكون من (م) إلى (ف)، نزولاً نحو الفرد المعين، ويمكن عدّ كلّ منضو «قطغريم» بالنسبة إلى محتويه، فهي إذن علاقة قطغريّة تتزكّ من المجرد الذي يدرك بالذهن إلى المعين الذي يدرك بالحوس. وأما العلاقة بين المنضوي والمحتوي الذي يقع فوقه فهي علاقة جزئي كلي، أو جزء بكلّ، لأنّ التدرّج يكون من (ف) إلى (م)، صعوداً نحو المقولة المحرّدة، ويمكن عدّ كلّ محتو / منضو بالنسبة إلى محتويه الأعلى منه كلّاً أو كلياً، والعلاقة بينهما علاقة مقولية تتصاعد من المعين الذي يدرك بالحوس إلى المجرد الذي يدرك بالذهن. وكلّما كان الاسم قطغريّ (Catégorémique) كان معيّناً وكانت العلاقة بينه وبين القطغريم علاقة إحالية مرجعية. وكلّما كان مقولياً كان مجرداً، وكانت العلاقة بينه وبين الكليّ علاقة مفهومية.

على أن لأفراد الضرب الواحد خصائص تمييزية تختلف بها عن أفراد الضروب الأخرى من النوع الواحد. كما أن للضرب الواحد خصائص تمييزية يختلف بها عن بقية ضروب النوع الذي ينضوي تحته وعن ضروب لأنواع الأخرى من الجنس الواحد ... إلخ. وهذه الخصائص التمييزية تُكسب المختصّ بها خصيصة التفرّد عما هو في رتبته أو ما هو فوقه. وهذا يعني أن لكلّ قطغريم قابلية أن يكون «فرداً» باعتباره «المرد» هو الموجود الذي يفرد بخصيصة تمييزية واحدة على الأقلّ فيخالف بها غيره من الموحودات ولا شكّ أن خصيصة التفرّد هي التي نجح القطغريم عنصراً أو جزءاً مستقلاً بذاته عن بقية الأجزاء المكوّنة للكلّ أو بقية العناصر المكوّنة للمجموع. بل لولا خصيصة التفرّد لما صلح أيّ جزء لأنّ يتّسمي إلى لكلّ وأيّ عنصر لأنّ يتّسمي إلى المجموع لأنّ الكلّ إنّما تكونه الأجزاء التي لا يكون بدوئها كلّاً كما أنّ للمجموع تكونه العنصر التي لا يكون بدوئها مجموعاً. ولولا تعدّد عناصر المتمايزة المختلفة في المجموع الواحد والأجزاء المتمايزة المختلفة في الكلّ الواحد لأصبح كلّ منهما فرداً بسيطاً.

ونتيجة لما تقدم فإن الكل لا يوجد إلا إذا وجدت الأجزاء التي تكونه كما أن المجموع لا يوجد إلا إذا وجدت العنصر التي تكونه. وأجراء الكل وعناصر المجموع هي الأفراد. وتلك الأفراد هي التي تترابط أجزاء في الكل وعناصر في المجموع لتكون شبكة العلاقات الاختلافية التي يقوم عليها النظام فإن من خصائص النظام أن يقوم على شبكة من العلاقات وتلك العلاقات لا توجد إلا إذا وجد الأفراد، أي العناصر والأجزاء المتمايزة التي تسمح تمايزها بما لها من خصائص تمييزية - بالانتظام في شبكة العلاقات الاختلافية التي يبني عليها النظام.

4-4. والاستنتاج الذي انتهينا إليه يُطل النظرية الهرمية في معالجة «الوحدة الدلالية». فهي كما رأينا في (1-4) - تسق الكل على أجزائه والمجموع على عناصره. ونحن في الحقيقة أمام نظريتين هوليتين :

(1) النظرية السياقية التأليفية، وهي نظرية الذين يسبقون الجملة على مفردة، ويرون أن الجملة موجودة قبل الوحدات المعجمية التي تكونها

(2) النظرية النصية أو المقالية. وهي نظرية الذين تجاوزوا أصحب النظرية الأولى بمرحلة، فرأوا أن ليست الجملة هي الوحدة الدلالية الأساسية بل هو النص أو المقال، أو الخطاب : فإن النص أو المقال أو الخطاب يسبق الجمل التي تكونه.

والنظرية الأولى متأثرة بما أشاعه لفلاسفة المحدثون - بداية من الألماني غطلب فريغ (Gottlob Frege, 1848-1925) الذي أسهم إسهاما حاسما في تأسيس نظرية «اللغة المشكلة» (Langage formalisé)، وهي «لغة كاملة منطقيا»، مريضنة (Mathématisé).

تقوم في جوهرها على الرموز المنطقية، ولا يرتبط فيها الرمز بمراجع من خارجها بل برمز آخر من داخلها. وهي لغة ذات تركيب (Syntaxe) وليست ذات معجم (86) وإذا عوضت مفردات اللغة الطبيعية فيها الرموز المنطقية فإنما تعوضها لتأليف القضايا (Propositions) المنطقية. وتأليف هذه القضايا المنطقي يستمد شكلته من «قواعد التأليف» المنطقية، وليس للمفردات في هذا التأليف من أهمية في حد ذاتها، بل هي أدوات ثانوية موظفة لتأليف القضايا تأليفا منطقيا صحيحا. وليست المفردة - لذلك - ذات دلالة ذاتية

مستقلة تنفرد بها، بل هي عنصر في مجموع يؤدي -بمناصره مجتمعة- وظيفة التعبير عن قضية.

والنظرية الثانية متأثرة بمذهب الفيلسوف الأمريكي المعاصر ولأرد كواين (Willard V O. Quine) (87)، فإن هذا الفيلسوف التجريبي يرى أن الجمل المكونة لمقال ما لا يمكن أن يُتَناول كل منها على حدة لمعرفة هل لها معنى اختباري أم لها معنى نظري، ولا يمكن في نظره أن نفهم الجملة بمفردها، في علاقتها بالتجربة المباشرة. لذلك فإن الوحدات الدلالية تنتهي إلى مستوى أعلى من مستوى الجمل، وقد سمى هذا المستوى «العلم كله»: «فإن وحدة المعنى الاختباري هي العلم كله» (88). علي أن «العلم» هنا ليس العلم بمفهومه الواسع، بل هو «النظرية العلمية». والنظرية هي مجموع القضايا أو مجموع الجمل التي تكونها، وهي إذن مطابقة لمفهوم «المقال» أو «الخطاب»، وهو أيضا مجموع القضايا أو الجمل التي تكونه. وإذن فإن المقال -مثل النظرية- هو مجموع الجمل. ولا تؤدي الحصة في هذا المجموع معنى اختباريا مستقلاً، بل إن المعنى الاختباري يستفاد من المقال كله.

وبلاحظ أننا -مع النظرية الهولية برافديها الفريفي والكوايني اللذين قدّمنا- بعيدون عن الدلالة اللغوية. فإن الدلالة التي تفرها النظرية السياقية الفريفية والنظرية المقابلة الكواينية دلالة قضايا (Sémantique de propositions) وليست دلالة لغوية، معجمية أو نحوية بالمفهوم الذي قدّمنا من قبل في الفصل الثاني. ولذلك فإن «الدلالة الهولية» المستخلصة من «الهولية الدلالية» تقدّم -حسب وجهة النظر اللغوية المحض- تصور مغلوط لعلاقة الجزء بالكل أو علاقة العنصر بالمجموع في اللغة، إذا اعتبرنا اللغة إنتاجاً لسانياً محضاً

5 - في «المعرفة» المعجمية :

1-5. قد نبهنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى ما وقع فيه كثيرون من

(87) نظر حول نظريته . Descombes Les Institutions du sens, pp. 108 110 ، ويظر أيضاً .

Fodor and Lepore . Holism, pp. 37-58

Quine From a 'The unit of empirical significance is the whole of science' - يظر . (88)

Logical Point of View, p. 42.

المحدثين من خلط بين المعجم النظري والمعجم المدون بحصرهم مفهوم «المعجم» في «قائمة الألفاظ»⁽⁸⁹⁾. ومن أدن التصوص على هذا الخلط عند المحدثين هذا التعريف الوارد للمعجم (Lexicon) في «موسوعة اللغة واللسانيات» (The Encyclopedia of Language and Linguistics)، الصادرة سنة 1994: «رُبَّ مقالات لغة ما أو جملتها تتحدد من خلال مكونين: النحو وهو مجموعة من القواعد العامة لتأليف بين أصناف المفردات وترتيبها في اللغة، والمعجم، الذي يدون كل ما ليس في ذاته قاعدة عامة. فالتحو موضوعه العموميات (Generalities) اللسانية، والمعجم قوامه الخصوصيات (Singularities) اللسانية، والمفردات الأساسية (Basic words) خصوصيات، فالمعجم يدون على الأقل إذن المفردات الأساسية في اللغة. ومن الواضح أن مفهوم المعجم (Lexicon) مرتبط بمفهوم المعجم المدون (Dictionary)⁽⁹⁰⁾.

وقد بينا في الفصل الأول من هذا البحث خطأ هذا التصور وحللنا في الفصل الثاني ما سميناه «المكونات المباشرة لنظرية المعجم»، انطلاقاً من ربط لنظرية المعجم بنظرية المفردات، واعتباراً لمكونات المفردات من عناصر النظرية المعجمية. وقد رأيت أن المفردات كيانات معقدة مجردة. وليست خاصيتها التعقيد والتحديد في تكوينها من خصوصيات لغة بعينها بل هما مشتركتان بين كل اللغات التي يشترك في تكوين المفردة فيها وجه دلي يمثله تأليفها الصوتي وبنيتها الصرفية، ووجه مدلولي يمثله دلالتها المعجمية. و«الثنائية الوجهية» إنما تتحقق في مفردات لغة ما لتصبح كيانات معقدة مجردة بحسب قواعد عامة مقيدة تظهر أثرها في ما يسمى «قواعد تكون المفردات» (Word Formation Rules)⁽⁹¹⁾. وهذه القواعد لا تقلّ تعميماً عن «قواعد التأليف بين أصناف المفردات وترتيبها في اللغة»، التي عدت في تعريف «المعجم» الذي سبق ذكره موضوع علم النحو والقول إذن بأن المعجم «يدون كل ما ليس في ذاته قاعدة عامة» وأن «قوامه الخصوصيات اللسانية» قول مني على

(89) يطر في نقد هذا خلط أيضاً: S. Anderson A-Morphous Morphology, pp. 180-181

(90) R.L. Humphreys Lexicon, p. 2192

(91) يطر مثلاً: M. Aronoff Word Formation in Generative Grammar, p. 22, 46-88. وقد أكد

(ص 46) نسبة هذه القواعد إلى المعجم وأنها «تعمل عملاً كلياً داخل المعجم، وهي مستقلة تماماً عن قواعد النحو»

خطأ، لأنه ينطبق بعض الانطباق على المعجم «مدون»، دون المعجم «نظري». فإن المعجم النظري قوامه كل ما يتصل بنظرية المفردات في اللغة من لقواعد العامة.

2-5. ونحن لو نظرنا في أصناف «الوحدات» التي يتكوّن منها نظام اللغة العام للاحتفاظ الإيجاف والسطط في التحديد الذي يحصر مفهوم المعجم في قائمة الألفاظ» (92). وتلك الأصناف -كما تقدّمها العربية مثلاً- أربعة أساسية، هي :

(1) الصوتيات وهي قوم الفونولوجيا؛

(2) الصياغ وهي قوم الصرف، وليس «الصيغ» في معنى «الوحدة البنيوية

الصغرى» -فهذه الوحدة هي «الصرف»، والصرف مدمج في العربية في «الصيغ» -بل هو «الوحدة الصيغية النموذجية»؛

(3) الوحدات المعجمية، أو المفردات، وهي قوام المعجم؛

(4) الجمل، وهي قوام التركيب النحوي.

ولم نجد أحدا من الدارسين يرى في الفونولوجيا «قائمة من الصوتيات» أو «قائمة من التاليفات الصوتية»، وفي الصرف «قائمة من الصياغ» أو «قائمة من الصراغ»، وفي التركيب «قائمة من الجمل»، بل إن الفونولوجيا والصرف والتركيب تعدّ أصناف من «المعرفة» (Knowledge) التي تكون لمتكلمين بلغاتهم : فإن الأول يمثل معرفتهم كيفية التأليف بين مختلف أنواع الوحدات الصوتية، وبالتغيرات التي تطرأ عليها إذا اتسفت في وحدات أكبر، مثل المفردات ؛ والثاني يمثل معرفتهم بأنماط (Patterns) الصيغ التي تتخذ نماذج لأبنية مفردات اللغة ومشتقاتها، ومنطقات دلالية لها، لما بين السط الصيغي والدلالة في العربية من الترابط ؛ ولرابع يمثل معرفتهم بأنماط التأليف بين المفردات في بُنى أوسع، هي الجمل. وبناء على ذلك فإن المعجم يمكن أن يعدّ هو أيضا معرفة المتكلمين بخصائص المفردات من حيث الانتماء المقولي والتأليف لصوني والبنية الصرفية والدلالة ؛ وقواعد تكوينها، من حيث اشتراك الرجهين الدالي والمدلولي فيها، وقواعد تكوينها، الصوتية

(92) سعيد في النقاش التالي حول «الظاهرة المعرفية» رأي ستيفن أندرسن (ينظر S Anderson Morphous Morphology, pp 180-183, 305-309 ، على أننا قد حاله أحيانا، وأصغنا إليه بعض العناصر الجديدة، وخاصة ما يتصل بالصياغ والبنية الصرفية عامة، وبماده «المعرفة المعجمية».

والصرفية والدلالية والاقترابية ؛ وبالمبادئ العامة المتحكمة في وضعها في مواضعها من مقالات الخطاب. ويتحقق هذه المعرفة يستطيع المتكلم التفريق بين ماهو من لغته من المفردات وما ليس من لغته.

وهذه «المعرفة المعجمية» هي أساس «الجهاز المعرفي» لما سمي «علم المعجم». وهذا الجهاز ذو بعدين، فهو :

(1) مُسْتَظْهَر (Externalized) أو ما صدقي (Extensional) تظهره معرفة المتكلم «الخارجية» باللغة ؛

(2) مُسْتَبْطَن (Internalized) ذو امتداد في ملكة التكلم اللغوية الذهنية. وتدلّ على هذا الامتداد التراسات المتجزئة في ما يُعرف بـ «المعجم الذهني» (The Mental Lexicon). فهو معجم «عناصرية» (Componential) تتمثل عناصره في مكونات فرعية يشمل عليها، هي المكوّن الصوتي (الفنولوجي أو الإملائي)، والمكوّن الصرفي، والمكوّن الدلالي. وهذه المكونات هي مكونات المفردات ذاتها في المعجم الذهني (93).

بل إنّ للامتداد الذهني الذي أشرنا إليه من الأهمية ما أوقع بعضهم في المبالغة الشديدة إذ اعتبر أن ليس هناك من معجم نظري إلا «المعجم الذهني» وأنّ كلّ ما عدا المعجم الذهني «معجم صناعي» أو «معجم مدوّن» (Dictionary) (94). وليس هذا عندنا بمستقيم، فإنّ المعرفة المعجمية المستظهرة فيما نرى وثيقة الصلة بالمعرفة المعجمية المستبطنة. وليست المستظهرة امتدادا للمستبطنة إذ لو كان ذلك لوقعنا في أوهايم «مشكل أفلاطون» وأخطاء النظرية الفطرية، بل المستظهرة «استرجاع» لمعرفة بمكونات المعجم الصرفية والصرفية والدلالية قد اختزنتها الذاكرة وتمثلها النّعم وارتبطت بملكة التكلم اللغوية، بعد اكتسابها بالتجربة.

(93) تنظر مراجع التعليق 31 من هذا الفصل.

(94) ينظر مثلا : Humphreys . Lexicon, p. 2192 . وينظر أيضا : انقاسي الفهري : المعجم العربي بين الوطيفي والتصوري، ص ص 467-473 ؛ منه : للمعجم العربي، ص 14 وينظر في الموضوع أيضا : محمد صلاح الدين الشريف : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، ص ص 16-28، وفيه مقارنة طريقة

3-5. على أن المفردات التي تكون نظريتها نظرية المعجم صنفان، هما :
(1) المفردات التي سميها «وحدات معجمية عامة»، وهي ألفاظ اللغة العامة
«الحاصلة» لجماعة اللغوية من الأجيال السابقة بالتناقل.

(2) المفردات التي نسميها «وحدات معجمية مخصصة»، وهي «المصطلحات»
وهذه وحدات معجمية «حادثة»، قد ولدها الأفراد أو المؤسسات المختصة، للتعبير عن
الجديد الطارئ، من المفاهيم والأشياء، على حياة الجماعة اللغوية. وقد يعتمد في هذا
الصنف على الصنف الأول فينتقل بألفاظ لغوية عامة من التعميم إلى التخصيص وتصبح
مصطلحات.

على أن مآل هذا الصنف الثاني - بمرور الزمن وتقادم العهد باستعماله - الاندماج في
لصنف الأول، حتى يصبح أكثره من رصيد اللغة العام. فإن لكل عصر مولداته اللغوية،
وكل مولد جديد في عصره معبر عن خصوصية ما اقتضت توليده. لكنه - إذا كتب له
البقاء في الاستعمال - يفقد جدته في العصور اللاحقة، لأن الجدة ستكون لمولدات
جديدة يُعبر بها عن مفاهيم وأشياء جديدة تطرأ على حياة الجماعات التي تولدها. فكل
قديم كان إذن جديدا في العصر الذي ظهر فيه من حياة اللغة. ولولم يكن هذا لوقعنا في
«مشكل أفلاطون»، وأوهام «النظرية التوقيفية الجديدة» التي تعتبر الألفاظ معطاة قبل
التجربة، فهي خالدة خلود الشمس، وقديمة قدم العالم
ويرتبط بهذين لصنفين من المفردات «علمان» فرعيان أو مبحثان أساسيان يكونان
«علم المعجم» هما (95) :

(1) المعجمية العامة، وقوامها المفردات، المنتمية إلى الصنف الأول، أي «الفاظ
اللغة العامة». ويتفرع هذا المبحث إلى مبحثين فرعيين، هما :
(أ) المعجمية لعامة النظرية، وهي توافق ما يسمّى بالفرنسية «Lexicologie»
وبالانجليزية «Lexicology»، وموضوعها البحث في المفردات من حيث مكوناتها
وخصائصها وأصولها وقواعد تكوينها ودلالاتها ؛

(95) ينظر حول هذين الفرعين . إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30 - 44

(ب) المعجمية العامة التطبيقية، وهي توافق ما يسمى بالفرنسية «Lexicographie»، وبالانجليزية «Lexicography»، وموضوعها البحث في المفردات من حيث هي مدخل معجمية (Entrées lexicales) أو (Lexical entries) تجمع من مصادر ومستويات لغوية ما، ثم توضع في كتاب - هو المعجم المدون - بحسب منهج في الترتيب وفي التعريف معين.

(2) المعجمية المختصة، وقوامها المفردات المنتمية إلى الصنف الثاني أي «المصطلحات»، ويتفرع هذا البحث إلى مبحثين فرعيين أيضا، هما :

(أ) المعجمية المختصة النظرية، وهي توافق ما يسمى بالفرنسية «Terminologie»، وبالانجليزية «Terminology»، وموضوعها البحث في «الوحدات المعجمية المختصة من حيث مكوناتها، ومفاهيمها، وقواعد توليدها»؛

(ب) المعجمية المختصة التطبيقية، وهي توافق ما يسمى بالفرنسية «Terminographie»، وبالانجليزية «Terminography»، وموضوعها البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها (Normalisation) ومناهج تكتيزها سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة المدونة أو بالتخزين في الحواسيب، جمعا ووضعاً.

والمباحث الفرعية الأربعة (1أ) و(2أ) و(1ب) و(2ب) مباحث متكاملة فإن (1أ) و(2أ) مناسسان على البحث في نظرية المفردات، وليس بين المفردات فيهما من فرق من حيث هي دوال ذات مكونين صوتي وصرفي. وإنما الفرق بينهما في الدلالة : فإن الدلالة في (1أ) دلالة معجمية تحصل بالانطلاق من الدال باعتبارها شكلا - إلى المدلول، إذ يمكن أن ينتهي إليها بالإجابة عن سؤال مثل : «إذا ذكر لك الدال (س)، أي معنى يمكن أن تعطيه له ؟». وأما دلالة (2أ) فدلالة مفهومية، تحصل بالانطلاق من المدلول - أو المفهوم - باعتباره محتوي إلى الدال، إذ يمكن أن ينتهي إليها بالإجابة عن سؤال مثل : «إذا ذكر لك المفهوم (ص)، أي دال يمكن أن تقرنه به ؟». والدلالة المعجمية ترتبط بما يسمى «الحقل الدلالي» (Champ sémasiologique) الذي يشمل الدوال على اختلاف انتماءاتها المقولية : أسماء وأفعالا وصفات وظروفا وأدوات، وهي تقبل الاشتراك أو التعدد الدلالي لأن الدليل الواحد قد يسند إليه أكثر من معنى. وأما الدلالة المفهومية فترتبط بما يسمى

«الحقل المسمياتي» (Champ onomasiologique) الذي نختص به الأسماء وما جاز له أن يقرم مقامها من مقولة الصفة. وهذه الدلالة المفهومية لا تقبل التعدد الدلالي لأن المفهوم الذي ينطلق منه إلى التسمية يكون واحداً، لكنها تقبل الترادف لأن المفهوم الواحد قد يعطى أكثر من تسمية واحدة.

والمبحثان الفرعيان (1ب) و (2ب) متأسسان على «المعالجة المعجمية التطبيقية» (Traitement dictionnaire)، اليدوية أو الحاسوبية الآلية، للوحدات المعجمية بصنفها: العامة والمحصصة، فهما يصلان علم اللغة بالتطبيق الصناعي. لكنهما غير منفصلين عن المبحثين الفرعيين (1أ) و (2أ) لأن المعالجة المعجمية التطبيقية لمفردات تجرى بعد استقصاء البحث النظري فيها. ونتائج بحث النظري هي التي تستغل في التأليف المعجمي، إذ لولا معرفة المؤلف المعجمي بتلك النتائج لكان عمله - في مرحلتي الجمع والوضع على السواء، وخاصة في ترتيب المداخل المعجمية وفي تعريفها - ضرباً من السخف.

6 - خاتمة :

قد ناقشنا في هذا الفصل بعض القضايا النظرية المعرفية المتصلة بنظرية المعجم، وقد اهتمنا خاصة بالعلاقة بين المعجم والنحو، والعلاقة بين المفردة والجمله، والعلاقة بين المعجم والمعرفة. وقد انطلقنا من مبدأ إقرار تكوّن نظام اللغة من ثنائية تقوم على المعجم والنحو، ومبدأ الفصل بين هذين المكوّنين، ومبدأ سبق المعجم للنحو وسبق المفردة للجمله. وقد اعتمدنا في التحليل ما يتصل بموضوعنا من المعطيات الاختبارية التي توفرها السانيات لنفسية واللسانيات العصبية الحديثة في دراسة حالات العجز اللغوي ودراسة مراحل اكتساب الطفل للغة.

وقد ناقشنا أثناء التحليل بعض الافتراضات والمسائل النظرية التي تتخذ منطلقات أو أدلة على تبعية المعجم للنحو وسبق النحو للمعجم وسبق الجمله للمفردة. ومن أهم المسائل التي ناقشنا :

(1) الافتراض الفطري الذي تأسس عليه جانب مهم من النظرية النحوية التوليدية وأدى إلى الاعتقاد بأن اللغة عضو. وقد تعلق كثيرون بهذا الافتراض حتى صار حقيقة

عمية» رغم أن البحث يدلّ على أنّه مجرد افتراض فلسفيّ استدلالِيّ، وأنّ المعطيات الاختبارية لم تثبت صحته

(2) افتراض «فطرية المعجم»، الذي أدّى إلى الاعتقاد بأنّ «المفردات معطاة قبل التحرية»، وقد رأينا في القول بهذا الافتراض «توقيف لعوي» لا تقرّه المعطيات الاختبارية حول اكتساب اللغة.

(3) الهولية الدلالية التي تنفي -من منطلق لاذريّ- أن يكون للدليل اللغوي أهمية خارج التركيب الذي يكون فيه. وقد اتخذت هذه النظرية -وما تفرّع عنها من آراء- تعلّة أيضاً لتسبيق الجملة على المفردة عند بعض وتسيق المقال على الجملة عند بعض آخر، ونفي العلاقة المرجعية بين الأدلة اللغوية والأشياء، خارج اللغة. وقد رأينا أنّ لدلالة التي اعتمدت بها لهولية الدلالية ليست الدلالة اللغوية بل هي «لدلالة القضايا المنطقية»

(4) صلة المعجم بالمعرفة، وقد أكدنا ما دهنّا إليه من قبل في الفصل الأوّل ودعمناه في الفصل الثاني حول خطأ الاعتقاد بأنّ المعجم مجرد قائمة من المفردات، وبيّنا قابلية المعجم لأن يكون موضوعاً معرفياً، وأنّ «المعرفة المعجمية» لا تتحقّق من خلال ما يسمّى «المعجم الذهني» بل من خلال نظرية المفردات باعتبار المفردات متحصّلة لمتكلم انتمى إلى جماعة لغوية ما، بالتجربة.

وبعد فإنّ المعجم حسب ما نرى منفصل معرفياً عن النحو وهو سابق له وليس تابعاً له أو دليلاً ملحقاً به، كما أنّ وحداته -وهي المفردات- سابقة للوحدات النحوية وهي الحمل لأنّ هذه الوحدات النحوية لا تتحقّق فيتحقّق بتحقيقها النحو، إلا إذا تحقّقت وحدات المعجم واستقامت كيانات معقّدة مجردة قابلة بما لها من خصائص تمييزية لأن تكون أفراداً لغوية معجمية تتأسّس عليها هرمية النظام اللغوي

وقد اطلعنا في ما دهنّا إليه من دحض لافتراض الفطري وما اتّصل به من آراء ومواقف من منطلق نظريّ آخر هو القول بالخاصية التواضعية في اللغة. فإنّ اللغة كما يرى تواضع جماعي وهذا التواضع هو الذي يحدّد خصائص معجمها ويحوّلها لأنّه يتحكّم في الدلالات التي تُعصى للمفردات وفي القواعد التي تحدّد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تُستمد من الحمل فليست الجملة هي التي تُسند إليّ المفردات معانيها بل إنّ

معنى المفردات لحاصلة بالتواضع الاجتماعي هي التي تحدّد لسيّقات معانيها ولحمل
أعطائها. وهذه اخصية لتواضعية تثبت صحة افتراض آخر نقيض للافتراض
الفطري، هو لافتراض الاكتسابي في تحصيل اللغة. وهذا الافتراض يعتمد التحركة
أساساً، وهو يعطي الاستعمال اللغوي بعد موضوعياً لا ذاتياً، تظهر آثاره في «معرفة»
للتكلم المعجمية، فهو لا يعرف لغة خاصة به يتعامل معها حسب ما يمدّه عنه ذهنه أو
تحدّده فطرته، بل يعرف لغة مشتركة بينه وبين أفراد الجماعة التي ينتمي إليها.

وهذا كلّه يعني أنّ المعجم متحصّل لمستعمل اللغة من تجربته في لكون، وأنّ علم
لمعجم علم نظريّ اختبري (Empirique)، وليس هو علماً ذهنياً نفسياً مرتبطاً بذهنية
ذاتية (Subjective). فإنّ لموضوعي اللاذاتي في لغة عامة أغلب من الذاتيات لأنّ الذاتيات لا
يخرج عن «اختيار» للتكلم لأنواع الجمل وأنواع السياقات الالهيائية التي يريد التعبير عنها
بها، وأنواع التنغيم التي يحملها تلك الجمل. لكنّ هذا «الاختيار الذاتيات» نفسه ليس إلّا
تصرف وعيد في ما تحقّق من بعد لغويّ موضوعي.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة

جامعة تونس الأولى

قائمة المراجع *

1 - العربية والمعرّبة .

ابن فارس، أبو الحسن أحمد : الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشوملي بيروت، 1964.

ابن مراد، ابراهيم . مسائل في المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

— مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، 9-10 (1993-1994)، ص ص 29-81.

ارسطو : كتاب ارسطوطليس باري ارمانياس، أي (في العبارة)، ترجمة اسحاق بن حنين، تحقيق عبد الرحمان بدوي، ضمن : منطق ارسطو، الكويت، بيروت، 1980/1-99-133.

الحمراوي، محمد رشاد . أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988.

— المنهجية العامة لترجمة المصطلحات ونوحيدها وتنميطها، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن : المهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، ط. 2، القاهرة، (د.ت) (جزآن)

الشريف، محمد صلاح الدين : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي، مجلة المعجمية، 2 (1986)، ص ص 15-30.

الفاصي الفهري، عبد القادر : المعجم العربي بين التصوري والوظيفي، ضمن : في المعجمية العربية المعاصرة، وقائع ندوة جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1987، ص ص 467 - 493.

— المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986. المسدي، عبد السلام : التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

(*) اكتفيا في هذه لقائمة بذكر ما أحيل إليه في التعاليق

2 - المراجع الأعجمية

- Anderson, Stephen R. : Morphological theory, in Frederick Newmeyer (ed) .
Linguistics : The Cambridge Survey, I, pp. 146-191.
- *A-Morphous Morphology*. Cambridge University Press, Cambridge, 1992.
- Andrews, Avery D. : Lexical structure, in : Frederick Newmeyer (ed) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, I, pp. 60-88.
- Aronoff, Mark : *Word Formation in Generative Grammar*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1976
- Asher, R.E. (ed) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*. Pergamon Press, Oxford - New York - Séoul - Tokyo, 1994 (10vols).
- Benedict, H. : Early lexical development : Comprehension and production, in : *Journal of Child Language*, 6 (1979), pp. 183-200.
- Blumstein, Sheila E. : Neurolinguistics : an overview of language - brain relation in aphasia, in Frederick Newmeyer (ed) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 210-236.
- Boysson - Bardies, Benedicte de : *Comment la parole vient aux enfants*. Ed. Odile Jacob, Paris, 1996.
- Caplan, David : The biological basis for language, in : Frederick Newmeyer : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 237-255.
- Cardebat, Dominique, et al. : Les Troubles du sens des mots, in : *Recherches* vol. 25, N° 267 (1994), pp. 798-802.
- Chomsky, Noam : Current Issues in Linguistics Theory, in : Fodor, J., and Katz, J. (eds.) : *The Structure of Language. Readings in the Philosophy of Language* Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, pp.50-118.
- *Aspects de la Théorie Syntaxique*, trad. fr. par J.-C. Milner. Ed. du Seuil, Paris, 1971.
- *La Linguistique Cartésienne. Un Chapitre de l'Histoire de la Pensée Rationaliste*, trad fr. par Nelcya Delanoë et Dan Sperber. Ed. du Seuil, Paris, 1969.
- *La Nature Formelle du Langage*, trad. fr. par N. Delanoë et D. Sperber. Ed. du Seuil, Paris, 1969 (avec : *La Linguistique Cartésienne*).

- *Knowledge of Language. Its Nature, Origin, and Use* Praeger, Nestpont, Connecticut, London, 1986.
- *Théorie du Gouvernement et du Liage*, trad. fr. par Pierre Pica. Ed. du Seuil, Paris, 1991.
- On the Nature, Use and Acquisition of Language, in William Lycan (ed.) . *Mind and Cognition. A Reader*, pp. 621-646
- Linguistics and Adjacent Fields. A Personal View, in A. Kasher (ed.) *The Chomskyan Turn*, pp. 3-25.
- Linguistics and Cognitive Science. Problems and Mysteries. in A. Kasher (ed.) . *The Chomskyan Turn*, pp. 26-53
- *The Minimalist Program* . MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1995.
- Davidson, Donald : *Inquiries into Truth and Interpretation*. Clarendon Press, Oxford, 1984
- Descombes, Vincent . *Les Institutions du sens*. Les Editions de Minuit, Paris, 1996
- Emmorey, Karen D. and Fromkin, Victoria A. : The Mental Lexicon, in Frederick J. Newmeyer (ed.) . *Linguistics . The Cambridge Survey*, III, pp. 124-149.
- Enç, Murvet : The Syntax - semantics interface in : Fred. Newmeyer (ed.) . *Linguistics . The Cambridge Survey*, III, pp. 239-254.
- Felber, Helmut : *Terminology manuel*. Unesco- Infoterm, Paris, 1984
- Fine, Gail : Inquiry in The Meno, in : Richard Kraut (ed.) . *The Cambridge Companion to Plato* Cambridge University Press, Cambridge, 1991, pp. 200-226.
- Flores d'Arcais, Giovanni B . Language perception, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics . The Cambridge Survey*, III, pp. 97-123.
- Fodor, Jerry : Banish DisContent, in : William Lycan (ed.) . *Mind and Cognition. A Reader*, pp. 420-438.
- *Psychosemantics. The Problem of Meaning in the Philosophy of Mind*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1987.
- Fodor, Jerry and Lepore, Ernest *Holism. A Shopper's Guide*. Basil Blackwell, Cambridge Oxford, 1992
- Frege, Gottlob : *Les Fondements de l'arithmétique*. Ed. du Seuil, Paris, 1969.

- Fromkin, Victoria A. : Language and Brain : Redefining the Goals and Methodology of Linguistics, in Asa Kasher (ed.) *The Chomskyan Turn*, pp. 78-103.
- Garrett, Merrill F. : Processes in language production, in Fred Newmeyer (ed.) *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 69-96.
- Gleitman, Lila R., et al. : Where learning begins : initial representations for language learning, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 150-193.
- Gruber, Jeffrey S. : *Lexical Structures in Syntax and Semantics* North Holland Publishing Company, Amsterdam - New York - Oxford, 1976.
- Guilbert, Louis : *La créativité lexicale*. Larousse, Paris, 1975.
- Hagège, Claude : *L'enfant aux deux langues* Editions Odile Jacob, Paris, 1996.
- Humphreys, R.L. : Lexicon, in : R.E. Asher (ed.) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, IV, pp. 2192a-2193b.
- Kasher, Asa (ed.) : *The Chomskyan Turn*. Basil Blackwell, Cambridge - Oxford, 1991.
- Katz, Jerrold J. : *La philosophie du langage*, trad. de l'anglais par Janick Gazzo Payot, Paris, 1971.
- Ladusaw William A. : Semantic theory, in Fred. Newmeyer (ed.), *Linguistics : The Cambridge Survey*, I, pp. 89-112.
- Libera, Alain de : *La querelle des universaux, de Platon à la fin du Moyen Age* Ed. du Seuil, Paris, 1996.
- Lipka, L. : Lexicalization and Institutionalization, in R.E. Asher (ed.) : *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, IV, pp. 2164a-2167a.
- Lycan, William G. (ed.) : *Mind and Cognition. A Reader* Basil Blackwell, Cambridge - Oxford, 1990.
- Milner, Jean-Claude : *Introduction à une Science du Langage* Ed. du Seuil, 1989.
- Montague, R. : *Formal Philosophy*. Yale University Press, New Haven, 1974.
- Nation, P. : Vocabulary size, Growth and use, in R. Schreuder and B. Wellens (eds.) : *The Bilingual Lexicon* John Benjamins Publishing Company, Amsterdam-Philadelphia, 1993, pp. 115-134.
- Neidle, V. : Lexical Functional Grammar (LFG), in R.E. Asher (ed.) *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, IV, pp. 2147a-2153a.
- Nelson, K. et al. : Nouns in early lexicons : Evidence, explanations and implications, in *Journal of Child Language*, 20 (1993), pp. 61-84.

- Newmeyer, Frederick J. (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*. Cambridge University Press, Cambridge, 1988 (4 vols).
- Pinker, Steven : *The Language Instinct*. Harper Perennial, New York, 1995
- Quine, Willard O. : *From a Logical Point of View*. Harvard University Press, Cambridge- Massachusetts, 1953.
- Rivenc, François : *Introduction à la logique*. Payot, Paris, 1989.
- Sabouraud, Olivier : *Le langage et ses maux*. Editions Odile Jacob, Paris, 1995.
- Shallice, T.m : *From Neuropsychology to Mental Structure*. Cambridge University Press, Cambridge, 1988.
- Tanenhaus, Michael K. : Psycholinguistics : an overview, in : Fred. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey*, III, pp. 1-37.
- Tesnière, Lucien : *Éléments de Syntaxe Structurale*. Editions Klincksieck, Paris, 1959.
- Wittgenstein, Ludwig : *Philosophical Investigations*, trad. G E.M. Anscombe. Basil Blackwell, Cambridge-Oxford, 1968.

منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث : تطبيق على المعجم الوسيط (*)

بقلم : خالد بن حسين

تمهيد

إنّ المعاجم القديمة - على غزارة ماذنها - لم تعد وافية تماماً بحجرات العصر الحديث ومقتضياته (1). ولم نستطع المعاجم الحديثة - على محاكاتها المعاجم الغربية - التخلص من قيود الماضي (2). ومعاجم المستشرقين في أغلبها تهذب للمعاجم العربية التقليدية أو ترجمة لها (3). أما المعجم الوسيط، فلا شك أنّ فيه تجديدًا من نواحٍ شتى (4)، منها خاصة طريقة ترتيب اللفظ الأعجمي وتعريفه. فقد رُتب بحسب ترتيب حروف هجائه. وفي ذلك إقرار بخصوصيته، وهي أنّه لا يخضع للأصل الاشتقاقي الذي يخضع له اللفظ العربي. ونُهج في تعريفه منهج تحديد مستويات عجمته بواسطة مصطلحات، بعضها قديم، ولكن أعيد صيغته مفهومه - كـ "معرب"، و "دخيل"،

(*) هذا العمل جزء من بحث أنجز في نطاق شهادة الكفاءة في البحث في قسم العربية بكلية الآداب عنونة، وقد أشرف عليه الاستاذ ابراهيم بن مراد، ونوقش في شهر نوفمبر من سنة 1992 وقد نشر جزء أول منه في مجلة اللفظ الأعجمي في العدد السابق من مجلة المعجّمة، 10-9 (1993 - 1994)، ص ص. 241 - 301

(1) مذكور مجمع اللغة، ص 61

(2) نفسه، ص 62.

(3) نفسه، ص 62

(4) أشار مذكور الى تميّز المعجم الوسيط عن المعاجم الأخرى بقوله إنه "لا سبيل إلى مقارنته بأيّ معجم من معاجم القرن العشرين العربية، فهو دون مازع أوضح وأدق وأصيح وأحكم منهجًا وأحدث طريقة. هو فوق كلّ هذا مُجدّد ومعاصر". الوسيط، 11/1 (المقدمة) وحسب ترتيب اللفظ الأعجمي بقوله إنّ المجمع "انترم في منهجه بوصف الكلمات المُعرّبة في ترتيبها الهجائي"، الوسيط 5/1 (المقدمة)

و"مولد"، و"محدث" - وبعضه حديث، كـ"مجمعي"، لكن مؤلفي الوسيط على حسن توحيهم هذا - لم يتقيدوا تقيداً كلياً بما أقرّوه، سواء في الترتيب أو في التعريف وندأ بالنظر فيما يتعلق بالمهج - في قضايا الترتيب.

أ - الترتيب

نقدًا اتسمت دراسات جلّ من كتب عن المعاجم العربية الحديثة بضعف لاهتمام بقضية الترتيب (٦). وعلّ ذلك كان استسهالاً لهذه القضية، وليست هي في حقيقة الأمر كما ظنّ (٧). فالترتيب - وخاصة ترتيب اللفظ الأعجمي في المعجم العربي - يثير مشاكل منهجية عديدة، وقد أشار إلى بعضها القدماء، عندما أثاروا قضية الاشتقاق، مثل قولهم إنّه محال أن يشتقّ الأعجمي من العربي أو العربي منه (٨). ويعود أقدم قول لهم في ذلك إلى القرن الثالث. فقد نسب السيوطي إلى ابن السراج قوله (٩) "ومن اشتقّ الأعجمي لمعرب من العربي كان كمن ادّعى أن الطير من الحوت" (١٠).

لكنّ هذه لفرضية الجريئة لم تطبق، فالمعجميون القدماء - منذ الخليل بن أحمد في كتاب العين - لم يتقيدوا بهذا المبدأ، وأخضعوا الأعجمي للعربي، وربطوا بينهما بصلات اشتقاقية (١١) وقد نشأ عن ذلك مطهران في ترتيب اللفظ الأعجمي

1 - وضع اللفظ الأعجمي تحت جذور عربية : ولنا في ذلك أمثلة من

كتب العين للخليل بن أحمد، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي. فلقد أثبت ثلاثهم في معاجمهم ألفاظاً أعجمية تحت جذور عربية، وذلك

(٥) يستثنى مقال الأستاذ ابن مراد "مشاكل الترتيب الهجيه في المعجم العام العربي الحديث : تطبيق على "المعجم الوسيط"، سطر مشاكل الترتيب، ص 11 39 وقد استعدنا كثير مما ورد فيه

(6) ابن مراد . مشاكل الترتيب، ص 11

(7) السيوطي . المهر، 1/ 287

(8) هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج لعوي الغدادي المتوفي سنة 316 هـ/928م، وله رسالة في الاشتقاق

(9) السيوطي المهر، 1/ 287

(10) ابن مراد . اللفظ الأعجمي، ص

رغم تشبيهم الى آتاه اللفظ أعجمية. ومن أمثلة ذلك في كتب معين إثبات "قيروان" تحت
(قرن) (11)، و "كنارة" تحت لجذر لعربي (كنز) (2)، و "لك" تحت الجذر العربي (لك)
(3). الخ

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب، إثبات "قَبَان" تحت الحذر العربي (قَبَن) (14)،
و "قَمَمٌ" تحت (قَمَم) (15)، و "قُنَيْط" تحت (قَبَط) (16) الخ

ومن أمثلة ذلك في القاموس المحيط : إثبات "دُرْبَان" تحت لجذر العربي (درب)
(17)، و "ديدن" تحت (دب) (18)، و "شاكري" تحت (شكر) (19) الخ

2 - وضع اللفظ الأعجمي تحت جذر وهمي (20) : وقد رتب الخليل
وابن منظور والفيروزآبادي ألفاظ أعجمية كثيرة بهذه الطريقة

فمن أمثلة ذلك في العين، ترتيب "حلاهو" تحت الحذر الوهمي (جهوق) (21)،
و "فُرَاتِق" تحت (فَرْتَق) (22)، و "قَرْنَد" تحت (قَرْنَد) (23) الخ

(11) نعت الخليل اللفظ بأنه مُعَرَّب، العين، 143/5

(12) نعت الخليل اللفظ بأنه هارسي، العين، 354/د

(13) وُصِف اللفظ بأنه مُعَرَّب، العين، 280/5

(14) القَبَان : القسطوس، معرَّب، لسان العرب، 14/5

(15) قال أبو عُيَيْد : انقَمَم بآرومية، لسان العرب، 166/5

(16) قال أبو بكر : الباء ليس من أمثلة العرب لأنه ليس في كلامهم فعَلِيل، لسان العرب،

9/8/د

(17) قال عن الكلمة أنها هارسية، القاموس المحقق، ص 107

(18) نعت اللفظ بأنه مُعَرَّب، نفسه، ص 106

(19) هو الأجير، مُعَرَّب حاكِر، نفسه، ص 38

(20) يُقصد بالجذر الوهمي أن تُخضع اللفظ الأعجمي لما يخص له اللفظ العربي من نظرية اشتقاقية،

فَيُتَوَهَّم - نتيجة ذلك - أن في اللفظ الأعجمي حروفا أصلية، وأخرى رائدة، ويثبت اللفظ تحت

ما عِبر - بوهما - أنه حروف أصلية، تمثل جذرا

(21) نعت اللفظ بأنه دحيل، العين، 243/5

(22) وُصِف بأنه دحيل مُعَرَّب، العين، 263/5

(23) نُعِت بلفظ بأنه دحيل مُعَرَّب، نفسه، 163/8

ومن أمثلة ما رتب ابن منظور تلك الطريقة : 'فرصطون' ، وقد أورده تحت
الجذر الوهمي (فرصطن) (24) ، و'قسطاس' تحت (قسطنطس) (25) ، و'قفشليه' تحت
(قفشل) (26) . الخ

ورتب الفيروزآبادي "ديوذ" تحت الجذر الوهمي (دبذ) (27) ، و"سرداب" تحت
(سردب) (28) ، و"سبذاج" تحت (سبذ) (29) ، وغير ذلك كثير .

وبدل هذا الترتيب على صعوبة المسألة ، إذ أن هؤلاء المعجمين - رغم علمهم
بعُجْمَة تلك الألفاظ ، واختلافها من حيث البنية عن الألفاظ العربية - لم يسلموا من الخلط
في ترتيبها

وحالفا لهؤلاء ، كان مؤلفو المعجم الوسيط أقرب إلى العمل بنظرية ابن السراج .
وهي النظرية التي تقول بأن اللغات لا يشتق بعضها من بعض فميزوا - نتيجة ذلك -
طريقة ترتيب اللفظ الأعجمي عن طريقة ترتيب الألفاظ العربية . وهم محقون في اعتبار
خصوصية اللفظ الأعجمي لأن الاشتقاق من الجذر هو من خصائص اللغة العربية
واللغات الحامية السامية (30) ، أما اللغات الهندية الأوروبية - ومنها الفارسية واللاتينية
واليونانية التي كان لها جميعا أثر في العربية - فتقوم على الأصل الثابت أو الأس (31) . ويتم
التوليد في تلك اللغات ، بإضافة السوابق Prefixes واللواحق Suffixes الى ذلك
الأصل الثابت (32) .

(24) "أعجمي لأن فعلولا وفعلولنا ليسا من أنسبهم" ، لسان العرب ، 59/5 .

(25) "رومية" ، لسان العرب ، 90/5 .

(26) "فارسي معرب" نفسه ، 136/5 .

(27) "معرب" ، القاموس المحیط ، ص 425 .

(28) "معرب" ، نفسه ، ص 124 .

(29) "معرب" ، نفسه ، ص 426 .

(30) Fleisch Traité, p. 245

(31) Radical

(32) Fleisch Traité, p. 249

ولقد نبّه مؤلفو الوسيط الى هذه الخصوصية بقولهم "إنّ الكلمات المعرّبة ليست لها في العربية أسر تنتمي اليها" (33). لذلك التزموا في منهجهم بوضعها في ترتيبها الهجائي (34)، حرصا منهم على تطبيق فنّ المعاجم الحديث أحسن تطبيق (35) فرتبوا بهذه الطريقة 366 لمطا أعجميًا، نذكر منها عشرة ألفاظ قديمة، وعشرة حديثة - فالقديمة منها هي : "استبرق"، وهو فارسي (36)، و"اسطُقس"، وهو يوناني (37)، و"أسوار"، وهو فارسي (38)، و"أطربون"، وهو لاتيني (39)، و"امريز"، وهو لاتيني (40)، و"بازق"، وهو فارسي (41)، و"بازنجان"، وهو فارسي (42)، و"بخت"، وهو فارسي (43)، و"بربط"، وهو فارسي (44)، و"بند"، وهو فارسي (45).

والحديثة منها هي : "أسفلت"، وهو لاتيني (46)، و"أسمنت"، وهو فرنسي (47)، و"أكسجين"، وهو فرنسي (48)، و"النبيم"، وهو انغليزي (49)، و"أمبير"، وهو فرنسي (50)، و"باليه"، وهو ايطالي (51)، و"بترول"، وهو فرنسي (52)، و"برجرازية"، وهو فرنسي (53)، و"برنز"، وهو ايطالي (54)، و"بسكريت"، وهو ايطالي (55).

لكن مؤلفي الوسيط - رغم حرصهم على تطبيق تلك النظرية - لم يتقيدوا بها تقيدًا تامًا. ذلك أنّهم اعتمدوا في ترتيب اللفظ الأعجمي طرقًا أخرى مختلفة، أحصينا منها خمسًا، هي :

(33) الوسيط، 5/1 (المقدمة).	(45) نفسه، 73/1.
(34) نفسه، 5/1 (المقدمة).	(46) نفسه، 18/1.
(35) نفسه، 11/1 (المقدمة).	(47) نفسه، 18/1.
(36) نفسه، 17/1.	(48) نفسه، 22/1.
(37) نفسه، 18/1.	(49) نفسه، 25/1.
(38) نفسه، 19/1.	(50) نفسه، 26/1.
(39) نفسه، 21/1.	(51) نفسه، 37/1.
(40) نفسه، 21/1.	(52) نفسه، 39/1.
(41) نفسه، 37/1.	(53) نفسه، 48/1.
(42) نفسه، 37/1.	(54) نفسه، 54/1.
(43) نفسه، 42/1.	(55) نفسه، 58/1.
(44) نفسه، 48/1.	

1 - ترتيب اللفظ الأعجمي تحت جذر عربي :

تعتبر هذه الطريقة مخالفة لنظرية ابن السراج التي أخذ بها المؤلفون، ورتّبوا على أساسه ذلك العدد الكبير من الألفاظ الأعجمية وإنّ ما يمكن أن يصرّر ترتيب اللفظ الأعجمي تحت جذر عربي، هو أحد عاملين إمّا عامل تقدم، وهو أن يكون اللفظ الأعجمي قد دخل اللغة العربية قبل نهاية عصر الاحتجاج، وإمّا عامل البنية، وهو أن يكون اللفظ الأعجمي قد خضع - عند اقتراضه - لمقييس اللغة العربية وأوزانها (56).

(1) - عامل التقدم :

عُدّت الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية في عصر الاحتجاج (57) مُعرّبة لأنّ العرب الذين أدخلوها مشهود لهم بالفصاحة وإذا كان مؤلّفو الوسيط قد أخذوا بهذا المبدأ في وضعهم ألفاظاً أعجمية تحت جذور عربية، فإسّا نجد ضمن هذه الألفاظ مقترضات دخلت العربية بعد عصر الاحتجاج، وبعضها قد دخل العربية من اللغات الأوروبية الحديثة. ونذكر من هذه الألفاظ - على سبيل المثال - «بطارية»، وهو لفظ إيطالي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (نطرو)، (58)، و«نقلوه»، وهو لفظ تركي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (نقل) (59)، و«بلهارسيا»، وهو لفظ ألماني، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (بله) (60)، و«بنكنوت»، وهو لفظ انجليزي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (بنك) (61)، و«سكّارين»، وهو لفظ فرسي، وقد رُتّب تحت الجذر العربي (سكر) (62) إلخ.

وإذا جاز أن يُعتبر عدم تيسّر عجمة اللفظ ييسّر مُبرراً لترتيب اللفظ تحت جذر عربي، فإنّ عجمة هذه الألفاظ جليّة، لا يرقى إليها الشكّ

(56) أشار مؤلّفو الوسيط إلى هذا العامل في تفسيرهم لرمزي المعرّب والدخيل ((مع) و (د))، الوسيط، 16/1 (المقدمة)

(57) يُحدّد يواجر القرب أشبه في الخواصر، وأواخر لقرن الرابع في الوادي

(58) الوسيط، 63/1.

(59) نفسه، 68/1.

(60) نفسه، 73/1.

(61) نفسه، 74/1.

(62) نفسه، 455/1.

(2) عامل البنية أو المطابقة

عَدَّ بعض العرب الفُدامي اللفظ الأعجمي مُعرَّبَ إذا ألحق بأبنية لغة العربية (63) وفي مُقدِّمة المعجم الوسيط ما يشير إلى أنَّ المؤلِّفَ موقفَ مُشَبِّها من المُعرَّب والدَّخيل (64) وإذا أُحدِنَ بموقفهم هذا، واعتُبر أنَّهم رَتَّبوا تحت الجذر العربي ما وجَدوه من الألفاظ الأعجمية مُطابقاً لنظام البنية في اللغة العربية، فإنَّ نجدَ ضمن ما رَتَّبوه بهذه الطَّريقة ألفاظ أعجمية استعصت على أبنية لعربية وأوراثها، وظلَّت مُحافَظة على عُجمتها. ومنها : "سمانوغراف"، وهو لفظ فرنسي، نُعت بأنه دخيل، ورُتِّب تحت الجذر العربي (سم) (ص)، و"سينم"، وهو لفظ فرنسي من أصل يوناني. وصف بأنه دخيل، ورُتِّب تحت الجذر العربي (سنم) (65)، و"فلغمون"، وهو لفظ فرنسي، نُعت بأنه دخيل، ورُتِّب تحت الجذر العربي (فلغ) (66)، و"مليون"، وهو لفظ إيطالي، وصف بأنه دخيل، ورُتِّب تحت الجذر العربي (ملو) (67)، و"نيكر"، وهو لفظ ألماني، نُعت بأنه دخيل، ورُتِّب تحت الجذر العربي (نكل) (68)، و"هيمجنيزين"، وهو لفظ فرنسي، وُصف بأنه دخيل، ورُتِّب تحت الجذر العربي (هيمن) (70). الخ.

2 - ترتيب اللفظ الأعجمي تحت جذر وهمي (71) .

عدل مؤلِّفو الوسيط في هذا النوع من الترتيب يُصا عن موقفهم النظري من

(63) ينظر قول أبي حنبل الأندلسي في تعريف لألفاظ الأعجمية في : رتشاف نصر، 72/1
(64) فسَّر المؤلِّفون "المُعرَّب" بقولهم إنَّه اللفظ الأجنبي الذي غيَّره لعرب بالتقصير، أو الزيادة، أو القسب وفَسَّروا "الدَّخيل" بقولهم إنَّه اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير، كالأكسيجين، والتليفون، الوسط، 16/1 (مُقدِّمة)

(65) نفسه، 473/1

(66) نفسه، 473/1

(67) نفسه، 726/1

(68) نفسه، 723/2

(69) نفسه، 991/2

(70) نفسه، 1046/2

(71) سبق ذكره في الهامش رقم 20

خصوصية اللفظ الأعجمي. (72)، فعملوا صنفا من الألفاظ الأعجمية على أنها مؤلفة من حروف أصلية ومن حروف زائدة. ولجؤوا في ترتيب هذه الألفاظ الى عدم مراعاة ما اعتبروه زائدا من تلك الحروف، فرتبوها بحسب ما ظنوا أنه حروف أصلية تكون الجذر، وصرفوها بذلك عن مواضعها التي كان ينبغي أن ترتب فيها. ونذكر من هذه الألفاظ: "ترام"، وهو لفظ انجليزي، وقد توهموا له جذر (ترم)، فرتبوه بين (ترك) و(ترمس) (73)، و"خرطوش"، وهو لفظ تركي، وقد رتبوه بحسب الجذر الوهمي (خرطش)، بين (خرط) و(خرطم) (74)، و"طنبور"، وهو لفظ فارسي، وقد توهموا له جذر (طنبر)، فرتبوه بين (طنب) و(طنبل) (75)، و"غنوصية"، وهو لفظ يوناني، وقد رتبوه بحسب الجذر الوهمي (غنص)، بين (غندر) و(غنظ) (76)، و"فونغراف"، وهو لفظ فرنسي، وقد توهموا له جذر (فنج)، فرتبوه بين (فلنج) و(فنجق) (77) . الخ.

وقد كان ينبغي ألا يغفل عن خصوصية مثل هذه الألفاظ، فترتب بحسب كل حروفها، خاصة أن عجمتها جلية، وهي مقترضة من لغات لا تقوم على الجذر (78). أي المركب لصوتي الصامت.

3 - ترتيب اللفظ الأعجمي تحت فعل مشتق منه :

رتب مؤلفو الرسيط عددا من الألفاظ الأعجمية تحت أفعال مشتقة منها. وقد اعتبروا تلك الأفعال مداخل رئيسية، وألقوا بها الألفاظ الأعجمية التي هي في معظمها أسماء. ويمكن اعتبار هذه الطريقة ضربا آخر من توهم الأصول للمقترضات، لأن الأصل في الاقتراض هو الاسم، خاصة ما دلّ منه على شيء. والأسماء - كما قال الشاعر اللاتيني هوراس - تتبع الأشياء (79). ومن أمثلة هذه الظاهرة في الترتيب، وضع (72) ينظر فيما سبق الصفحة.

(73) الوسيط 88 / 1

(74) نفسه، 236 / 1

(75) نفسه، 588 / 2

(76) نفسه، 688 / 2

(77) نفسه، 729 / 2

(78) تراجع حصص اللغات الهندية الأوروبية فيما سبق من هذا العمل، ص 76.

(79) Guilbert (L.) "La Créativité Lexicale", Larousse, Paris, 1975, p. 19

"برنيقي"، وهو يوناني، تحت (برنيق) (80)، و"جردبد" وهو فارسي، تحت (جردب) (81)، و"خرسالة"، وهو تركي، تحت (خرسن) (82)، و"زنديق"، وهو فارسي، تحت (زندق) (83)، و"سرجير"، وهو فارسي تحت (سرحن) (84)، و"سفسطه"، وهو يوناني، تحت (سفسط) (85)، و"سكاج"، وهو فارسي، تحت (سكج) (86)، و"صندل"، وهو فرنسي، تحت (صندل) (87)، و"كلسيوم"، وهو فرنسي، تحت (كسم) (88)، و"يُود"، هو فرنسي، تحت (يود) (89). الخ.

وكان من المقروض في مُعجم يُراعي دقة الترتيب، أن تثبت تلك الألفاظ مدخل رئيسية، وأن تُرتب تحتها مشتقاتها.

4 - ترتيب اللفظ الأعجمي تحت اسم مُختلف عنه أصلا ودلالة :

وهذا لنوع من الترتيب على صريين :

أولهما هو ما يمكن نعتة بالاقحدم. وصُورته أن يُرتب لفظ الأعجمي تحت نعت آخر مدخلا رئيسي، مثل ترتيب "بُخت"، وهو فارسي، يدلّ على حيوان، تحت "بُخت"، وهو الحظ (90)، و"بندر"، وهو فارسي، معناه مرسى السفن، والبلد الكبير، تحت "بندر"، ويعني التاجر لمحتكر (91)، و"نوتباء"، وهو فارسي، يعني الحجر الذي يُكنحل بمسحوقه، تحت "نوت"، وهو أول الشهور في السنة القبطية (92) و"دسته"، وهو لفظ فارسي، يدلّ على لحزمة من اثني عشر فردا، تحت "دست"، وهو وعم (93).

(87) نفسه، 545/1

(88) نفسه، 827/2

(89) نفسه، 1111/2

(90) نفسه، 42/1

(91) نفسه، 73/1

(92) نفسه، 93/1

(93) نفسه، 292/1

(80) الوسيط، 54/1

(81) نفسه، 120/1

(82) نفسه، 234/1

(83) نفسه، 417/1

(84) نفسه، 441/1

(85) نفسه، 449/1

(86) نفسه، 454/1

و "طريخ" وهو يوناني يطلق على سمك، تحت "طرخون" (94)، يوناني، يطلق على نبات (94)؛ و "كشك"، وهو فارسي، ويدلّ على الجوسق أو الكرخ، تحت "كشك"، ويدلّ على طعام (95)، و "ليمويت"، وهو فرنسي، ويعني معدن أكسيد الحديد المائي، تحت "ليمون"، وهو اسم شجر (96)، و "ميروغليفي"، وهو فرنسي من اليونانية، ويعني النقش المقدس، تحت "ميرودين"، ويعني خلاصة تعوق تجلط الدم (97) . . الخ .

وثانيهما أن يدرج لفظان أو أكثر تحت جذر وهمي، مثل ترتيب "ديدهان"، وهو فارسي، تحت "ديدب"، واللفظان مُرتبان تحت الجذر الوهمي (دب) (98)؛ و "رزدق"، وهو فارسي، تحت "رُزداق"، والاثنان تحت الجذر الوهمي (رزدق) (99)؛ و "سطل"، وهو لاتيني، تحت "أسطول"، واللفظان تحت الجذر الوهمي (سطل) (100)؛ و "سلجم"، وهو فارسي، تحت "سلاجم"، واللفظان مُرتبان تحت الجذر الوهمي (سلجم) (101)؛ و "فسيفساء"، وهو يوناني، تحت "فسافس"، واللفظان مُرتبان تحت (فسفس) (102)؛ و "كردون" وهو فرنسي، تحت "كردان"، واللفظان مُرتبان تحت الجذر الوهمي (كردان) (103)؛ و "كنلره"، وهو إسباني، تحت "كنادر"، واللفظان مُرتبان بحسب الجذر الوهمي (كنلر) (104) . الخ .

والوضع الأمثل لمثل هذه الألفاظ، هو أن تُرتب مداخل رئيسية بحسب ترتيب جميع حروفها لأنّ ذلك أقرب إلى نظرية عدم خضوع اللفظ الأعجمي للاشتقاق العربي

5 - تكرار ترتيب بعض الألفاظ الأعجمية :

لا يخلو معجم من المعاجم الحديثة من ظاهرة التكرار، لأنها تُيسّر مطلب الباحث الذي لا يَعدُّ لفظاً تلتبس عليه بنيته فلا يعثر عليه بسهولة في موضعه، لذلك يُرتب مثل

(100) نفسه، 446/1 .

(101) نفسه، 458/1 .

(102) نفسه، 714/2 .

(103) نفسه، 813/2 .

(104) نفسه، 832/2 .

(94) نفسه، 573/2 .

(95) نفسه، 820/2 .

(96) نفسه، 884/2 .

(97) نفسه، 1044/2 .

(98) نفسه، 286/1 .

(99) نفسه، 354/1 .

هذا اللفظ في موضعين، وذلك لمجرد الإحالة في أحدهما إلى الآخر.

وفي المعجم الوسيط أمثلة من هذا التكرار، تُقسّمها إلى نوعين

أولهما إحالة اللفظ الأعجمي المرتب تحت جذر عربي إلى موضعه من الترتيب الألفبائي. وهو أقرب إلى اعتبار خصوصية اللفظ لأعجمي.

وثانيهما إحالة اللفظ المرتب بحسب ترتيب جميع حروفه إلى موضعه من الترتيب تحت الجذر العربي.

فمن أمثلة ترتيب ألفاظ النوع الأول، الإحالة إلى 'اسطوانه' (105)، و'أسطول' (106)، و'المجمل' (107)، و'اهليج' (108) . الخ. ومن أمثلة ترتيب النوع الثاني إحالة 'سكّلة' إلى (سكل) (109)، و'يَرم' إلى (برم) (110)، و'منجنيق' إلى (منجنق) (111) الخ.

وللتكرار مظهر آخر، قد يشغل المعجم، ولا ينتظر منه الطالب كبير فائدة، وهو تكرار اللفظ الأعجمي وتعريفه معاً. وقد حدث أن تكرّرت تعاريف بعض الألفاظ الأعجمية في المعجم الوسيط بتكرّر ترتيب اللفظ. واختلف التعريف أحياناً من موضع ترتيب لآخر. ومثل ذلك الاختلاف قد يفقد المعجم بعض جدواه، إذ القصد من الاستعانة به، هو ضبط دلالات الألفاظ بدقة. ولا تحصل هذه الفائدة إلا بالتزام تعريف واحد صحيح.

فمما كرّر ترتيبه من الألفاظ الأعجمية، وكان التعريف في الموضعين واحداً : لفظ 'أركون'، فقد عرّف في موضعه من الترتيب الألفبائي (112)، وعرّف تحت (ركن) (113). وكان التعريف في الموضعين واحداً، وهو 'رئيس القرية'. ومما كرّر ترتيبه، واختلف

(110) نفسه، 54/1.

(111) نفسه، 889/2.

(112) نفسه، 15/1.

(113) نفسه، 384/1.

(105) نفسه، 18/1.

(106) نفسه، 18/1.

(107) نفسه، 30/1.

(108) نفسه، 31/1.

(109) نفسه، 456/1.

تعريفه، نذكر هذه الأمثلة، ونقابل من خلالها بين التعريفين المختلفين للفظ الأعجمي الواحد، وقد اكتبنا ثلاثة منها (114) هي :

اللفظ الأعجمي	تعريفه في موضع ترتيبه ألفبائياً	تعريفه في موضع ترتيبه تحت جذر عربي
إوان	مجلس كبير على هيئة صفة واسعة، لها سقف محمول من الأمام على عقد، يجلس فيه كبار القوم (ج) أون على التخفيف (مع) (115).	الإوان، ومنه إيوان كسرى. (ج) أووين، وإيوانات. (انظر أون) (116).
إقليم	جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية، تجعله وحدة خاصة (117).	عند القدماء واحد الأقاليم السبعة وهي أقسام الأرض. و - بلاد تسمى باسم خاص كإقليم الهند. و - منطقة من مناطق الأرض، تكاد تشهد فيها الأحوال المناخية والنظم الاجتماعية، كإقليم الشمالي، والإقليم الجنوبي. (118).
بيزار	مدرب جوارح الطير على الصيد. و - الأكار. و - الحرث. (ج) بيازرة (119).	الحرث. وحامل البازي في الصيد. (ج) بيازرة (مع) (120).

(114) ينظر في كل الألفاظ لأعجمية المكررة في المدونة ابن حسين - مبرلة اللفظ، ص ص 274-296.

(118) نفسه، 2/ 786.

(119) نفسه، 1/ 81.

(120) نفسه، 1/ 56.

(115) الوسيط، 1/ 34.

(116) نفسه، 1/ 36.

(117) نفسه، 1/ 22.

يُستخلصُ مما سبق أنَّ مؤلفي الوسيط رعم تبنيهم موقف نظرياً يُقرَّ بخصوصية اللفظ الأعجمي (121) - لم يقتصروا في ترتيبه على الطريقة التي تُلَاقِمُ خصوصيته تلك، وهي طريقة الترتيب الأبجدي، بل رتبوه - كذلك - بالطرق المختلفة التي رأيناها. وتُحوَّلُ اللوحة التالية تلك الطرق ونسبها (122) :

طُرُق الترتيب	عدد الألفاظ من 761 (المُدونة)	النسبة المئوية
ت. أبجدي	366	48,10
ت. تحت الجذر العربي	250	32,85
ت. تحت جذر وهمي	59	7,75
ت. تحت فعل مُشتق	54	7,10
ت. طرق أخرى	32	4,20
الجُمْلَة	761	100

وتكشف هذه اللوحة مدى تعقّد مسألة ترتيب اللفظ الأعجمي في المعجم الوسيط وفي المعجم لعربي عامة، وتأثيرها في منهج معالجة هذا اصنّف من لألفاظ. على أنَّ لهذا المنهج رُكناً آخر لا يقلُّ أهمية عن الأول، وهو رُكن التعريف.

ب - التعريف

إنَّ أمر التعريف في المعجم لعربي بالغ التعقيد والاضطراب، وخاصة تعريف اللفظ الأعجمي، لأنَّ تعريفه يقتضي من وضع المعجم مراعاة خصوصيات ذلك اللفظ التي دخل بها العربية (123). ولم يكر ذلك يتم في المعاجم العربية إلا بشكل عام وغير

(121) يُراجع قول مؤلفي الوسيط إنَّ «المعجم ترم في منهجة بوضع لكلمات المعرّية في ترتيبها

الهجائي، لأبها يست لها أمر نتمى «بها». الوسيط 5/1 (مقدمة).

(122) أُشير في رُكن الترتيب - ورمز (:) - في المدونة إلى طريقة ترتيب كل لفظ أعجمي مُدوّن،

ينظر ابن حبيب - منزلة اللفظ، ص 274 - 296

(123) ابن مراد - اللفظ لأعجمي، ص 295

مُنْتَظَم، لأنَّ المعجِمة العربيَّة تنفَر إلى مُؤلَّفات وصفيَّة نظريَّة من شأنها أن تُساعد واضعي المعاجِم على مُعالجة اللفظ الأعجمي وخاصَّة تعريفه تعريفاً دقيقاً شافياً، وتمتدُّ الباحث والدارس بأدوات النِّقد ووسائله.

على أنَّنا نذكر في هذا المجال مُقترحات الاستاذ ابراهيم بن مراد حول المظاهر التي يَتِمَّن على المعجمي أن يهتمَّ بها عند تعريفه اللفظ الأعجمي (124). ونعتمد هذه المقترحات - رغم ظهورها بعد صدور طبعات المعجم الوسيط الثلاث - في تحليل عنصر التعريف، في منهج معالجة اللفظ الأعجمي في هذا المعجم.

والمظاهر المُقترحة هي التَّالية، وهي ثمانية :

- 1 - تحليل التاريخ الذي دخل فيه اللفظ الأعجمي العربيَّة
 - 2 - تحديد نوعه بالنظر إلى درجة عَجْمَتِهِ، والعُجْمَة في اللفظ درجتان : أُولاهما درجة ما اعتدَّ بعجمته، وهو اللفظ الدَّخيل الذي بقي مُحافظاً على بعض أو كثير من عناصر العجمة، فاستعصى بذلك على أبنية العربيَّة وأقيستها. وثانية الدرجتين هي درجة ما لا يُعتدَّ بعجمته وهو اللفظ المعرَّب الذي فُيس على كلام العرب وأُخضع لموازينها فاللفظ الأعجمي إذن إمَّا أن يكون دخيلاً وإمَّا أن يكون معرباً.
 - 3 - ذكر اللغة التي يَتَمي إليها.
 - 4 - ذكر أصله الأعجمي.
 - 5 - ذكر دلالته في لغته الأصليَّة، وما طرأ عليها من تطوُّر في اللغة العربيَّة
 - 6 - المظهر الصَّوتي بذكر ما طرأ على أصوات اللفظ الأصليَّة من قلب أو إبدال أو تغيير مقطعيّ.
 - 7 - المظهر الصَّرفي كأن يُعنى بظاهرة النَّحت أو التَّركيب فيه إذا كان مركَّباً من أكثر من جزء في لغته الأصليَّة، وكان لذلك صلة بدلالته الأصليَّة والطارئة عليه.
 - 8 - المظهر النَّحوي كأن يُهتم بظاهرة الجُموع.
- وتشير هذه الأركان - على أهميَّتها - مصاعب جُمَّة بالنسبة إلى المعجمي العربي، نحاول فيما يلي تحليلها :

(124) وردت هذه المقترحات في مقابِل اعتمدنا هنا مرجعين، يُنظر ابن مراد - دراسات، ص ص 187 - 188، نفسه : اللفظ الأعجمي، ص ص 295 - 296.

1 - التاريخ للفظ الأعجمي

يُعتبر تاريخ اللفظ بالغ الأهمية لأن اللغة دائمة التطور، ولكل لفظ تطوره التاريخي الخاص (125). ويصح هذا بالنسبة إلى اللفظ المقترض، لأنه جزء من اللغة المقترضة. لكن المعاجم العربية - القديمة والحديثة على السواء - قد خلت تقريباً من الإشارة إلى تاريخ اللفظ المقترض، ومنها معاجم مجمع القاهرة، مثل المعجم الكبير والمعجم الوسيط. ولا شك أن خلل المعاجم العربية من تاريخ الألفاظ أسباباً، لعل أهمها قدم العربية، وانصراف المعجمين عن تأصيل الألفاظ سواء كان ذلك في المعاجم العامة أو الخاصة. وقد يتسنى للمعجميين اليوم أن يؤرخوا لهذه الألفاظ بالعودة إلى أقدم الشواهد التي استعملت فيها (126). وعلى أية حال، فإن مؤلفي الوسيط - وإن أهملوا هذا الركن - قد اهتموا - بدرجات متفاوتة - ببقية أركان التعريف الأخرى.

2 - نوع العُجْمَة :

تُعتبر مسألة تحديد مُستوى عُجْمَة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي عملية عسيرة، لأنها تنص بمقاييس غير ثابتة. وأوضح ماورد عن القدماء في هذا الباب قول أبي حيان الأندلسي الغرناطي في كتابه ارتشاف الضرب : «الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : قسم غيّره العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو درهم وبهرج، وقسم غيّره ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يُعتبر فيه ما يُعتبر في القسم الذي قبله، نحو جرس وسفسير، وقسم تركوه غير مُغَيَّر. فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعدّ معها، وما ألحقوه بها عدّ منها. مثال الأول خراسان، لا يثبت به معالان، ومثال الثاني خرّم، ألحق بسلم، وكُرْكُم، ألحق بقمقم» (127). ويمكن أن يفهم من هذا القول أن اللفظ الأعجمي على ضربين : ما ألحق

(125) فيشر : المعجم اللغوي التاريخي، ص 22 (المقدمة).

(126) مثال ذلك تاريخ الحماسي للفظ «ملوخية». شفاء الغليل، ص ص 222 - 233، رغم أن هذا

التاريخ قائم على الخطأ - ينظر ابن مراد : المصطلح الأعجمي 46/1 ؛ نفسه ، اللفظ

الأعجمي، ص ص 288 - 289

(127) أبو حيان . ارتشاف الضرب، 72/1 ؛ وقد ورد هذا القول في كتاب للمرهر - يُطر :

السيوطي . الزهر، 209/1

نظم لعربية وما لم يلحق بها. غير أن هذا التصنيف لم يكن يمش هذا الوُضوح في المعاجم العربية سواء منها الخاصة مثل «المُعَرَّب من الكلام الأعجمي» لأبي منصور الجواليقي، و«شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين الخفاجي، أو العامة مثل «لسان العرب» لابن منظور. فقد اضطربوا في الاصطلاح على هذين الضربين من الألفاظ الأعجمية، فأطلقوا عليها مصطلحات عديدة متداخلة في دلالاتها الاصطلاحية، مثال ذلك تعريف الجواليقي للفظ «جَرَم»: الحرّ، فارسي مُعَرَّب، وهو نقبض الصرّد، وهما دخيلان (128)، و«جُلَّسان»: دخيل (129)، و«حُبّ»: فارسي مُعَرَّب، وهو مُولّد (130)، و«دبج»: أعجمي (131). الخ. ولقد خلط ابن منظور مثلاً بين مصطلحات «مُعَرَّب»، و«دخيل»، و«أعجمي»، و«مُولّد» (132). الخ.

أما مؤلفو لرسب فقد حرصوا على أن يكون معجمهم مختلفاً عن المعاجم القديمة، فابتكروا للألفاظ التي يُقرّها المجمع مصطلح «معجمي» (133)، وسعوا إلى ضبط مفاهيم المصطلحات القديمة يعرفوها على نحو يُحدّد الفروق بينها.

(1) تعريف المصطلحات :

استعمل مؤلفو الوسيط في تعريفهم الألفاظ الأعجمية أساساً- مصطلحي «المُعَرَّب» و«الدخيل»، ورمزوا إليهما بـ(مع) و(د)، واستعملوا في مرتبة موالبة مصطلح «مجمعي»، ورمزوا إليه بـ(مج)، واستعملوا على نحو محدود مصطلحي «مُولّد» و«مُحدث»، ورمزوا إليهما بـ(مو) و(محدث) (134). ولقد أطلقوا مصطلح «مُعَرَّب» على ما يُقارب 320 لفظاً أعجمياً، ومصطلح «دخيل» على نحو 194 لفظاً، ومصطلح «مجمعي» على نحو 163 لفظاً، ومصطلح «مُولّد» على ما يُقارب 21 لفظاً، ومصطلح

(128) الجواليقي المعرّب (ت. عبد الرحيم)، ص 235

(129) نفسه، ص 247، ومعناه الورد

(130) نفسه، ص 267، ومعناه الجرة.

(131) نفسه، ص 296، ومعناه النقش.

(132) استخرج الأستاذ إبراهيم بن مراد من باب الناء خمس عشرة تسمية للألفاظ لأعجمية التي

صرّح ابن منظور بمعجمتها يُنظر ابن مراد دراسات، ص ص 191 - 192

(133) لا يختص هذا المصطلح باللفظ الأعجمي

(134) جاءت هذه الرموز في المقدمة الوسط 1b/1

«محدث» على نحو 13 لفظ (195)

أما تعريف هذه المصطلحات فقد ورد في موضعين : المقدمة، ومواقع هذه

الألفاظ باعتبارها مدخل في المعجم

فأما في المقدمة، فقد عُرِفَ «المعرب» كما يلي : «اللفظ الأجنبي الذي غيرته العرب بالنقص أو بالزيادة، أو بالقلب» (136)؛ وعُرِفَ «الدخيل كلاتي» «اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير كأكسجين والتيفون» (137)؛ وعُرِفَ مُصطلح «مجمعي» كما يلي : «اللفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية» (138)؛ وعُرِفَ «المولّد» كلاتي : «اللفظ الذي استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية» (139)؛ وعُرِفَ «المحدث» كما يلي : «اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشذ في لغة الحياة العامة» (140).

أما التعاريف التي وردت لهذه المصطلحات في المعجم، فإنها كما يلي : «المعرب: أعرب الاسم الأعجمي نطق به على منهج العرب» (141)، و «عرب الاسم الأعجمي: أعربه» (42)، و «ستعرب: صار دخيلا في لعرب، وجعل نفسه منهم» (143)؛ وعُرِفَ «الدخيل كلاتي» «كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه» (144)؛ وعُرِفَ المولّد كما يلي : «المولّد في الكلام كَلَّ لفظ كان عربي الأصل ثمّ تعيّر في الاستعمال، والمولّد: اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية» (145). ولم يُعرّف مؤلفو الوسيط مُصطلحي «مجمعي» و«محدث» في مدخلين في المعجم

(135) ينظر ابن حسيّر، منزلة اللفظ، ص ص 241 - 298

(136) الوسيط، 16/1 (المقدمة)

(137) نفسه، 16/1 (المقدمة)

(138) نفسه، 16/1 (المقدمة)

(139) نفسه، 16/1 (المقدمة)

(140) نفسه، 16/1 (المقدمة)

(141) نفسه، 612/2

(142) نفسه، 612/2

(143) نفسه، 612/2

(144) نفسه، 285/1

(145) نفسه، 1039/2

ويُشير هذا العمل - على أمتيت - مشاكل منهجية، أهمها التداخل بين هذه المصطلحات على مستوى التطبيق في المعجم :

(2) التداخل بين مصطلحي «معرب» و «دخيل» :

اعتمد مؤلفو الوسيط - أساسا - هذين المصطلحين للإشارة إلى عجمية المقترضات. وبدل تعريفهم لهما على أنهم متأثرون بمقاييس الزمن والبنية. ولكن يفسر الجزم بأنهما قد أخذ المؤلفون.

أ - مقياس الزمن :

يُقصد بهذا المقياس اعتبار ما دخل العربية من الألفاظ الأعجمية منذ العصر الجاهلي إلى نهاية عصر الاحتجاج معربا، وما دخلها بعد ذلك دخيلا. وتعتبر هذه النظرية أشد النظريات تحفظا إزاء الألفاظ الأعجمية لأنها تعتبر التعريب سماعيا، وتقصره على ما ورد على ألسنة العرب الفصحاء، وتختصر المعربات في ما يُقارب ألف كلمة (146).

وإن في نظرية مؤلفي الوسيط وتطبيقهم - خاصة منهم المجمعين القدامى - ما يمكن أن يوحى بأنهم راعوا في تصنيفهم الألفاظ الأعجمية بحسب تلك المصطلحات مقياس الزمن. أي أنهم ميزوا بين ما دخل العربية من تلك الألفاظ حتى نهاية عصر الاحتجاج وما دخلها بعده. فلقد اشترطوا أن يكون التعريب على مناهج العرب (147)، أو طريقة العرب (148) في التعريب. وهم بذلك يرمون إلى الاكتفاء بما عرّبه العرب المشهود لهم بالفصاحة ويمنعون المعربات الجديدة (149)، أو يشعرون - على الأقل - إلى عدم السماح بالتوسع في قرار التعريب المذكور (150) ولذلك عرّبوا ما نُقل عن العرب الفصحاء الأوائل أنهم أدخلوه العربية.

(146) مذكور : مجمع اللغة، ص 44.

(147) الوسيط، 16/1 (المقدمة).

(148) مجمع القاهرة : « مجموعة القرارات العلمية »، أخرجها وعلّق عليها محمد حلف الله أحمد

ومحمد شوقي أمين، القاهرة 1382هـ/1963م (201 ص)، ص 83، و 85.

(149) مذكور - مجمع اللغة، ص 44.

(150) نفسه، ص 44.

ومن أمثلة ما اعتبروه مُعَرَّباً من هذه الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية قبل عصر الاحتجاج : «أبريق» (151) وهو فارسي، و«إبليس» (152) وهو يوناني، و«استبرق» (153) وهو فارسي، و«إوان» (إيوان) (154) وهو فارسي، و«بريد» (155) وهو فارسي، ويعتبره البعض لاتينيا، و«جُمان» (156) وهو فارسي، و«درهم» (157) وهو يوناني، و«سُلُوس» (158) وهو يوناني، و«سُور» (159) وهو فارسي، و«مرزبان» (160) وهو فارسي . . الخ.

ومن أمثلة ما اعتبروه دخيلاً من الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية بعد عصر الاحتجاج «أفيون» (161) وهو يوناني، و«أثينس» (162) وهو يوناني، و«ألماس» (63) وهو يوناني، و«أنشوجة» (164) وهو إسباني، و«بارود» (165) وهو يوناني، و«باشا» (166) وهو تركي، و«برميل» (167) وهو إسباني، و«بشكير» (168) وهو فارسي، و«بقلاوة» (169) وهو تركي، و«ترياس» (170) وهو فارسي الخ.

غير أن الأخذ بهذا المقياس لم يكن مُطَرِّداً، إذ نجد ضمن ما اعتُبر مُعَرَّباً ألفاظاً أعجمية دخلت العربية من لغات أوروبية حديثة، أي أنها قُبِلت في العربية بعد عصر الاحتجاج، ولم يُعَرَّبها العرب المشهود لهم بالفصاحة. ومن هذه الألفاظ : «أبرا» (171) وهو إيطالي، و«برصه» (172) وهو إيطالي، و«ترام» (173) وهو إنجليزي، و«ثرين» (174) وهو فرنسي، و«دراما» (175) وهو لاتيني، و«دوق» (176) وهو فرنسي، و«صنل»

(151) الرميطة، 2/1.	(164) نفسه، 31/1.
(152) نفسه، 3/1.	(165) نفسه، 37/1.
(153) نفسه، 17/1.	(166) نفسه، 37/1.
(154) نفسه، 34/1.	(167) نفسه، 54/1.
(155) نفسه، 491.	(168) نفسه، 60/1.
(156) نفسه، 142/1.	(169) نفسه، 68/1.
(157) نفسه، 292/1.	(170) نفسه، 86/1.
(158) نفسه، 472/1.	(171) نفسه، 2/1.
(159) نفسه، 479/1.	(172) نفسه، 51/1.
(160) نفسه، 353/1.	(173) نفسه، 88/1.
(161) نفسه، 22/1.	(174) نفسه، 86/1.
(162) نفسه، 22/1.	(175) نفسه، 291/1.
(163) نفسه، 25/1.	(176) نفسه، 314/1.

(حداء) (177) وهو فرنسي، و «قازوزة» (178) وهو فرنسي . . الخ.

وقد يكون هذا الخلط ناجما عن سعي المحدّدين إلى تجاوز مقياس الفصاحة لمشدّد. فهم قد كسروا حدود الزّمان بتعريبهم ألفاظا أعجمية حديثة ولعلّ إبراهيم مذكور قد قصدهم بقوله : «ومن حسن الحظ أنّ من بين اللّغويين القُدّامي من استمسك بالقياس ولاحتضاد أمثال أبي علي الفارسي، وابن جنّي، وفيهما نُصرة للمُحدّدين المعاصرين» (179). وقد أثار هؤلاء المُجدّدون - بعدما حاولوا عبثا توصيح قرار لتعريب - أن يَخْتاروا الحلّ العملي، «فأقروا في المعجم معرّبات كثيرة وحديثة في العلوم والفنون» (180). وهي تلك التي وُضعت إلى جنب المعرّبات القديمة، ومن بينها الأمثلة التي سقناها.

غير أن ما يُضعف هذا التعليل هو أن مُؤلّفي الوسيط عرّفوا بظائر ما عرّبوه من مصطلحات حديثة بمصطلح الدّخيل. ومن أمثلة ما عرّبوه دخيلا : «بُدْرَة» (81) وهو فرنسي، و«بطرك» (182)، وهو لاتيني، و«تلفون» (183) وهو فرنسي، و«جرايت» (184) وهو فرنسي، و«جُمباز» (185) وهو فرنسي، و«دبلوم» (186) وهو فرنسي . . الح. وهذه الألفاظ الأعجمية لا تختلف من حيث الزّمن عن تلك الألفاظ الحديثة التي اعتُبرت مُعرّبة. وبذلك يظلّ الخلط قائما بين مصطلحي المعرّب والدّخيل بالنظر إلى مقياس الزّمن أو ندم الألفاظ أو حداثتها.

ب - مقياس البنية :

يُنظر - باعتبار هذا المقياس - في مدى خُضوع الألفاظ الأعجمية لنظام العربية الصّرفيّ فما طوّع من تلك الألفاظ لموازين العربية، فهو معرّب، وما استعصى منها عدّ

(177) نفسه، 345/1

(178) نفسه، 761/2

(179) مذكور مجمع اللغة، ص 45

(180) نفسه، ص 44.

(181) الوسيط، 44/1

(182) نفسه، 63/1

(183) نفسه، 90/1

(184) نفسه، 119/1

(185) نفسه، 138/1

(186) نفسه، 280/1

دخيلاً. وهذا المقياس -نظرياً- هو أكثر تفتحاً على المعربات لأنه يعتمد القيس لا السماع والمعرب، بحسب هذا المقياس، لا يقتصر على ما نُقل عن فُصحاء العرب في عصر الاحتجاج، بل «ما قيس على كلام اعرب فهو من كلام العرب» (187) ولقد ورد في أقوال المؤلفين ما يشير إلى هذا المقياس وذلك عندما فسروا التعريب بأنه التغير، لتقص أو بالزيادة أو بالقلب (188)، وفسروا السخيل بأنه ما لم يتغير كالأكسجين (189). ولقد أطلقوا -على هذا الأساس- هذين المصطلحين على عدد من الألفاظ لأعجمية.

فمما اعتبروه معرباً لموافقته أوزاناً عربية: «أبزن» (190) وهو فارسي، على وزن (أفعـ). و«أسطول» (191) وهو يوناني، على وزن (أفعول)، و«إفريز» (192) وهو لاتيني على وزن (إعيل)، و«بذق» (193) وهو فارسي، على وزن (فاعـل)، و«باس» (فعل) (194) وهو فارسي، على وزن (فَعْل)، و«يقول» (195) وهو يوناني، على وزن (فاعول)، و«نَحْت» (196) وهو فارسي، على وزن (فَعْل)، و«بريط» (197) وهو فارسي، على وزن (فَعْل)، و«برُصه» (198) وهو إيطالي على وزن (فَعْلَة) الح.

ومما اعتبروه دخيلاً لاستعصائه على أوزان العربية، نذكر: «ألمنيم» (199) وهو انجليزي، و«برلنت» (200) وهو إيطالي، و«بري بري» (201) وهو فرنسي (عن إحدى اللغات السنغالية)، و«بسطرمة» (202) وهو تركي، و«بسكرت» (203) وهو إيطالي، و«شكنوت» (204) وهو اعليري، و«بياتلا» (205) وهو إيطالي، و«تر جيديا» (206) وهو لاتيني.

(187) ابن جني كتاب الخصائص، تحقيق محمد علي أشقر، القاهرة 1952 1956 (3 أجزاء).	
(197) نفسه، 48/1	
(198) نفسه، 51/1	
(199) نفسه، 25/1	
(200) نفسه، 53/1	
(201) نفسه، 55/1	
(202) نفسه، 58/1	
(203) نفسه، 53/1	
(204) نفسه، 74/1	
(205) نفسه، 81/1	
(206) نفسه، 86/1	
(188) الوسيط، 16/1 (القدمة).	
(189) نفسه، 16/1 (القدمة).	
(190) نفسه، 2/1	
(191) نفسه، 18/1	
(192) نفسه، 21/1	
(193) نفسه، 37/1	
(194) نفسه، 97/1	
(195) نفسه، 86/1	
(196) نفسه، 42/1	

و«تلفزيون» (207) وهو فرنسي، و«خانقاه» (208) وهو فارسي . . الخ.

لكن المؤلفين لم يلتزموا بهذا المبدأ التزاماً تاماً، إذ تجددهم قد أطلقوا مُصطلح «معرَّب» على ألفاظ أعجمية تستعصي على موازين العربية مثل «آزيون» (209) وهو فارسي، و«أسطرباب» (210) وهو يوناني، و«برنامج» (211) وهو فارسي، و«بروتششيه» (212) وهو فرنسي، و«بُقْسُمَاط» (213) وهو يوناني، و«يسمارستان» (214) وهو فارسي، و«ترموجراف» (215)، وهو فرنسي، و«ترموجرام» (216) وهو فرنسي، و«ترموسئات» (217) وهو فرنسي، و«ترمومتر» (218) وهو فرنسي . . الخ. واعتبروا -خلافاً لذلك- دخيلاً ألفاظاً أعجمية يمكن أن تلحق بالأوزان العربية، مثل «أطلس» (219) وهو يوناني على وزن (أفعل)، و«إقليم» (220) وهو يوناني، على وزن (إفعل)، و«أنشوجه» (221) وهو إسباني، على وزن (أفعولة)، و«بارود» (222) وهو يوناني، على وزن (فاعول). و«برغل» (223) وهو فارسي، على وزن (فُعْلَل)، و«بريزة» (224). وهو فرنسي، على وزن (فعيلة)، وفعل «يستر» (225) وهو فرنسي، على وزن (فُعْلَل)، و«بلآن» (226) وهو يوناني، على وزن (فُعْلَل) . . الخ.

ولذلك يحسّر أن ترى في المعجم الوسيط - في طبعاته الحالية - طريقة واضحة المعالم في تعريف الألفاظ الأعجمية بمصطلحي «معرَّب» و«دخيل». ومرد ذلك صعوبة المسألة في المقام الأول.

(217) نفسه، 88/1

(218) نفسه، 88/1

(219) نفسه، 21/1

(220) نفسه، 22/1

(221) نفسه، 31/1

(222) نفسه، 37/1

(223) نفسه، 52/1

(224) نفسه، 50/1

(225) نفسه، 57/1

(226) نفسه، 73/1

(207) نفسه، 90/1

(208) نفسه، 269/1

(209) نفسه، 1/1

(210) نفسه، 18/1

(211) نفسه، 54/1

(212) نفسه، 55/1

(213) نفسه، 67/1

(214) نفسه، 82/1

(215) نفسه، 88/1

(216) نفسه، 88/1

(3) - المشاكل التي تُثيرها مُصطلحات «مجمعي»، و«مولد»،

و«محدث»

حدّد مؤلّفو لوسيط - نظريًا - مفهوم هذه المُصطلحات بقولهم إنّ المجمعي هو ما أقرّه المجمع من ألفاظ، وإنّ المولد هو اللفظ العربي الذي استعمل بعد عصر الرواية، وإنّ المُحدث هو ما استعمل في العصر الحديث (227). وطبقوا ذلك في المعجم، فاعتبروا «مجمعيًا» - على سبيل المثال - «أرسطراطية» (228) وهو يوناني، و«أرمادا» (229) وهو إسباني، و«أسيرين» (230) وهو فرنسي، و«اسقله» (231) وهو إيطالي، و«أسمنت» (232) وهو فرنسي، و«أستون» (233) وهو فرنسي، و«أنزيم» (234) وهو فرنسي، و«أنسرلين» (235) وهو فرنسي، و«أنفلونزا» (236) وهو إيطالي، و«أورطى» (237) وهو يوناني. . الخ. إلا أنّ تطبيقهم هذا يثير بعض المشاكل، منها :

أ - أنّ الألفاظ الأعجمية الموصوفة بمُصطلح «مجمعي»، لم تكن كلها مما أقرّه المجمع، إذ نجد من بينها ألفاظا أعجمية قديمة، نذكر منها : «أسطّرلاب» (238) وهو يوناني، و«أنقليس» (239) وهو يوناني، و«ببر» (240) وهو فارسي، و«ترياق» (241) وهو يوناني، و«زنبق» (242) وهو فارسي، و«زُمرّد» (243) وهو فارسي، و«مرمر» (244)، وهو

(227) يُظنّ فيما سبق في هذا الفصل، من ص 303 - 304

(228) الوسيط، 14/1

(229) نفسه، 15/1

(230) نفسه، 17/1

(231) نفسه، 18/1

(232) نفسه، 18/1

(233) نفسه، 19/1

(234) نفسه، 30/1

(235) نفسه، 31/1

(236) نفسه، 31/1

(237) نفسه، 33/1

(238) نفسه، 18/1

(239) نفسه، 31/1

(240) نفسه، 38/1

(241) نفسه، 88/1

(242) نفسه، 401/1

(243) نفسه، 414/1

(244) نفسه، 900/1

يوناني.. الخ. وهذه الألفاظ مُتَّسقة في المعجم، لتقدمية مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (245).

ب - أن الفرق لا يبدو جلبًا بين مصطلح "مجمعي"، ومصطلحي "المعرب" و"الدخيل"، وخاصة بين "مجمعي" و"دخيل"، إذ يعسر تفسير سبب نعت ألفاظ أعجمية مثل "أرخييل" (246) وهو يوناني، و"إسقاله" (247) وهو إيطالي، و"الكترون" (248) وهو يوناني، بمصطلح "مجمعي"، ونعت ألفاظ أعجمية مثل "أطلس" (249) وهو يوناني، و"اسكله" (250) وهو إيطالي، و"أمبير" (251) وهو فرنسي، بمصطلح "دخيل".

ج - أن تعريف المولد يتطلب أن يخصّص هذا المصطلح للفظ العربي (252)، ويعتبر إطلاقه على ألفاظ أعجمية مخالفًا لذلك المبدأ. ومن هذه الألفاظ الأعجمية: "بندر" (253) وهو فارسي، و"حبس" (254) وهو لاتيني، و"خريطة" (255) وهو يوناني، و"قوطة" (256) وهو سنسكريتي، و"ققة" (257) وهو لانيي، وغيرها.

د - أن تعريف "المحدث" (258) اقتضى أن يطلق هذا المصطلح على اللفظ

(245) قد يُفسَّر نعت مؤلفي الوسيط مثل هذه الألفاظ الأعجمية القديمة بمصطلح "مجمعي" تساهمهم في تحويل تعاريف هذه الألفاظ من ذلك أن الأمير مصطفى الشهابي قد ذكر في مناسبات عدة رأيه في «مائدة تعريف الكثير من ألفاظ المعجم الوسيط تعريبًا علميًا، موجزًا، يناسب حجم المعجم، لئلا يُعثر من أشباهه «كمحيط المحيط» و«أثر الموارد» و«البيستان» و«المجد» - ينظر محاضر، 24 (1957-1958)، ص 468.

(246) الوسيط، 13/1

(247) نفسه، 18/1

(248) نفسه، 25/1

(249) نفسه، 21/1

(250) نفسه، 456/1

(251) نفسه، 26/1

(252) ينظر في تعريف لفظ "المولد"، الوسيط، 1099/2

(253) الوسيط، 73/1

(254) نفسه، 110/1

(255) نفسه، 236/1

(256) نفسه، 732/1

(257) نفسه، 781/1

(258) ينظر في تعريف هذا المصطلح فيما سبق، ص ص 88-89، الوسيط، 16/1 (القدمة)

الحديث، وضمنيت بقصد به اللفظ العربي الحديث، لأن م لم يكن عربياً من الألفاظ الحديثة، فأولى به أن يُعرف بأحد المصطلحين: "معرب" أو "دخيل"، . غير أننا نجد أنه أطلق أيضاً على ألفاظ أعجمية قديمة، مثل "فنتاس" (259) وهو يوناني، و"قرطاس" (260) وهو يوناني، و"قميص" (261) وهو لاتيني، وغيرها.

(4) - يستنتج مما سبق أن مصطلحات "المعرب"، و"الدخيل" و"المعجمي"، و"المولد"، و"المحدث" تداخلت على مستويي النظرية والتطبيق (262). وقد كان من أمثلة ذلك تعريف مؤلفي الوسيط "الدخيل" تعريفين متناقضين. أولهما يشير إلى أنه "اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير كالأكسجين والثلثون" (263)، وثانيهما يدل على أنه "كل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه" (264). فإذا كان التعريف الأول يحصر الدخيل فيما استعصى من الألفاظ الأعجمية على نظم العربية، فإن الثاني يتسع ليشمل كل ما دخل العربية في جميع العصور، سواء تغير أو لم يتغير، أي أنه يعتبر الدخيل في معناه العام (265). وما يؤكد هذا التعميم أن المؤلفين قد قرروا في بداية الأمر إطلاق مصطلح وحيد - وهو مصطلح "معرب" - على "الكلمة المعربة أيًا كان أصلها" (266)، وأشدروا إلى أن حروف الدخيل كلها أصيلة (267).

ومن نتائج هذا لتداخل والتعميم أن وجد أكثر من مصطلح لثنت نفس اللفظ الأعجمي، مثل وصف "أفريز" بمصطلح "معرب" في موضعه من الترتيب

(259) نفسه، 729/1.

(260) نفسه، 755/1.

(261) نفسه، 788/1.

(262) بويو: أثر الدخيل، ص 35.

(263) الوسيط، 16/1 (المقدمة).

(264) نفسه، 285/1.

(265) بويو: أثر الدخيل، ص 50.

(266) جاء ذلك في المنهج الذي اقترحه لجنة الوسيط عندما عرضت نموذجاً لمعجمها، ينظر محاضر،

23 (1956-1957)، ص 511.

(267) بدل استعمال المصطلحين في نفس الموضع على هذا التداخل والتعميم، نفسه، ص 511.

الألفبائي (268)، وبمصطلح 'مجمعي' في موضع ترتيبه تحت (فرز) (269)، ونعت 'أكسجين' بمصطلح 'دخيل' في المقدمة (270)، وبمصطلح 'مجمعي' في موضعه من الترتيب الألفبائي (271).

ولقد اختلف وصف بعض الألفاظ الأعجمية بهذه المصطلحات بين المعجم الوسيط والمعجم الكبير رغم إشراف المجمع على وضع المعجمين. من ذلك أن عدّ "أزميل" - وهو يوناني - مجمعيًا في المعجم الوسيط (272)، ومعرّبًا في المعجم الكبير (273)، ونعت "اسبيداج" - وهو فارسي - بمصطلح 'مجمعي' في المعجم الوسيط، (274) وبمصطلح 'معرّب' في المعجم الكبير (275)، ووصف "أثنان" بمصطلح 'مجمعي' في المعجم الوسيط (276)، وبمصطلح 'معرّب' في المعجم الكبير (277)، واعتبر "أوج" مجمعيًا في المعجم الوسيط (278) ومعرّبًا في المعجم الكبير (279) . . الخ.

3 - اللغات المقرضة :

من ضرورات المنهج العلمي في الحديث عن الألفاظ المُقَرَّضَة أن تُذكر لغاتها الأصلية وهو مظهر من مظاهر الدقة في المعجم اللغوي العام. إلا أن المعاجم العربية العامة - القديمة منها والحديثة على السواء - لم تُرَلِ هذا المظهر عناية كافية فجاء ذكر اللغات الأصلية لهذه الألفاظ فيها عرضيًا. أمّا المعجم الوسيط، فقد نُسب فيه اثنان وتسعون من الألفاظ الأعجمية إلى لغاتها الأصلية، منها أربعة وستون نُسبت إلى الفارسية، نذكر منها "أغودج" (280)، و "بارياء" (281)، و "بركار" (282)، و "بزهير" (283)، و "خشكار" (284)، و "درويش" (285) . . الخ. وأحد عشر منها نُسبت

(268) الوسيط، 21/1.	(277) المعجم الكبير، ص 329.
(269) نفسه، 706/2.	(278) الوسيط، 33/1.
(270) نفسه، 16/1.	(279) المعجم الكبير، ص 598.
(271) نفسه، 22/1.	(280) الوسيط، 31/1.
(272) نفسه، 415/1.	(281) نفسه، 788/1.
(273) المعجم الكبير، ص 255.	(282) نفسه، 786/1.
(274) الوسيط، 17/1.	(283) نفسه، 788/1.
(275) المعجم الكبير، ص 263.	(284) نفسه، 788/1.
(276) الوسيط، 19/1.	(285) نفسه، 788/1.

إلى اليونانية (286)، نذكر منها : "أرثوذكس" (287)، و"نجيل" (288)، و"برجاس" (289).
 الح، وعشرة منها نُسبت إلى التركية، نذكر منها : "أفدي" (290)، و"نكية" (291)،
 و"حُمرَك" (292). الخ، ولفظان نُسبا إلى الفرنسية، هما "طُونشول" (293)، و"متر"
 (294)، ولفظان نُسبا إلى اللاتينية، هما "كاترليك" (295)، و"لاتيني" (296)، ولفظان نُسبا إلى
 الهندية، هما "بنج" (297)، و"شطرُج" (298)، ولفظ واحد نسب إلى الروسية، هو
 "بُلشفيه" (299).

وتشير نسبة هذه الألفاظ إلى لغاتها الأصلية بعض القضايا المتصلة بالمنهج المتبع في
 ذكر اللغات الأصلية للألفاظ الأعجمية في المعجم الوسيط، نورد هنا فيما يلي :

(1) - يعتبر عدد الألفاظ الأعجمية المنسوبة إلى لغاتها الأصلية ضعيفا، ولا يخضع
 كل الخضوع لاختيار منهجي واضح، إذ قد نسبت في هذا المعجم ألفاظ أعجمية إلى
 لغاتها الأصلية، ولم تنسب ألفاظ أخرى. وقد يعزى هذا التردد إلى اختلاف لمجموعتين

(286) ضمما إلى اليونانية لفظين، هم : سجنجل وقد نُسب إلى الروسية، الوسيط، 434/1،
 وإسكيم، وقد نُسب إلى النصرانية، الوسيط، 18/1.

(287) نفسه، 12/1.

(288) نفسه، 30/1.

(289) نفسه، 48/1.

(290) نفسه، 22/1.

(291) نفسه، 89/1.

(292) نفسه، 139/1.

(293) نفسه، 576/2.

(294) نفسه، 886/2.

(295) نفسه، 809/2.

(296) نفسه، 848/2.

(297) نفسه، 73/1.

(298) نفسه، 502/1، وقد نسب المؤلفون "الشطرُج" إلى اللغة الهندية، دون تحديد أو غبط

وهو من لُسكرتية، وهي من لغات الهند، ينظر . ابن مراد . المصطلح الأعجمي، 38/1.

(299) الوسيط، 71/1.

حول ضرورة القيام بهذا العمل في المعجم الوسيط. فلقد كان بعضهم يتحتمس له (300)، وكان بعضهم الآخر يؤثر أن يخص المعجم الكبير دون المعجم الوسيط بذلك (301). ويبدو أن الأمر قد آل بالمولفين - نتيجة ذلك - إلى موقف وسط، وهو أنهم لم يتخلوا نهائيا عن ذكر اللغات الأصلية للألفاظ الأعجمية، ولكنهم - كذلك - لم يذكروها على نحو مطرد، سواء في المعجم الوسيط أو في المعجم الكبير (302).

(2) لقد نسب في المعجم الوسيط من الألفاظ الأعجمية القديمة إلى لغاتها الأصلية أكثر مما نسب من الألفاظ الأعجمية الحديثة. وذلك رغم صعوبة معرفة اللغات الأصلية للألفاظ القديمة، ويسر ذلك بالنسبة إلى الألفاظ الحديثة. ومن أمثلة ما أغفل ذكر لغاته الأصلية من الألفاظ الحديثة رغم شهرتها الألفاظ الفرنسية الأصل التالية: "أنسولين" (303)، و"برجوازية" (304) و"بنسلين" (305)، و"نلسكروب" (306)، و"نلفزيون" (307). الخ.

(300) حون هولاء المجمعين، نذكر قول رمسيس جرجس أن "العرب لعدم تشبثهم من أصل الكلمات المعربة يقوون من الكلمة أنها 'معربة' فحسب، ولكننا الآن، وقد عرفنا على وجه التحقيق السواد الأكبر من المصادر اللغوية لهذه الألفاظ، يحسن بنا أن نذكر بصراحة المصدر الحقيقي"، محاضر، 23 (1956-1957) ص 552. وأبدى محمد رضا الشبيبي رأيا مشابها ملاحظا أنه "في جملة من الكلمات الأعجمية يكتب بأن يقال 'معرب'، والأحسن أن يُشار إلى أصل الكلمة، أن يقال فارسية معربة أو سريانية أو حبشية معربة، وفي بعض الكلمات يقال 'دخيل'، والأحسن أن يُشفع ذلك بأصل الكلمة"، نفسه، ص 551.

(301) ذكر إبراهيم مصطفى أن اللجنة 'رأت أن تشير إلى كل كلمة غير عربية بأنها معربة، واكتفت بذلك تاركة التفصيلات الأخرى لمعاجم أخرى مثل المعجم الكبير"، محاضر، 23 (1956-1957)، ص 554.

(302) من الألفاظ الأعجمية التي أغفل ذكر لغاتها الأصلية في المعجم الكبير: "أرخيل"، المعجم الكبير، ص 189؛ و"أرمادا"، نفسه، ص 222، و"أسباناخ"، نفسه، ص 260؛ و"أسبرين"، نفسه، ص 263؛ و"اسكاريه"، نفسه، ص 292؛ و"أسمنت"، نفسه، ص 299؛ و"أكسجين"، نفسه، ص 390؛ و"الكثرون"، نفسه، ص 435؛ و"النيم"، نفسه، ص 451.

(303) الوسيط، 31 / 1

(304) نفسه، 48 / 1

(305) نفسه، 73 / 1

(306) نفسه، 90 / 1

(307) نفسه، 90 / 1

(3) - سبب إلى اللغة الفارسية من الألفاظ الأعجمية أكثر مما ينسب إلى آية لغة أخرى مُفَرَّضة للعربية. وذلك راجع إلى مكانة اللغة الفارسية المميزة بين العرب في المشرق (308) إذ أن صلاتهم بها متينة، فهي لغة إسلامية معروفة لدى الكثيرين من اللغويين القدماء الذين ينحدر بعضهم من أصل فارسي (309). وقد ساعد على تأصيل الألفاظ الفارسية أن المعجمين القدامى عُنوا بنسبة الكثير من الألفاظ الفارسية إلى لغتها الأصلية، وأنبتوها في معاجمهم.

4 - الأصل الأعجمي :

لم تلق مسألة ذكر أصول الألفاظ الأعجمية - على أهميتها - عناية كبيرة لدى المعجميين العرب القدامى. لذلك قُلت إشاراتهم إلى الأصول الأعجمية في معاجمهم. ولم يشذ المعجم الوسيط عن المعاجم القديمة في هذا الشأن، إذ لم يذكر فيه سوى ثلاثة عشر أصلاً أعجمياً هي : "بيدون" أصلاً فارسياً لـ "بديرون" (310)، و "مرتبان" أصلاً فارسياً لـ "برطمان" (311)، و "بركار" أصلاً فارسياً لـ "بركار" (312)، و "برنامه" أصلاً فارسياً لـ "برنامج" (313)، و "خوش آب" أصلاً فارسياً لـ "خُشاف" (314)، و "طرم" أصلاً فارسياً لـ "طرمة" (315)، و "نرتير" أصلاً يونانياً لـ "طرطير" (316) و "فهرست" أصلاً فارسياً لـ "فهرس" (317)، و "نموده" أصلاً فارسياً لـ "نمودج" (318)، و "هريد"

(308) أشار إلى ذلك الجاحظ بقوله : "ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم أناس من العرس في قديم الدهر علقوا بالفاظ من ألفاظهم، ولذلك يسمون البطيخ (الخربز)، ويسمون السميط (رزدق)، ويسمون المصوص (المزوز)، ويسمون الشطرنج (الاشترج)"، أبو عثمان الجاحظ - السان والثنين،

محقق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1948-1950 (4 أجزاء)، 19/1.

(309) ابن مرد : المعظ الأعجمي، ص 282، وينظر : ابن حنين : منزله اللغظ، ص 269

(310) الوسيط، 45/1

(311) نفسه، 51/1.

(312) نفسه، 53/1.

(313) نفسه، 54/1.

(314) نفسه، 244/1.

(315) نفسه، 576/1.

(316) نفسه، 575/1.

(317) نفسه، 730/1.

(318) نفسه، 994/1.

أصلاً فارسياً لـ "هريذ" (319)، و "هفتش" أصلاً فارسياً لـ "هفتق" (320) و "أندام" أصلاً فارسياً لـ "هندام" (321)، و "ونه" أصلاً فارسياً لـ "ونج" (322)

ويلاحظ من هذا المظهر أنّ عند الألفاظ التي ذكر لها أصل أعجمي قليل، ومن ناحية أخرى، فإنّ جلّ ما ذكر من أصول أعجمية يعود إلى اللغة الفارسية. ومعنى ذلك أنّ ذكر الأصل الأعجمي لهذه الألفاظ لم يكن نابعا من اختيار منهجي، وإنّما هو افتراء لأنّ المعجمين القدامى في حصر القليل من الاهتمام الذي أولوه للفظ الأعجمي في الألفاظ الفارسية، للأسباب التي ذكرت سابقا (323)، ولأنّ الحروف متشابهة الرسم بين اللغتين العربية والفارسية مع تميّز الفارسية بالحروف التالية : (پ)، و تقابل P اللاتيني، و (ج) و تقابل C التي تنطق Tch، و (ژ) و تنطق Z (Dj)، و (گ) و تنطق G، وهي الغاف التونسية.

5 - ذكر الدلالة الأصلية :

نبّه العلماء العرب والأوروبيون إلى أهمية تحديد اللفظ بالدلالة (324) في الأعمال اللغوية والمعجمية. وذكر دلالة الأصل الأعجمي للفظ المقترض مهمّة لضرورته في الأعمال اللغوية العامة ودوره في توضيح أسباب الاقتراض (325). ولذلك، فهو من

(319) نفسه، 1020 / 1

(320) نفسه، 1029 / 1

(321) نفسه، 1038 / 1

(322) نفسه، 1101 / 1

(323) ينظر ابن حسيّن منزلة اللفظ، ص 269

(324) مثال ذلك قول ابن خلدون "ثمّ بعد ذلك يتميّن النظر في دلالة الألفاظ. وذلك أنّ استفادة المعاني على الإطلاق من تراكييب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية"

ويضيف : "ولكونها من مساحات الدلالة كانت لغوية"، ابن خلدون المقدمة، تحقيق : عمر

عاصي، بيروت 1988 ص 287-288، وقرنل (G) Mounin في ضرورة تحديد المصطلح وتأثيره بالدلالة اللغوية، ينظر - Clefs pour la sémantique, par Georges Mounin, Paris 1973

(268 p.), p 9

(325) Dictionnaire étymologique de la langue française, par Oscar Bloch et Walter von Wartburg, Paris, P U F 1949, 4e éd., 1964 (720 p.), p.° XXIII

صرورت العمل المعجمي . إلا أن المعجميين العرب القدامى والمحدثين لم يطبقوا هذا المبدأ في معاجمهم . ولم يشذ مؤلفو الوسيط عنهم ، إذ لم يذكرُوا من دلالات الأصول الأعجمية إلا ثلاثاً ، هي : "البشارة" مدلولاً للفظ "النجيل" (326) ، و"غطاء القدم" مدلولاً للفظ "ببروش" وهو لأصل الأعجمي لـ "بابوج" (327) ، و"الرمح أو لسارية" مدلولاً للفظ "برجاس" (328) .

ولا شك أن ذكر دلالة الأصول الأعجمية للمفترضات يتطلب معرفة دقيقة باللغات المقرضة ، ووجود مراجع تلبي حاجة المعجميين لتحقيق هذا الغرض . وهما شرطان ، إن توقراً بالنسبة إلى البحث في دلالات الأصول الأعجمية للمفترضات الأوروبية الحديثة ، فإنهما قد لا يتوقران - بنفس القدر - بالنسبة إلى البحث في دلالات أصول المفترضات القديمة التي دخلت العربية منذ مئات السنين . ولم تكن المعجمية آنذاك تجدد في الدراسات اللغوية ما تجده اليوم من منزلة في الدراسات اللسانية .

6 - المظهر الصوتي :

يتصل المظهر الصوتي في تعريف اللفظ الأعجمي بكيفية تلفظه ، والتلفظ جزء أساسي في هذا التعريف (329) ، لأن جانب الكلمة المنطوق لا يقل أهمية عن جانبها المرسوم (330) ، وتهجئة الكلمة صوتياً (331) نين - فضلاً عن طريقة نطقها - ما طرأ عليها من تغيير صوتي مش الابدال أو لقلب أو تغيير نبرة . . الخ . ولقد اهتم المعجميون الغربيون بصريقة التلقظ إلى درجة جعلت بعضهم يصف فيها معاجم مُتخصّصة (332) أمّا لمعجميون العرب فإنّ القدامى مهم كانوا يصفون طريقة تهجئة الكلمة ، ويشيرون إلى ما طرأ عليها

(326) الوسيط ، 30/1 .

(327) نفسه ، 36/1 .

(328) نفسه ، 48/1 .

(329) القاسمي . صناعة المعجم ، ص 52 .

(330) نفسه ، ص 54 .

(331) Phonétique

(332) القاسمي . صناعة المعجم ، ص 52 .

من تغييرات (333)، ويكفي المحدثون منهم بضبط حركات اللفظ بما في ذلك اللفظ الأعجمي. ومن هؤلاء مؤلفو الوسيط الذين اعتنوا بضبط حركات المدخل، ومنها مداخل المقترضات، غير أنهم لم يتجاوزوا ذلك إلى ضبط النثر، والاشارة إلى التغييرات الصوتية مثل الابدال والقلب وغير ذلك.

7 - المظهر الصرفي :

يُخصّ هذا المظهر بنية اللفظ الأعجمي، وخاصة ما اتصل منها بالسّحت أو بالتركيب. ولقد كان المعجميون العرب القدامى يشيرون في معاجمهم إلى بعض مكونات البنية (334)، إلا أن المحدثين لم يولوها أهمية تذكر. ولم يشذّ عنهم مؤلفو الوسيط في ذلك. ومن أمثلة المقترضات التي يظهر جلياً في بنيتها التّحت أو التركيب، ولم يشر مؤلفو الوسيط إلى مظهرها الصرفي - خاصة أنها مقترضات أوروبية حديثة معروفة عند أغلب اللغويين - نذكر : "بنكنوت" (335)، و"ترموجراف" (336)، و"ترموستات" (337)، و"تلسكوب" (338)، و"تلفزيون" (339)، و"طرفشول" (340)، وغيرها.

8 - المظهر النحوي :

يُمكن أن يُعرّف اللفظ الأعجمي نحويًا من حيث نوعه، ان كان اسماً، أو صفة،

(333) مثال ذلك تعريف "انقن" كما يلي : "الانقن والقنّان بالضمّة . والجمع القنّان بالفتح"، لسان العرب، 5/177؛ "السكّفاء والسكّماء ويقصر والسكّما منصورة ساكة اللام، مفتوحة الحاء، والسكّفاء بكسر السين وفتح اللام"، القاموس المحيط، ص 1061؛ "القهرمان" يقال قهرمان وقهرمان، لسان العرب، 5/180 . . الع.

(334) من أمثلة ذلك في لسان العرب - "بريط" من "بر" (صدر) و "بط" (بط)؛ "برسام" من "بر" (صدر) و "سام" (من أسماء الحوت)؛ "بريد" من "بريد" (محذوف الذنب)، لسان العرب، 1/183، و1/194، و1/189.

(335) الوسيط، 1/74.

(336) نفسه، 1/88.

(337) نفسه، 1/88.

(338) نفسه، 1/90.

(339) نفسه، 1/90.

(340) نفسه، 1/576.

أر مصدرا، أو فعلا لازما، أو متعديا (341)، ومن حيث جنسه إن كان مذكرا أو مؤنثا (342)، ومن حيث عدده إن كن مفردا أو جمعا (343). وقد ينضمّن التعريف تهجئة تُميّز الأصل الثابت Radical عن الزيادات الصرفية (Affixes dérivationnels) المتصلة به، مثل السوابق Préfixes، واللاحق Suffixes.

وقد تفسّنت لمعجم العربية القديمة والحديثة - أحيانا - إشارات إلى بعض هذه العناصر النحوية، وتضمّنت - على نحو شبه مُطرد - ذكر المجموع (344). والمعجم الوسيط، هو أحد هذه المعاجم الحديثة التي كادت تقصر عملها - فيما يتعلق بذكر العناصر النحوية في تعريف اللفظ الأعجمي - على إيراد المجموع. ومن أمثلة ما ذكر جمعه في المعجم الوسيط "إجانه"، والمجمع أجاجين (345)، و"ردب" والمجمع أرادب (346)، و"أزج" والمجمع أزج وآزاج (347)، و"أسوار" والمجمع أساور وأساور (348) .. الخ.

خاتمة :

يتّضح من خلال هذا البحث أنّ منهج معالجة اللفظ الأعجمي لم يكن محلّ حناية كافية في المعاجم العربية : فديمها وحديثها، وأنّ المعجم الوسيط قد امتاز عن تلك

(341) القاسمي : معناه لمعجم، ص 81 و ص 84.

(342) نفسه، ص 71.

(343) من أمثلة الخطأ الذي وقع فيه العرب عندما لم يشيخروا من مظهر المقترض النحوي، أنّهم "صاغوا مفردا لكلمة "بياذق" (في المعاصرة الحديثة - بياده) التي أخذوها على أنّها جمع حسب شعورهم، فقالوا : يبدق، تماما على نمطهم في صوغ مفرد "لهروس" لفراديس الذي حبوه جمعا"، مولك : العربية، ص 30

(344) مثال ذلك "قرطاس" والمجمع قرطاس، لسان لعرب، 62/5، و"قسطر" والمجمع قساطرة، نفسه، 86/5، و"قُمقم" والمجمع قُمقام، نفسه، 167/5، و"مريق" والمجمع أبريق، النجد، ص1

(345) الوسيط، 7/1.

(346) نفسه، 13/1.

(347) نفسه، 16/1.

(348) نفسه، 19/1.

المعاجم بإيالاته هذه المسألة قلدا من الأهمية أكبر. وقد تجلّى ذلك الاهتمام في بابي ترتيب اللفظ الأعجمي وتعريفه

وفي باب التعريف، برز المعجم الوسيط خاصة بمنهجيته في تحديد نوع العجمة، وضبط مفاهيم المصطلحات التي ترمز إلى كل نوع منها. ولكنّ عمل مؤلفيه لم يسلم من بعض الشوائب لأنّ المسألة صعبة. وقد اضطرب فيها القدامى، ولم يزل الخلط بين المحدثين فيها كبيرا.

على أنّ من المحدثين من سنّوا منهجا من شأنه أن يحلّص بهذه المسألة من الاضطراب والخلط. ونقصد بهؤلاء معجميين تونسيين (349)، لعلمهم استلهموا نظريات عربية قديمة في المعرّب والدخيل، وخاصة نظرية أبي حيان الأندلسي في كتابه «رتشاف الضرب» (250) وتقوم نظريته على اعتبار بنية اللفظ الأعجمي عند تعريف درجة عجمته. وقد صنّف هؤلاء المعجميون التونسيون الألفاظ الأعجمية - القديمة والحديثة على السواء - إلى ألفاظ طوّعت لقواعد اللغة العربية ونظّمها، فاعتبروها معربة، وألفاظ استعصت على التطويع فاعتبروها دخيلة (351). ولهذا الاختيار المنهجي الذي يجد في النظريات القديمة والحديثة دعما ومرتكزا فضل إنهاء الخلط الذي طال أمده في استعمال مصطلحات العجمة.

ولقد كادت عناية مؤلفي الوسيط تقتصر على تحديد نوع عجمة المقترضات دون سائر مظاهر التعريف السبعة الأخرى، إذ اتعمدت الإشارة إلى تاريخ دخول الألفاظ الأعجمية اللغة العربية، وعولجت المظاهر الستة الأخرى على نحو عرضي محدود، لأنّ معالجتها بشكل تام تتطلب تمكّنا من اللغات المقترضة: دالاتها وصرفها ونحوها، وهو ما لم يتيسّر دائما لواقعي المعاجم ومهم مؤلفي الوسيط. وقد لا تكون هذه المظاهر على نفس القدر من الأهمية بالنسبة إلى المعجمي العربي، إذ أنّ منها - في نظر الأستاذ إبراهيم

(349) هم خاصة الاساتذة محمد رشاد الحمراوي وإبراهيم بن مراد والطيب البكوش.

(350) ينظر فيما سبق ص 301 من هذا الفصل.

(351) ينظر حول ذلك الحمراوي العربية وحداثته، ص ص 157-172؛ البكوش. اندماج الدخيل، ص ص 59-60؛ بن مراد - اللفظ الأعجمي، ص 295، نفسه: المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993، ص 72

بن مراد - (352) "ما هو واجب مع كل لفظ، ومنها ما هو أقل وجوباً، وبما هو الواجب هي الخمسة الأولى، والأقل وجوباً هي الثلاثة الأواخر إذ ليس للفظ الأعجمي في كل الحالات أهمية في مستويات الأصوات والصرف والنحو. على أن المفسر الأول والمظهرين الرابع والخامس - أي التاريخ والأصل الأعجمي والدلالة - شديدة الصعوبة على المعجمي العربي، وخاصة إذا كانت معارفه باللغات الأعجمية محدودة. وتلك الصعوبة كانت ولا تزال مشار المشاكل المنهجية في تعريف اللفظ الأعجمي في المعجم العربي عامة".

ولعل من أنجع الطرق لازالة هذه المشاكل، ومعالجة هذه المظاهر المتعلقة بتعريف اللفظ الأعجمي في المعجم الوسيط معالجة منهجية مكتملة، الاستفادة القصوى من لمراجع المتاحة في هذا المجال (353).

هلال بن حسين

كلية الآداب، جامعة الوسط (سوسة)

(352) ابن مراد اللفظ الأعجمي، ص ص 295-296

(353) ينظر فيما ألف في المقترحات العربية ابن مراد : لفظ الأعجمي، ص ص 285-287

المصادر والمراجع

1 - المصدر

الوسيط : "المعجم الوسيط"، وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وقد طبع بالقاهرة طبعات ثلاثا :

أ - الطبعة الأولى : سنة 1960.

ب - الطبعة الثانية : سنة 1972.

ج - الطبعة الثالثة : سنة 1985.

2 - المراجع

أ - العربية والمعربة

أثر الدخيل : "أثر الدخيل على العربية الفصحى" لمسعود بوبو، دمشق، 1982 (415 ص).

ارتشاف الضرب : ارتشاف الضرب من لسان العرب" لابي حيان الاندلسي الغرناطي، تحقيق مصطفى أحمد النماش، القاهرة، 1984-1989 (3 أجزاء).

اندماج الدخيل : "إشكاليات اندماج الدخيل في المعجم" للطيب البكوش، مجلة المعجم، 3 (1987) ص ص 41-60.

دراسات : "دراسات في المعجم العربي" لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1987 (399 ص).

صناعة المعجم : "علم اللغة وصناعة المعجم" لعلي القاسمي، ط 2، الرياض 1991، (214 ص).

العربية : "العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب" ليوهان فوك، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة 1980 (331 ص).

العربية والحداثة : "العربية والحداثة" لمحمد رشاد الحمزاوي دار الغرب الاسلامي، بيروت 1986 (231 ص).

العين : "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ / 790 م) تحقيق عبد الله دريش، (الجزء الأول)، بغداد 1967 (376 ص).

- "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت 1988 (8 أجزاء).

القاموس المحيط : "القاموس المحيط" للفيروزآبادي (ت. 817 هـ / 1415 م)، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت 1407 هـ / 1987 م (1750 ص).

- لاروس : 'المعجم العربي الحديث' تحليل الجذر، لاروس، باريس 1973 (1307 ص).
- لسان العرب : 'لسان العرب' لابن منظور الإفريقي (ت. 771 هـ/ 1311 م)، اعداد وتصنيف يوسف خياط، بيروت 1988 (6 أجزاء).
- اللفظ الأعجمي : 'اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخية : ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع' لبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، 5 - 6 (1989-1990) ص ص 281-296.
- مجمع اللغة : 'مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما' لبراهيم مذكور، القاهرة، 1383 هـ/ 1964 م (160 ص).
- محاضرات : 'محاضرات الجلسات' لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلدان، هما : 23 (1956-1957) و 24 (1957-1958).
- المزهر : 'المزهر في علوم اللغة وأنواعها' لجلال الدين السيوطي (ت. 911 هـ/ 1505 م)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، القاهرة، بدون تاريخ (جزءان).
- مشاكل الترتيب : 'مشاكل الترتيب النهائية في المعجم العام العربي الحديث : تطبيق على المعجم الوسيط' لبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، 3 (1987) ص ص 11-39.
- المصطلح الأعجمي : 'المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية' لبراهيم بن مراد، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985 (جزءان).
- المعجم الكبير : 'المعجم الكبير : حرف الهمة' وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة القاهرة، 1970 (700 ص).
- المعجم اللغوي التاريخي : 'المعجم اللغوي التاريخي : من أول حرف الهمة الى (أبد)'، لفشير (ت. 1949) نشر مجمع اللغة العربية، القاهرة 1967 (53 ص).
- المعرب : 'لمعرب من الكلام الأعجمي' لابي منصور موهوب الجواليقي (ت. 6541 هـ/ 1145 م) تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 2، القاهرة 1969 (503 ص).
- 'المعرب من الكلام الأعجمي' للجواليقي، تحقيق ف عبد الرحيم، دمشق، 1410 هـ/ 1990 م (678 ص).
- المنجد : 'المنجد في اللغة والاعلام' للآباء اليسوعيين، ط 20، بيروت 1969 (567 ص).

منزلة اللفظ : "منزلة اللفظ الاعجمي في المعجم العربي الحديث . تطبيق على المعجم
الرميضي' لـهلال بن حسين، مجلة المعجمية، 9-10 (1993 - 1994) ص ص
241-298.

ب - الأعجمية :

Traité . "*Traité de Philologie Arabe*", par Henri Fleisch, Beyrouth, 1990, 2è
éd., (2 vols).

موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب

تأليف فريد جبر، رفيق المعجم
سميح دغيم، جيرار جهامي
مكتبة لبنان بيروت، 1996 (1346هـ)

تقديم : عبد الستار جبر

صدرت «موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» مشتملة على ما يزيد على ألفين ونسعمائة مصطلح (2900). وقد تصدرت الموسوعة مقدّمة تلتها منهجية بحث في تحقيقها ثمّ معجم للمصطلحات والفهارس. وهذه الفهارس مقسّمة إلى : فهرس الموضوعات وجذورها وفهرس لجذور الموضوعات، ومسرد للمصطلحات المنطقية (عربي - فرنسي - إنكليزي). ومسرد للمصطلحات المنطقية (إنكليزي - فرنسي - عربي)، ومسرد للمصطلحات المنطقية (فرنسي - إنكليزي - عربي) وفهرس للمصطلحات المنطقية.

أ - في المقدّمة أشدّ المؤلفون إلى :

(1) «الأهمية التي تُعلّق اليوم على المنطق كبيرة لما يجري فيه وعنه من أبحاث، وهي أبحاث تتحدّى المنهج لتطال الرياضيات والعلوم فترمزهما وتختزلهما بمعادلات ومسلّمات مشكّلة لبنات الصّورية القاعدية» (1).

(2) «الحاجة إلى تطوير المادّة المنطقية تعميقاً وتوسيعاً يشعر بضرورة الاطلاع أو المزيد منه على هذه المرحلة أو تلك من تاريخ هذه المادّة» (2).

أي أن توضيح كلّ فترة من فترات تاريخ علم المنطق ولكشف عن غوامضها ومجاهلها لا بدّ أن يلقيا أضواء جديدة على نواح من هذا العلم لم تكن معروفة أو على

(1) موسوعة مصطلحات علم المنطق . ص 17 .

(2) الموسوعة ص 7 .

لأقل كانت مهمة.

(3) «التوقف عند مادة علم المنطق في صياغتها العربية وعقد فترتها الإسلامية زمتا طويلا. فقد تحولت المادة منهجيا من الاستنباط إلى بعض الاستقراء أو من المعيارية نحو بعض من التجريبية وخاصة بعد امتزاج المنطق بأصول الفقه والتجارب العلمية في تلك الحقبة وتبعاً لطبيعة اللغة العربية المنطلقة من المحسوس» (3).

(4) التوجهات التجريبية لدى منطقة العرب : أي أن المصطلح عدهم تجاوز إلى حد بعيد لما كان قد رسمه أرسطو من أطر برهنية وقياسية وجدلية وبلغ في أبحاثه بعض منطقة العصر الحديث وتوجهاتهم دون صياغة تجريدية أو رمزية محكمة (4).

(5) أهمية المصطلح المنطقي : إن أهمية المصطلح المنطقي دفعت المؤلفين إلى جمعه وتوثيقه في حقبة الزمنية من غير إعادة محاكاته ليحل في الحاضر كنظم معرفي، بل كنظم لغوي وموروث غزير من المعاني فابع في اللامفكر فيه (5) وهكذا تتزاح وتلاقم الشكلائية الصورية في المنطق مع الشكلائية اللسانية الدلالية في اللغة لخدمة الإحياء والتجديد ثم التوليد والابتكار. فالمراد من أهمية المصطلح المنطقي هو إصابة هدفين : لغوي ومعرفي ؛ وهذا يتجلى في إغنائه اللغة العربية ومدخله أعمال المتكلمين والأصوليين نتيجة التبادل والتأثير بين مختلف العلوم الإسلامية، ابتداء من القرن الثالث الهجري . فلا عجب إن جاء هذا التداخل واضحاً ومتكرراً في بعض المصطلحات بين حقول هذه العلوم.

ويشير المؤلفون في خاتمة المقدمة إلى هدف «موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» قائلين : «إن شأنها شأن موسوعات العلوم العربية والإسلامية الأخرى سر معظم المصطلحات المنطقية وجمعها. لأن جل الباحثين في علم المنطق يحتاجون إلى دقة وتدقيق في مضامين كل مصطلح للاهتمام إلى كيفية استعماله أو فهم معانيه، فهذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقية ويفتح آفاقاً واسعة أمام أعمال منطقية مستقبلية وسيبهم له

(3) نفسه ص ٧.

(4) نفسه ص ٧١.

(5) نفسه ص ٧١.

التالي :

(أ) ترتيب المصطلحات ترتيباً ألفبائياً أي بحسب اللفظ دون العودة إلى الجذر على أن الجذور ومشتقاتها قد وضعت في الفهارس . فجاء «المقبول» مثلاً تحت حرف الميم، و«القول» ضمن القاف، و«الأقوال» في الهمزة . بينما تنتمي جميعها في جذرها إلى فعل «قول» الثلاثي .

(ب) وضع رؤوس الموضوعات فكرة مراعاة لنظام الحاسوب الألفبائي .

(ج) الحرص على أن تكون معظم المصطلحات أسماء وإن جاءت في التصريف أصلاً على صورة أفعال، مثل لفظ «يقسم» تحت «قسم» و«ينعكس» تحت «عكس» أو «انعكاس» . . إلخ .

(د) إرفاق كل جملة بإشارة إلى اسم الفيلسوف والكتاب مرمرين وإلى رقمي الصفحة والسطر . أما رقم السطر بحد ذاته فأتى مطابقاً لموقع المصطلح فيه لبداية التعريف .

(3) وأما بالنسبة إلى المصادر التي اعتمدت في تحقيق الموسوعة فقد صنفها المؤلفون في قائمة وفقاً لتسلسلها التاريخي بحيث انطلقت من أرسطو (ت 322 ق م) وفورفوربوس (ت 310 ق م) مارةً بابن المقفع وابن سينا والقزويني إلى أن انتهت بالأحضري (ت 1308هـ) صاحب كتاب «السلم المروتنق في المنطق»، وجملة هذه المصادر تسعة وعشرون .

وقل التعرض بالنقد كما جاء في تقديم الدكاترة فريد جبرو ورفيق العجم وسميح دغيم وجيرار جهامي «الموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» فإنه لا بد من الإشارة إلى بعض الحقائق البديهية في هذه الموسوعة :

(1) شارك في تحقيق هذه الموسوعة دكاترة أجلاء عاملون في الميدان المنطقي خصوصاً وفي الميدان الفلسفي والعلوم الإنسانية عموماً .

(2) تشمل هذه الموسوعة على أكثر من 2900 مصطلح منطقي مرتبة ترتيباً ألفبائياً لكن البعض منها لا يمكن اعتباره مصطلحاً منطقياً مثل : «الذي من أجله»، «إنحاء التعليم»، «تغير»، «جواب ماهو»، «لغات الأمة»، «لسان الأمة»، «لغة العرب»، «موضوع الفلسفة الأولى» . . . وغيرها كثير .

(3) إن بعض تعريفات هذه المصطلحات جاءت مبتورة أحيانا ولا تعطي المعنى الحقيقي للمصطلح كالتعريف الذي ورد في مصطلح «إن وأن» على لسان الفارابي في الموسوعة (صفحة 117) (7).

(4) إن الترتيب الألفابي للموسوعة لم يقع احترامه بصفة دائمة، فمصطلح «مركبة» مثلا يأتي بعد مركب لا بعد مركب تام ومركب ناقص، ومركبات عقلية كما ورد ذلك في الموسوعة.

(5) إن المصطلحات المنقولة إلى السلتين الأجنبية الأنكليزية والفرنسية لا تشكل سوى 674 مصطلح من مجموع 2900 مصطلح، وهذا عدد قليل.

ثم نعود إلى ما جاء في محتوى هذه الموسوعة. صحيح إن العمل الذي قام به المؤلفون ضخم يتطلب مجهودا كبيرا وطاقت متنوعة لتحقيقه. ووضع هذا العمل حيز التطبيق هو في حد ذاته سبق مع الزمن وتحقيق لأمني طلاب الفلسفة والمنطق والمختصين فيهما يشكر عليه الدكاترة الذين أسهموا في إنجازهم جزيل الشكر، إلا أنه ككل الأعمال لا يخلو من بعض النقائص، ونذكر منها :

1 - أنه عبارة عن «سبر لمعظم المصطلحات المنطقية والألفاظ وجمعها». أي أن العمل عبارة عن جمع للمصطلحات لمنطقية إن لم نقل مجرد نقل لما كتبه بعض مشاهير الناطقة أو الذين كتبوا في المنطق حول مصطلح ما بقطع النظر عن المعاني الكثيرة المتنوعة التي يدل عليها ذلك المصطلح. صحيح أن هذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقية كبيرة لكن هذه الثروة لمنطقية جمعت بطريقة لا خلق فيها ولا إبداع، بل هي لا تخلو من الغموض. فمصطلح «مركبات» مثلا ورد في الموسوعة ص 870 بحمسة تعريفات هي :

- المركبات أعرف عند علماء الطبيعة لأنها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الأصم

(س، ب، 4، 57). (8)

(7) أنظر الفارابي : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق بيروت 1990، ص 61.

(8) ابن مينا الرهان، ص 57، سطر 4

- المركبات التي يقع في حدودها تكرار، هي ما تتركب عن الشيء، وعن عرضي ذاتي له فيقع الشيء مرة في حده ومرة في حد عرضه الذاتي الذي يشتمل حله على ذكر كعروضه ضرورة (ط، ش، 262، 11) (9)

- المركبات فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقبصي جزئها وذلك حتي بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونفائض البسائط (ن، ش، 18، 12) (10).

المركبات على هذا سبع وهي : الخاصتان أي المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة، والوقتيتان أي الوقتية والمتشعبة، والوجوديتان أي الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية، والممكنة الخاصة، وإنما كانت الممكنة الخاصة مركبة لأنها دلت على أن نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها إذن ممكنتان عامتان (و، م، 221، 29) (11).

- الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون إلا نفي دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيض الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائم وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة لأن نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض الممكنة هي الضرورية (و، م، 225، 7) (12).

هذه التعريفات المختلفة كما ترى لا تحلو من غموض فإليك لا تعرف ولا تقطع بالضبط هل هي تعريفات تتعلق بالمنطق أم بالطبيعة أم بما بعد الطبيعة وخاصة التعريف الأول - أم هي تعريفات يندمج فيها المنطق بالطبيعة وبما بعد الطبيعة : ولكن الأمر يزاد تعقيدا عندما نقرأ تعريف مصطلح «موضوع الفلسفة الأولى» الذي ورد في صفحة 1046 من الموسوعة .

- «موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا هو الوجود الكلي المطلق المشترك بين

(9) بصير الدين الطوسي : شرح الاشارات والتسيهات، ص 262، سطر 11.

(10) نجم الدين القزويني : الرسالة الشمسية في القواعد المطلقة، ص 18، سطر 12

(11) أبو عبد الله السنوسي . المختصر في علم المنطق، ص 221، سطر 29

(12) نفسه، ص 225، سطر 7

الموجودات المنقسم إلى جوهر وعرض وعلة ومعلول . وهذا الموضوع ليس له وجود في الإخراج» (ت، 2، 202، 21) (13).

فمصطلح هذه دلالاته يصبح خارج قائمة مصطلحات المنطق ويصبح نقده إلى اللغة الأجنبية مستحيلاً ألهم بجملة كاملة شأنه في ذلك شأن كل المصطلحات الغامضة «كمركسات» التي لا مقابل أجنبي لها في الموسوعة، ولعل هذا هو الذي جعل عدد المصطلحات التي لها مقابل أجنبي في الموسوعة لا يتجاوز 674 من مجموع 2900 مصطلح.

2 - إن قائمة المصادر المعتمدة في تحقيق «موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» - وإن كانت بادئ ذي بدء همة - متقوصة لخلوها من عدة عاوين نذكر منها بالخصوص «كتاب التفريب حد المنطق» لاسن حزم الأندلسي، و«كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» سيف الدين الأملدي، وذلك ما يفسر عدم وجود مصطلح «الإخراج» (Dilemme, Dilemma) ومصطلح «قياس الإخراج» في الموسوعة. فهل لم يعرف المنطقة العرب هذا النوع من القياس الجدلي ؟ وهو قياس معروف عند المنطقة جميعهم ويريد به صاحبه إقحام خصمه وإلزامه باختيار أمرين كلاهما مكروه، مثاله :

* إذا أطعت الأمر ارتكبت إثماً في نظري ؛

* وإذا لم أطع قول رئيسي ارتكبت إثماً في نظره ؛

* ولكني إما أن أطيع الأمر أولاً أطيع رئيسي ؛

* إذن أنا ارتكبت إثماً في الحالتين.

وبالإضافة إلى بعض النفاثات التي أشرنا إليها والملاحظات التي قدمناها، يبقى موضوع المصطلحات الفلسفية عموم والمنطقية خصوصاً وموضوع تصنيف المؤلفين والمؤلفات وموضوع الأحكام التقبيلية في المنطق من مواضيع الهامة المتشعبة التي هي محور مناقشات ساخنة بين أساتذة الفلسفة والمشتغلين بها.

على أن النفاثات التي ذكرناها في هذا المجلد أضخم «الموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب» لا ينقص من قيمة لموسوعة العلمية، فهي مفيدة جداً إذ تساعد الباحث

(13) بن تبعية الرد على المنطقين، ح 1 ص 202 منظر 21

على تناول المادة المطلقة ميسرة بعيدا عن عناء التفنيد مهينة له مجالات التحليل والدراسة إضافة إلى تسويق المصطلح ليدخل في عملية الترجمة السليمة التي هي أمل المستقبل في طبع أعمال المنطق الحديث بالعربية. والذي نرحبه هو أن تقع مراجعة دقيقة لهذا المجلد الضخم من الموسوعة حتى يخرج في ثوب أكمل خاصة على المستوى المعرفي العلمي الدقيق.

عبد الستار جبر

جامعة الزيتونة

الاقتراض في العربية الحديثة

تأليف : الطيب البكوش

L'Emprunt en arabe moderne

Par : Taïeb BACCOUCHE

Beit Al - Hikma et IBLV, Tunis, 1994 (544 p.)

تقديم : إبراهيم بن مراد

لم تسلم معالجة العرب لقضايا مسألة الاقتراض في اللغة من النقص والاضطراب. فإن دراساتهم لها كانت في الغالب «جزئية» فلم تخلص مظاهر الاقتراض الصوتية والصرفية والدلالية والتركيبية بدراسة شاملة تصفها وصفاً معمقاً، بل إن المظهر المعجمي نفسه - وهو الذي خصوه بالعناية - لم يستقصى القول به ولم تجمع مدونته الشاملة جمعاً يعتبر فيه ما دخل العربية من المقترضات من مختلف اللغات وفي مختلف المستويات الدغوية. فإن كتب «العرب» للجوابلي - وقد اقتصر فيه مؤلفه على جمع المقترضات «الأدبية» - لم تعقبه مدونة أخرى ذات منزع استيعابي. ثم إن القليل الذي قالوه في وصف لمظاهر المتصلة بالمقترضات المعجمية - من صوت وبنية ودلالة - لم يبن على معرفة جيدة باللغات المقرضة وبحقيقة علاقاتها باللغة العربية.

وقد سعى المحدثون إلى تقاضي ما في أعمال القدماء من القصد ولتخلص عما في مناهج بحثهم من الاضطراب

ومن نتائج سعيهم ما صدر من أعمال - وإن كانت قليلة - في وصف الظاهرة الاقتراضية في المعجم، وتزليلها لتزليلاً لغوياً لسنياً، والبحث فيها بحثاً علمياً موضوعياً خالصاً من آثار الهوى ولعصية التي طبعت آراء كثيرين من القدماء وغير قليل من المحدثين في المسألة (1). وضمن هذه الأعمال العلمية الموضوعية الجادة يتنزل كتاب «الاقتراض في العربية الحديثة» للطيب البكوش.

(1) نخص بالذكر كتاب «أثر لدجيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج» لمحمود بوب (دمشق، 1982)، وقد اهتم فيه بمفهوم الدخيل والمعالجة الصوتية والمعالجة الصرفية والمعالجة الدلالية؛ وكتاب «التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر»، لعبد المنعم محمد الحسن الكاروري

والكتاب نسخة معدلة لنص أطروحة دكتوراه دولة بالفرنسية كان المؤلف قد قدمها إلى جامعة السربون بباريس بعنوان «L'emprunt et le calque linguistiques en arabe» (التونسien (littéral et dialectal) الاقتراض والنسخ اللغويان في العربية التونسية : المكتوبة والعامية)، وناقشها سنة 1980. وهي دراسة وصفية تحليلية قائمة على الاستقراء والاستنتاج.

فقد انطلق فيها المؤلف من مدونة مشتملة على 940 (2) مفردة قد جمعت باستقراء ثلاث جرائد تونسية - هي «العمل» و«الصباح»، وهما يوميتان، و«الرأي» وهي أسبوعية - خلال ستة أشهر (النصف الثاني من سنة 1978). ثم قسمها إلى ثلاثة أبواب : الأول في الإشكالية العامة، وتكوته ستة فصول قد عني في أولها بالإطار المنهجي للبحث (فحدد الموضوع من حيث الزمان والمكان والمادة اللغوية، وبين منهج معالجته سواء في جمع المدونة أو في تحليل الظواهر اللسانية، وأثار مشاكل تعريف «المقترضات» المعجمية و«النسخية»)، كما اهتم بالإطار الزماني للمسألة وألم بمواقف اللغويين العرب القدامى والحديثين من الاقتراض اللغوي، وتاريخ الاتصال بين اللغات في البلاد التونسية، والوضع اللغوي الراهن فيها.

وعني في الفصل الثاني بمشاكل تحديد المقترضات ومشاكل تصنيفها بحسب اللغات المصادر، أي اللغات المقرضة، فإن من أهم المشاكل التي يلقاها الدارس للمقترضات المعجمية في العربية التونسية مشكلة نسبتها إلى لغاتها المصادر، ثم تحديد الأصول التي انتقلت عنها إلى العربية، وذلك لانتماء مقترضات كثيرة إلى لغات متشابهة وخاصة الفرنسية والإيطالية والإسبانية والإنجليزية، وقد بحث المؤلف في المعايير التي تمكّن الدارس من تحديد نسبة المقترضات إلى اللغات المقرضة وتحديد أصولها فيها، وهي معايير صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ومعجمية، وقد انتهى إلى وجود خمس لغات مفرضة أساسية، هي الفرنسية (وعدد المقترضات منها 577)، والإيطالية (71)،

= (الخرطوم، 1986)، وقد اهتم فيه خاصة بعوامل الاقتراض، وبحركة الاقتراض في العربية عبر العصور، وعفايسه فيها ككنّ لكتابين لم يحلصا من تأثير تصورات القدامى ونظراتهم إلى المسألة.

(2) ينظر الباب الثالث من الكتاب، وخاصة مسرد أصول المقترضات الأهمجية، ص ص 485 -

والانجليزية (47)، والتركية (17) والإسبانية (16)، وقد استعصى عليه تحديد 212 مفردة
معلّمة «مشتركة».

وخصّص لفصل الثالث لتصنيف المقترضات بحسب حقولها الدلالية، وحمّة
لحقول التي توزعت عليها المبردات تسعة عشر هي (1) العذاء ؛ (2) التثايت ؛ (3)
الحويان، (4) البناء ؛ (5) الأحياء ؛ (6) الثقافة ؛ (7) الاقتصاد ولتجارة ؛ (8) الألعاب
والرياضة ؛ (9) الطب والصيدلة ؛ (10) المكاييل ؛ (11) المعادن ؛ (12) الفيزياء والكيمياء ؛
(13) السياسة والإدارة والجيش ؛ (14) العلوم ومباحثها المختلفة ؛ (15) المجتمع ؛ (16)
التقنية ؛ (17) التبغ والمخدرات ؛ (18) الأقمشة والألبسة ؛ (19) النبات .

والفصل الرابع في درافع الاقتراض . وقد بين المؤلف تعقيد تلك الدوافع، فإن
الاقتراض يحدث عدّة لسد خانات فارغة في اللغة المقترضة، وخاصة في مجالات
اصطلاحات العلميّة والألفاظ الحضاريّة التي تتبع عادة المفاهيم والأشياء التي تستورد،
ودوافع هذا الصنف من الاقتراض تعد موضوعيّة لكن المدونة التي استعملها المؤلف قد
أظهرت صنفين آخرين : أحدهما هو الاقتراض الذي يصاحب استعمال مصطلحات
عربيّة قائمة، فالمقترضات هنا كالدائل للمفردات العربيّة، وقد عدّ المؤلف الخانات التي
توضع فيها هذه المقترضات خانات «فارغة جزئيّة» ؛ ولصنف الآخر هو الاقتراض الذي
يُزاحم خانات معجميّة «مليئة» مزاحمة حقيقيّة، فهو كما يستعمل دون أن تكون إلى
استعماله حاجة .

وافصل الخامس في إشكالية انتماء المقترضات إلى المستويين اللذين اهتم بهما
المؤلف، وهما العربيّة المكتوبة والعربيّة العاميّة : فإن من المقترضات ما هو مشترك بين
المستويين، ومنها ما انتقل إلى المكتوب بواسطة العامي . لكن ألا توجد مقترضات قد
انتقلت من المكتوب إلى العامي ؟ ثمّ ما هي حدود الفاصلة بين المستويين ؟ وهل يمكن
الحديث عن عربيّة تونسيّة خالصة، مكتوبة أو عاميّة ؟ وقد عالج المؤلف هذه المسائل
اعتماداً على ما توفّره اللغة ذاتها في مستويها - من الظواهر والخصائص .

والفصل السادس في إشكالية إدماج الدخيل . وقد بيّن المؤلف وجود خمسة
أنواع من معايير الإدماج، هي (1) المعايير الصوتيّة ؛ (2) المعايير الصرفيّة ؛ (3) المعايير
النحويّة ؛ (4) المعايير الدلاليّة ؛ (5) المعايير المعجميّة . وقد عدّ المؤلف من هذه المعايير «سدّ
الخانات الفارغة» . فإنّ المفردة الأعجميّة إذا وافقت في اللغة العربيّة خانة فارغة فملأها،

عدت مدمجة في نظامها.

ثم خصص المؤلف الباب الثاني لوصف الظواهر اللغوية المرتبطة بالاقتراض، والظواهر التي اهتم بها هي طرق معالجة المقترضات المعجمية، وقد توزع الحديث عن هذه الطرق على ستة فصول: الأول والثاني في المعالجة الفونولوجية، إلا أن الأول في معالجة الصوائت والثاني في معالجة الصوامت، والفصل الأول هو أطول فصول الكتاب، إذ امتد على 121 صفحة، وهذا راجع إلى تعقيد المسألة المعالجة وتشعبها. فإن المقترضات المدروسة متقلة إلى العربية من ست لغات هي الفرنسية والإيطالية والإنجليزية والإسبانية والتركية. ولهذه اللغات الست نظم صائتية مختلفة، واختلافها مؤد إلى تنوع الصوائت المدروسة. ثم إنها - على تنوعها - لا تستعمل بطرق موحدة. فإن الصوت الواحد ينجز بأكثر من طريقة واحدة. ومما يزيد المسألة تعقيدا ضعف النظام الصائتي العربي، في المستوى المكتوب خاصة. ومهما يكن النظام الصائتي في مستوى العربي العامي أوسع فإنه لا يفي لإنجاز كل «التنوعات» في استعمال الصوائت الأعجمية سواء كانت بسيطة أو كانت مركبة.

ولا يقل نظام الصوامت في الحقيقة تعقيدا. فإن من الصوامت أيضا ما لا مقابل له في العربية، ومنها البسيط ومنها المركب. وقد حلل المؤلف في الفصل الثاني كميّات إنجاز مختلف الصوامت الأعجمية التي اشتملت عليها مدونته. ومن أهم النتائج التي انتهى إليها من هذين الفصلين غلبة إدماج الصوائت والصوامت الأعجمية - وخاصة التي لا مقابل لها في العربية - في النظام الصوتي العربي، أي تعريبها. وفي ذلك دلالة على محافظة النظام الصوتي. فإنه لا يقبل يسر العناصر الأجنبية عنه. وهذه ظاهرة كان القدماء قد أكدوها. فقد قال أبو منصور الجواليقي في ذلك: «اعلم أنهم كثيرا ما يجزئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً، وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضا. والإبدال لازم، لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم» (3).

(3) أبو منصور الجواليقي: العرب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 2 القاهرة، 1969، ص 54.

ثم خصّ المؤلف في الفصل الثالث معالجة المقطع والنبر بالتحليل. وللعرية نظام مقطعي مخالف - في المستوى المكتوب منها على الأقل - لنظم اللغات المصادر المدروسة. فإن هذه اللغات مثلاً تقبلُ تنابع الصوامت الساكنة في بدايات مفرداتها وفي أواسطها، أما العرية فلا تقبل ذلك. والتزعة الغالبة فيها هي إدماج المقترضات ذات الصوامت الساكنة المتتابعة، وذلك إما بزيادة ما يُسمى «ألف اعتماد» في أول المفردة وإما بإدخال حركة لفك التابع الصامت، وإما بحذف صامت. فذلك ما يلاحظ في إدماج «Stolos» اليونانية التي أصبحت «أسطول» و«Strata» اللاتينية التي أصبحت «سراطا» و«Drakhmê» اليونانية التي أصبحت «درهم». إلا أن دراسة الظاهرة في العرية المكتوبة الحديثة لا تخلو من الصعوبة، خاصة إذا كانت المدونة المعتمدة - مثل المدونة التي اعتمدها المؤلف - خالية من الشكل، فهي لا تفرق من الحركات إلا الطويلة. ويصعب عندئذ تبيين الإدماج في معالجة المقاطع في غير الحالات التي بُدئ فيها بالتتابع الصامت - في أوائل المفردات - بألف اعتماد.

ثم تحدث المؤلف في الفصل الرابع عن المعالجة الصرفية. وأهم الظواهر الصرفية التي عني بها هي اللواحق الأعجمية - وقد نظر في تسع وثلاثين لاحقة، جلّها في مقترضات من الفرنسية - والجمع والاشتقاق. وقد بين من دراسة هذه الظواهر نزوعاً إلى إدماج المقترضات في نظام اللغة العربية الصرفي. فإن اللواحق - وإن حافظت المقترضات على جلّها - قد لحقها في كثير من الحالات التفسير بحسب ما تقتضيه قواعد الاستعمال في العرية (كان تمرّب اللاحقة الفرنسية [eur] بـ [ûr]، واللاحقة [otte] بـ [ât])، وجمعت المقترضات مثلما تجمع مفردات العرية، واشتق منها، وربطت الأفعال المشتقة فيها بجذور، هي في الحقيقة جذور وهمية لأن المقترضات ليست بذات أصول جذرية في العرية.

وما لاحظته المؤلف من نزوع إلى الإدماج في معالجة الظواهر الصرفية استنتجه من دراسة الظواهر النحوية أيضاً، في الفصل الخامس. وقد نظر في ظواهر الجنس والعدد والمقولات المعجمية التي اعتبرها «مقولات نحوية». وقد بين خاصة ما يطرأ على المقترضات من تغير نحوي: ففي الجنس ينتقل المذكر من مقولة التذكير إلى مقولة التأنيث، وينتقل المؤنث من مقولة التأنيث إلى مقولة التذكير، وفي العدد يُصبح المفرد جمعاً ويصبح الجمع مفرداً؛ وفي المعالجة المقولية تُصبح الأسماء صفات وتصبح الصفات أسماء. ثم إن المعالجة الدلالية التي حلّتها المؤلف في الفصل السادس لا تشذ عن المعالجات

الصوتية والصرفية والنحوية في النزوع إلى الإدماج ، وقد أظهر التحليل ظواهر كثيرة دالة على الإدماج ، منها المخالفة الدلالية بين معاني المقترضات الأصلية ومعانيها التي تُسند إليها في اللغة العربية ، بأن تُضيق دلالات بعضها ، وتوسع دلالات أخرى ، ويُعدّل بأخرى عن دلالتها تماماً ، ومنها أيضاً الاشتراك الدلالي ، بأن تُعطى المفردة الواحدة أكثر من معنى ؛ والتوليد الدلالي ، بأن تولد لبعض المفردات دلالات جديدة .

والفصول الستة التي كوّنت الباب الثاني من هذا البحث هي إذن مادة الكتاب الأساسية : فإن فصول الباب الأول كما رأينا عرض ومناقشة للإشكاليات المنهجية المحيطة بالبحث ، وأما الباب الثالث فمشمول على مداخل المدونة المعتمدة في وصف الظواهر المدروسة - أي على معجم المقترضات المدروسة - وفهرسين : الأول لأصول المقترضات والثاني للمفاهيم اللسانية التي وردت في التحليل .

والكتاب - كما يلاحظ من العرض الموجز الذي قدّمنا لمادته - وصف دقيق للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي ترتبط بالاقتراض المعجمي . وقد قصد المؤلف الدقة في الرصف فُصلاً فتبع في دراسة مختلف الظواهر مداخل مدونته مدخلاً مدخلاً ، وبنى على ذلك التتبع إحصاءات ونسباً قد أدرج جلّها في لوحات بيانية قد أخذت حيزاً مهماً من فصول الباب الثاني ، وخاصة من الفصلين الأول والثاني المخصّصين للمعالجة الصوتية ، الصائتية والصامتية .

والمنهج الوصفي الذي اعتمده المؤلف مهم جداً لتحليل الظواهر باستقراء النصوص استقراءً علمياً دقيقاً يمكن من الانتهاء إلى نتائج تقرّها التجربة ويشبها الاختبار . فإن اعتماد المدونات والقيام بالاستقراء والإحصاء والبحث - من خلال ذلك - عن الحجج الاختبارية التي تدعّم الافتراض وتؤكد الظواهر الملاحظة أعود بالفائدة على البحث العلمي من اعتماد الذاكرة واللجوء إلى الظنّ والتخمين . ومن أهم النتائج التي انتهى إليها مؤلف «الاقتراض في العربية الحديثة» ثلاث :

(1) نزوع العربية الحديثة - ممثلة في العربية التونسية ، في مستواها المكتوب ، أي الفصحى - إلى إدماج المقترضات في النظام اللغوي المقترض . فإن مستعملي اللغة يخضعون المقترضات لقوانين الاستعمال اللغوي عندهم . ولقد كان لبعض العوامل - مثل الثنائية اللغوية أو التعدد اللغوي - أن تؤثر فتُظهر شذوذاً في الاستعمال ، لكن المدونة المدروسة لم تُظهر ذلك .

المدرسة لم تُظهر ذلك.

(2) غلبة المحافظة على أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فهي لا تقبل العناصر الأجنبية عنها. وهي في ذلك مخالفة لنظام المفردات، فإن المدونة المعتمدة دالة على تفتح نظام المفردات بقبوله الاقتراض المعجمي باعتبار المقترضات المدروسة كلها عناصر معجمية، لكن مكونات المفردات ذاتها - أي الصوت والبنية والدلالة - مكونات محافظة فلا تُقبل عند الاقتراض كما هي بل تُدخل عليها الجماعة اللغوية من التحرير والتغيير ما يخضعها لنظام لغتها العام، فهي إذن لا تُقترض إلا بحسب ما تسمح به قوانين الاستعمال اللغوي. وهذا يعني أن الاقتراض المعجمي ذاته لا يمثل شذوذاً في اللغة وأن المقترضات المعجمية لا تخرج عن بنية اللغة المقترضة ونظامها.

(3) أن الاقتراض المعجمي ظاهرة طبيعية في اللغة. فإن الجماعة اللغوية تلجأ إليه لسد خانات فارغة في واقعها اللغوي، تقابلها «خصوصيات معجمية» في اللغات المصادر المقترضة، وما يتقل إلى اللغة المورد من مقترضات يندمج فيها ويصبح عاملاً من عوامل ثرائها وأصلاً من أصول التوليد فيها.

ولا شك أن الأستاذ الطيب البكوش - بهذا العمل القيم منهجاً ومادة - قد رفع عن الاقتراض في اللغة غيباً كبيراً كان وما زال يلقاه في الدرس اللغوي الحديث، وخاصة في الدرس اللغوي العربي الذي لم يخلص بعد في نظريته إلى المسألة من آثار المواقف المذهبية، فهو في حاجة كبيرة إلى العمل الوصفي الاستقرائي الموضوعي الدقيق، لاستجلاء الظواهر واستخلاص النتائج العلمية.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة - جامعة تونس الأولى